

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب و اللغة العربية



قواعد التوجيه النحوي و أثرها في الخلاف بين النحاة - دراسة في كتاب الإنصاف-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربيّة
تخصص: علوم اللسان العربي.

إشراف الدكتور:
الأمين ملاوي

إعداد الطالبة:
حميدة مصمودي

السنة الجامعيّة:

1433_1434 هـ
2012_2013 م



﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي

لَنفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي

وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾

{سورة الكهف: الآية 109}

الإهداء

:

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب...

إلى من كَلَّتْ أنامله لي قدم لي لحظة السعادة...

إلى من حصد الأشواك ليمهد لي طريق العلم...

والدليّ الكريمان حفظهما الله.

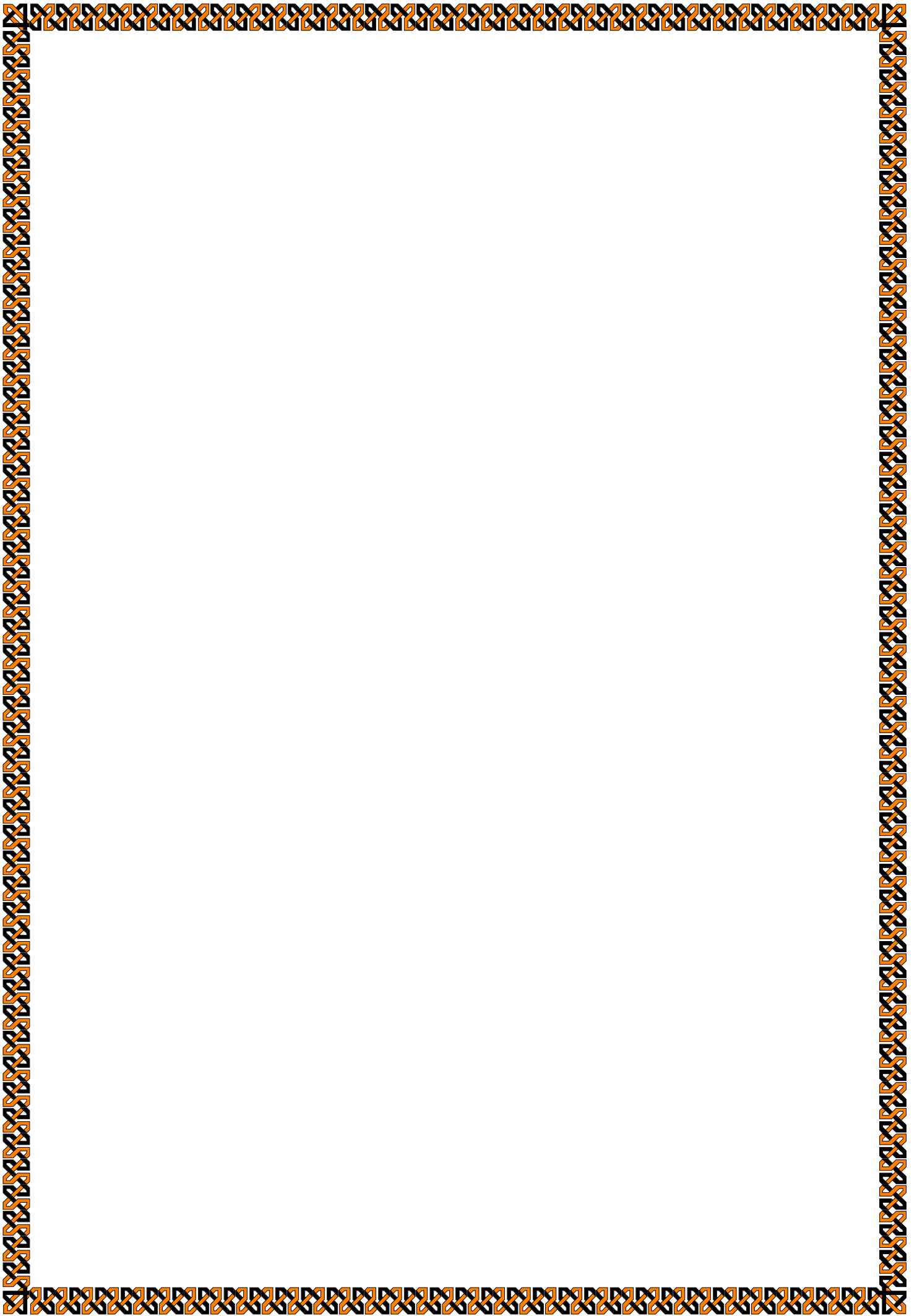
إلى إخوتي: عادل وزوجته. وعبد الكريم وخطيبته. وأمال وزوجها.

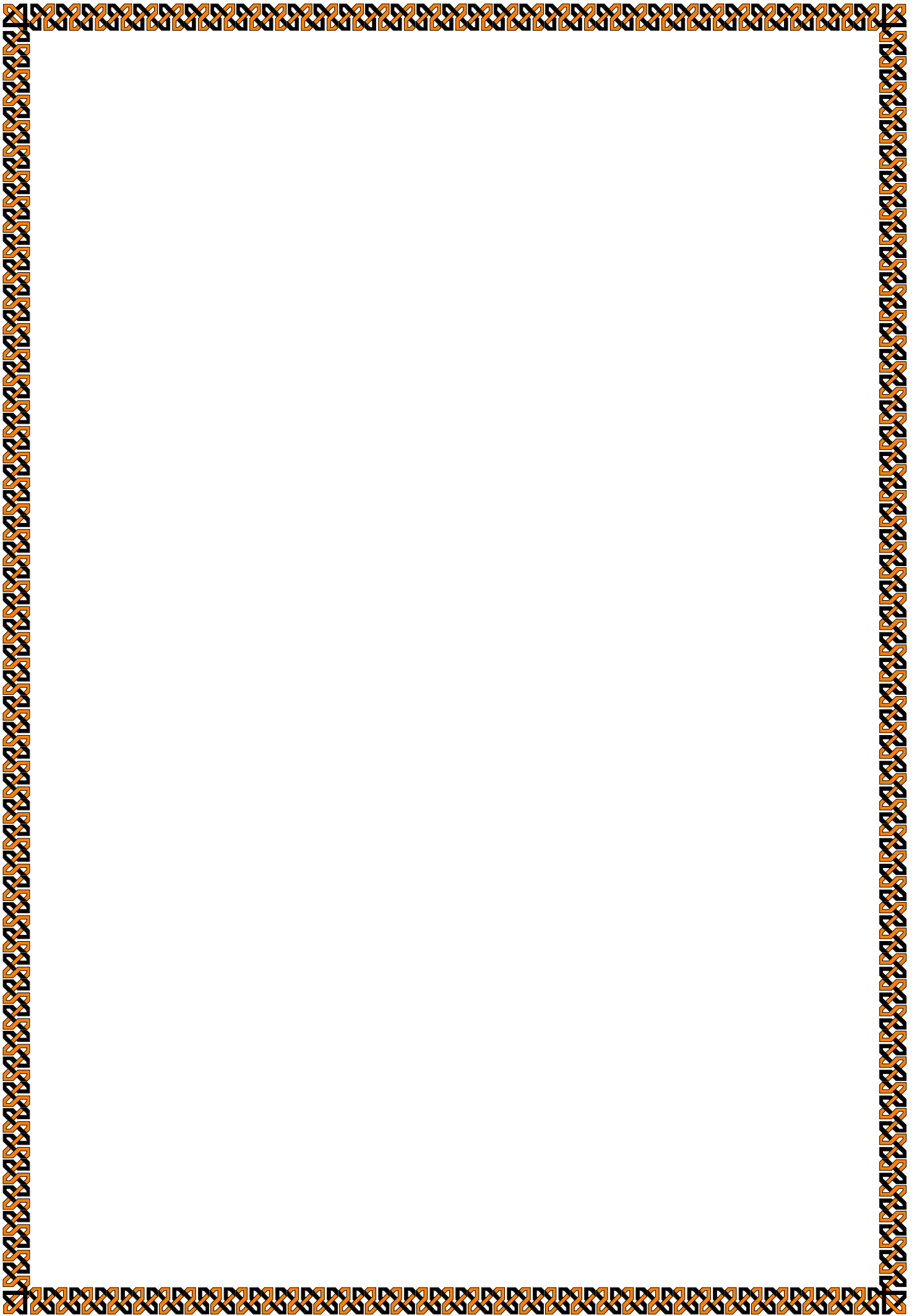
وزهرة وسفيان وإلهام وعقبة وبلال.

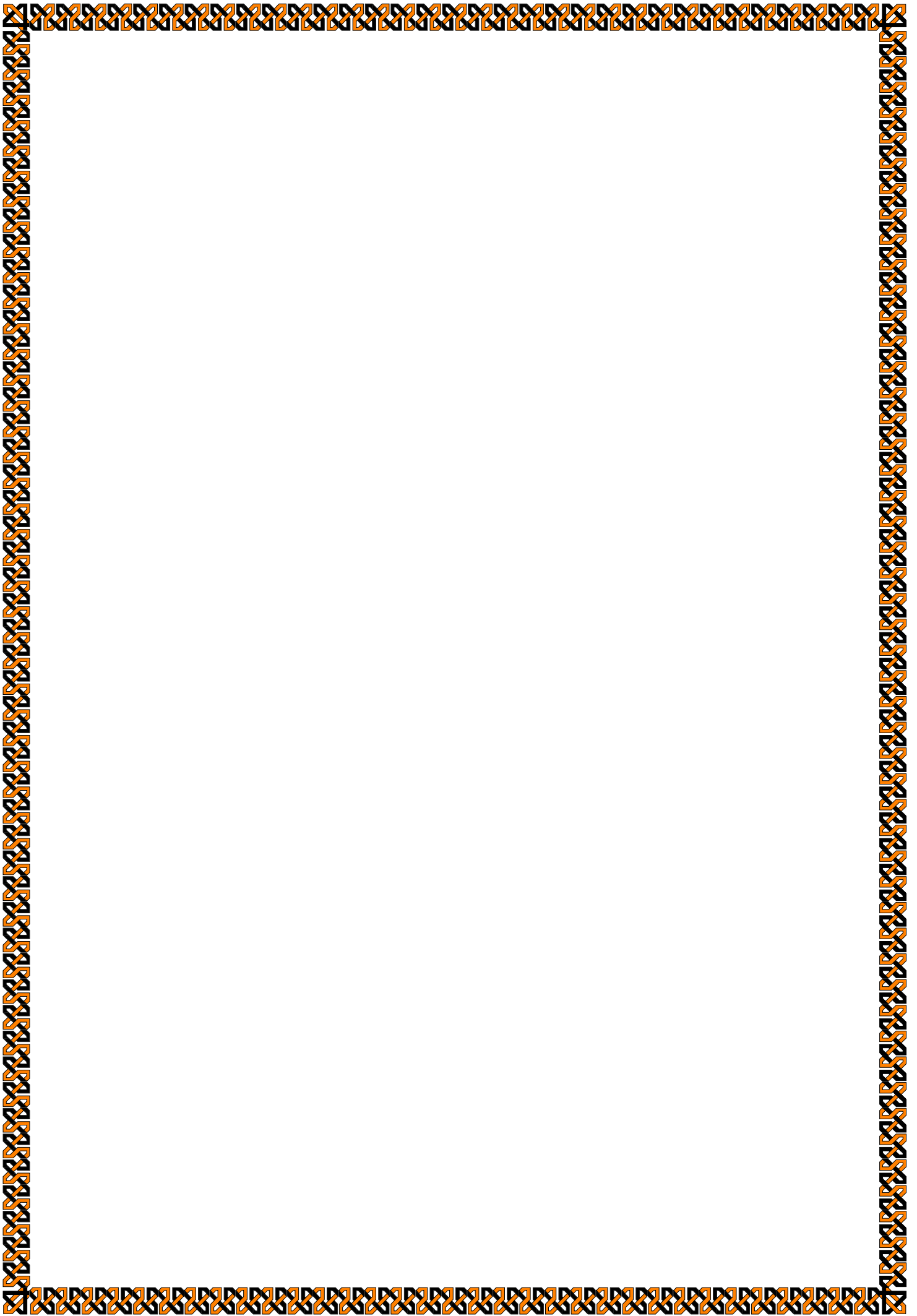
وإلى سنفونيتي البيت: لؤي وألاء الرحمان.

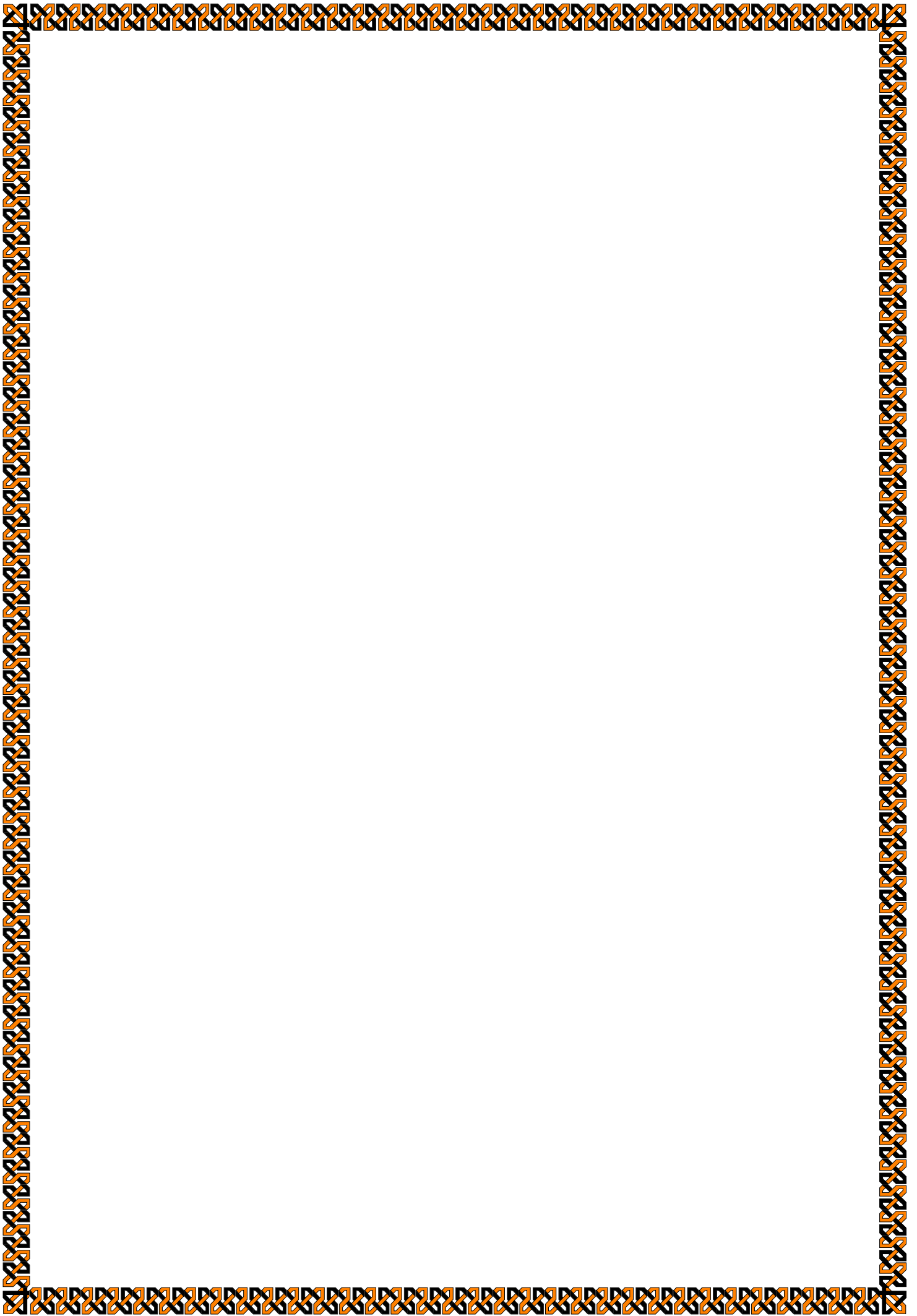
إلى رفيقات دربي... حبيبات قلبي... حورية وصونيا وسارة ومبروكة ونوال.

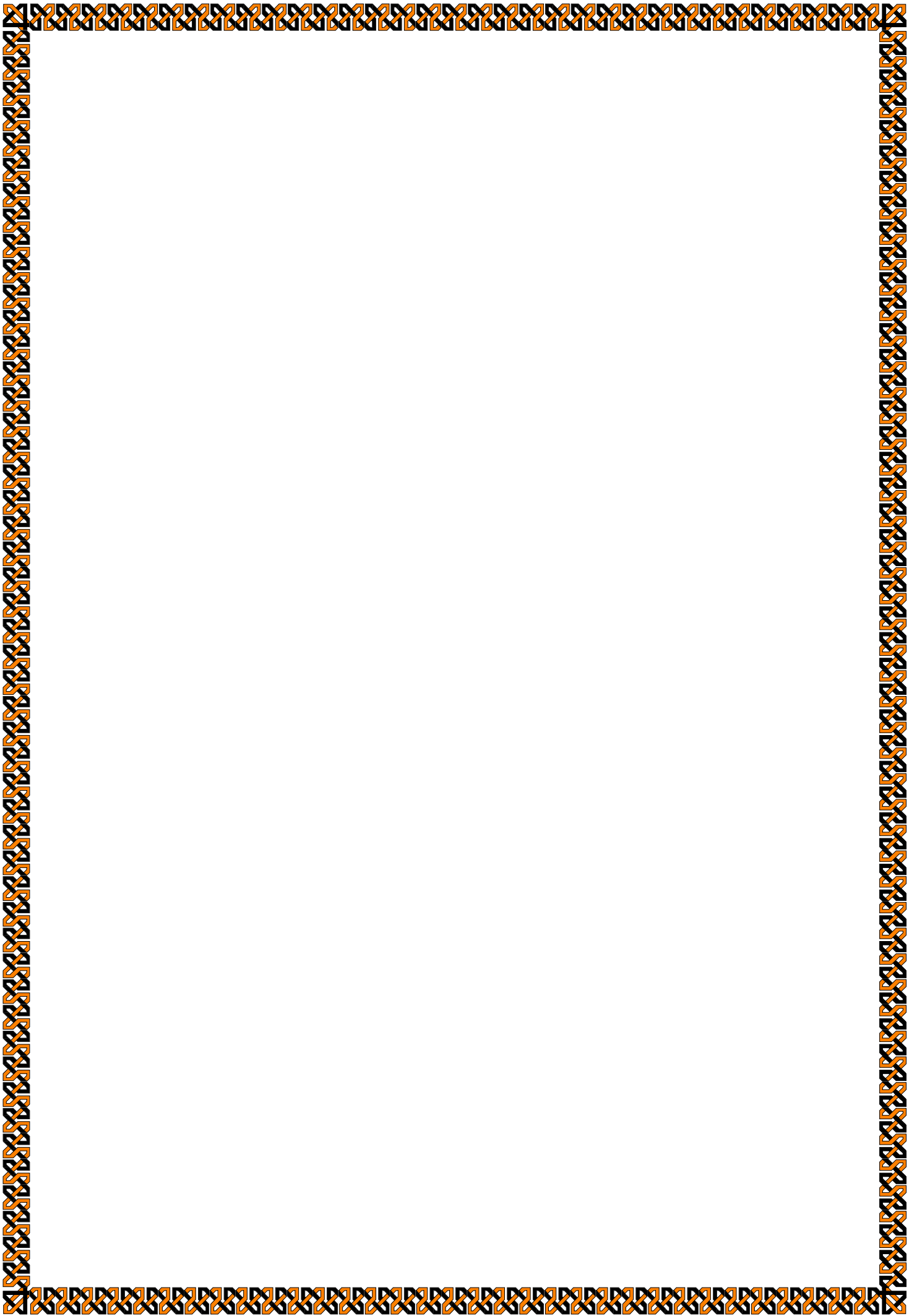
إلى حبيبتي التي عاشت معي حلاوة هذا البحث... "سماح".

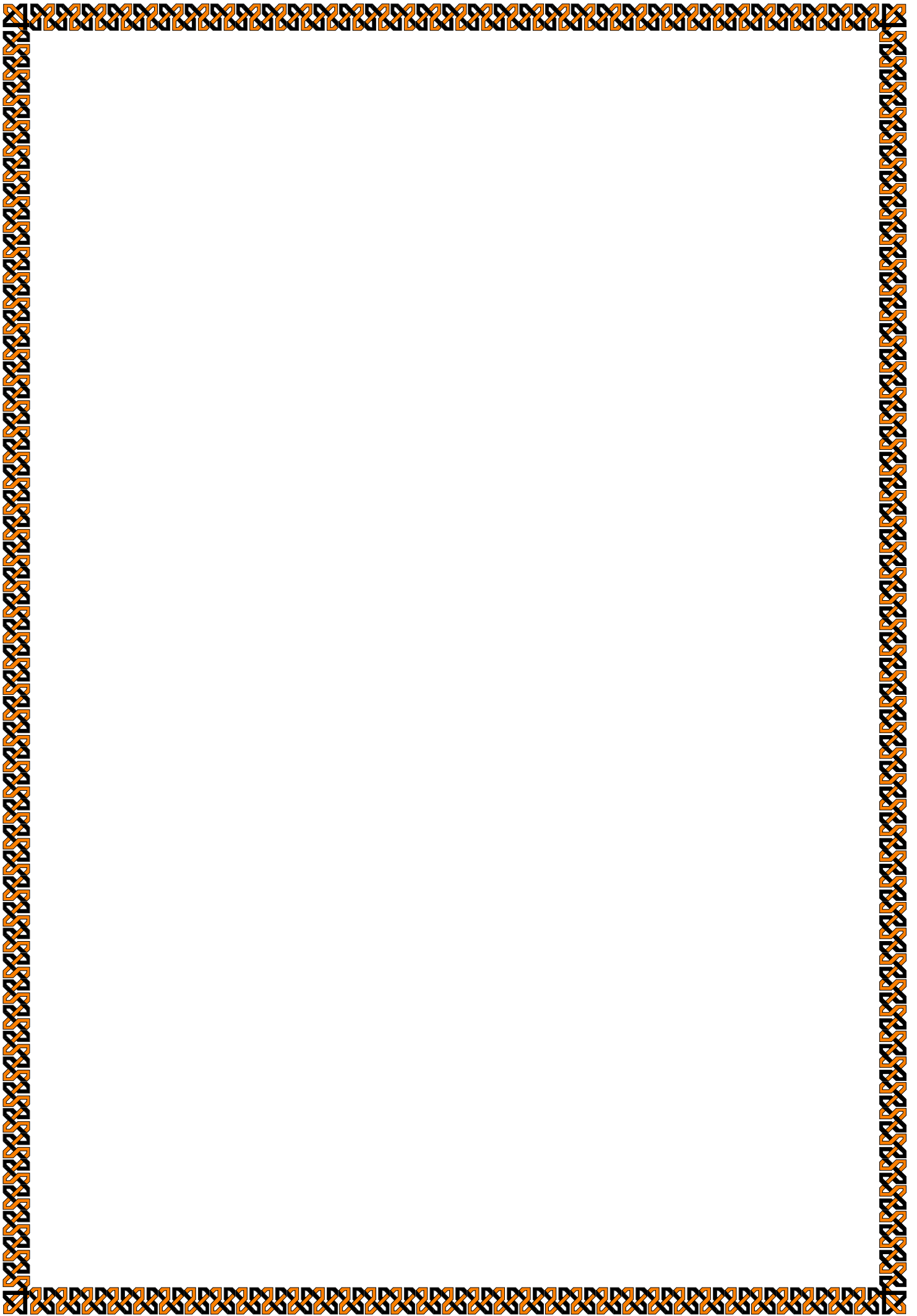


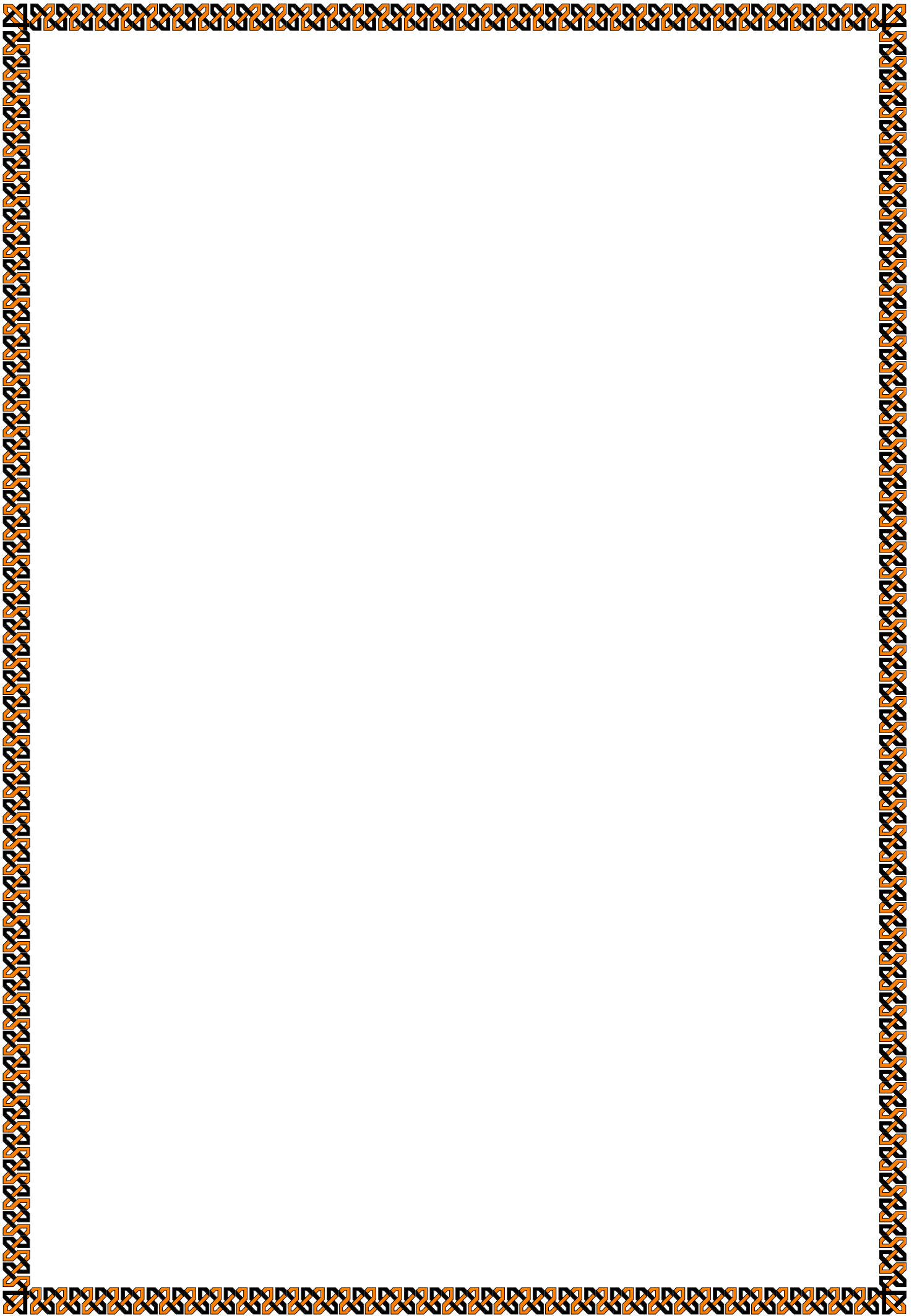


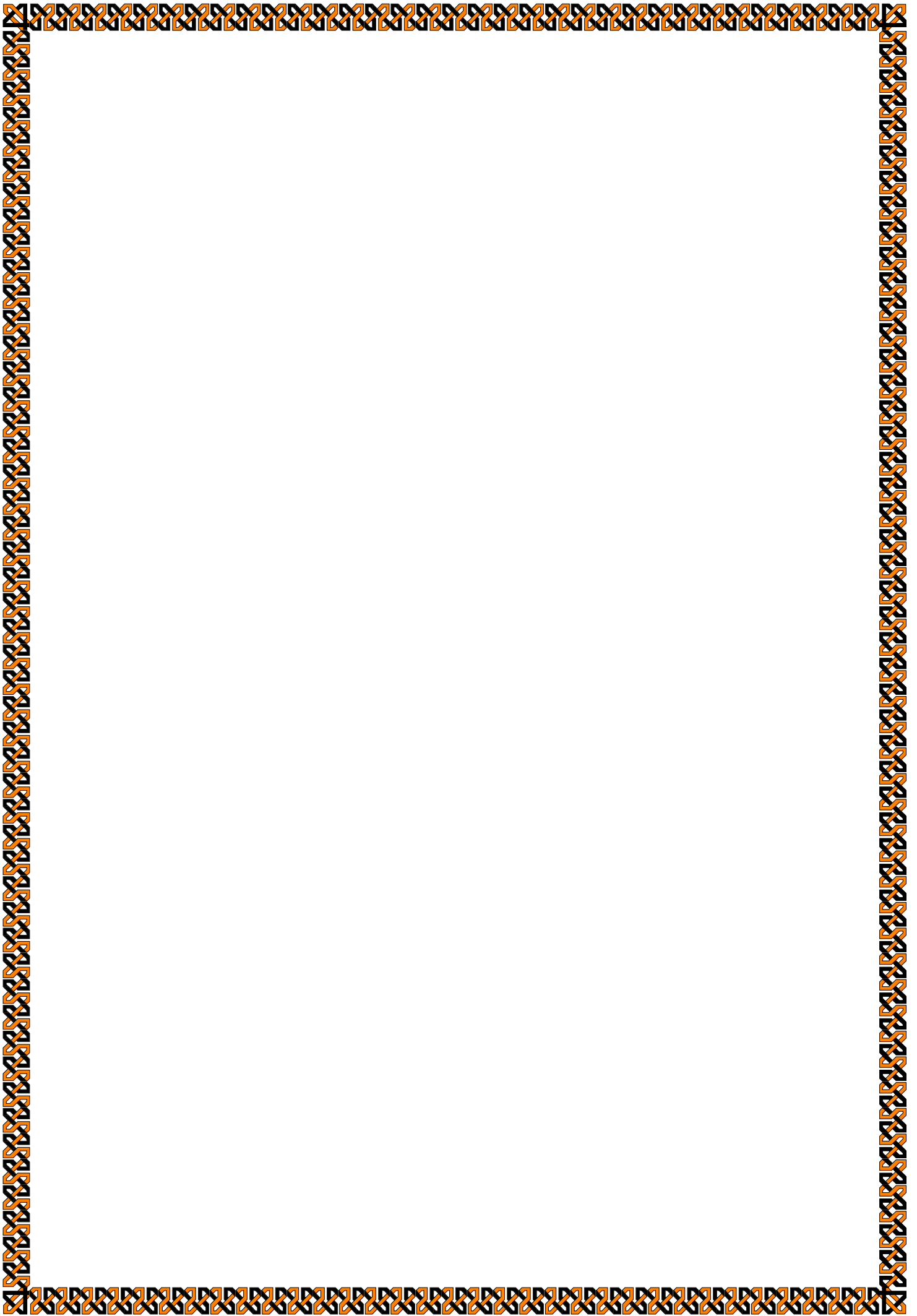












شكر و عرفان:

قال تعالى: ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ

وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ

[سورة النمل/الآية:19]

الصَّالِحِينَ ﴿

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات وبرحمته تنزل البركات والصلاة والسلام على

خير الأنام محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

" من اصطنع إليكم معروفاً فجازوه فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا
أنكم قد شكرتم فإن الشاكر يحب الشاكرين."

رواه:

عرفانا منا لذوي الفضل بفضلهم يسرنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من
هدّ لنا يد العون لإنجاز هذا البحث.

مقدمة مقدمة:

من نافلة القول الإقرار بارتباط نشاط النحو العربي بالقرآن الكريم، وترويد
الروايات المتعلقة باللحن، وسعي النحاة إلى تحصين النص القرآني بعمل يضمن له
سلامته وفهمه، ومن نظيره أيضاً الحديث عن أحكام اللسان العربي المبنوثة في
المؤلفات المختلفة. فذلك مما هو معلوم بالضرورة في الدرس اللغوي العربي وإنما
الذي هو ضرورة بحثية بيان منهج النحاة وتصوراتهم، وأثر ذلك في بناء المنوال
النحوي. متى استوى النحو علماً له أصوله وقضاياها وأدواته. ويقود هذا الأمر إلى
الحديث عن جملة من المبادئ التي كانت حاضرة في أثناء استقراء المادة اللغوية.
واستنباط الأحكام فيها.

ونظراً للغاية التي نشأ من أجلها النحو وهي حفظ اللسان من الخطأ. وصونه
من الزلل. فقد اهتم النحاة بالقواعد التي تضبط ذلك، وهي ما يعرف بالقواعد أو

الأحكام التفصيلية أو المعايير الموصلة إلى الكلام العربي. وبتطور المعرفة النحوية بدأ الحديث عن أصول النحو ممثلاً في أدلته الإجمالية التي مثلت أركاناً قامت عليها العقيدة النحوية. ولكن تلك القواعد وتلك الأصول أو الأدلة هي نتاج جملة من الإجراءات التي مارسها النحاة. والتي حكمت منهجهم وتفكيرهم. إنها مبادئ استخدمت للوصول إلى القواعد لتكون بذلك قواعد للتقعيد، وهي التي تعرف بقواعد التوجيه، وهي قواعد كلية ليستدل بها النحاة على بيان الأوجه النحوية أو تفسيرها أو ردها أو تفضيل بعضها على بعض. لذلك فهي شائعة في كتب العلل والخلاف لما لها من أثر كبير فيها. فكثير من الخلاف النحوي مرده أصلاً إلى تلك القواعد

وإذا كان من المعلوم أيضاً أن كتاب "الإنصاف" لابن الأتباري هو الكتاب الجامع لأهم مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين فذلك مراعاة لجعله مدونة للبحث في علاقة تلك القواعد بالخلاف النحوي فيه فكان عنوان البحث "قواعد التوجيه النحوي وأثرها في الخلاف بين النحاة -دراسة في كتاب الإنصاف-".

وتكمن أهمية هذا الموضوع في انتمائه إلى المبادئ الكلية للفكر النحوي، حيث لا يمكن فهم الأحكام النحوية ولا منهج النحاة إلا بمعرفة القواعد التي وجهت كل ذلك. فقد صدر النحاة في دراستهم العربية عن مبادئ عامة كانت بمثابة المرجعية الفكرية والمنهجية التي استند إليها المنهج النحوي. لذلك بات من الضروري الاهتمام بقواعد التوجيه لما لها من صلة بمختلف القضايا النحوية كالعامل والإعراب والجدل.

و على الرغم من أهمية دراسة قواعد التوجيه إلا أنها لم تلق الدراسة الكافية إلا ما نجده عند تمام حسان في كتابه "الأصول". كما أنجز عبد الله الخولي بحثاً بعنوان "قواعد التوجيه في النحو العربي" جمع فيه القواعد الاستدلالية. وكلا الدراستين كان ينقصها الحديث عن الخلاف النحوي ، ذلك أن منشأ هذه القواعد هو اختلاف وجهات النظر. إلا أن معظم الدراسات تميل إلى الأصول أو القواعد الجزئية.

موضوع البحث محاولة للكشف عن قواعد التوجيه في كتاب "الإنصاف"، فهو يقع بين الأصول والأحكام. وحدوده: استخراج قواعد التوجيه وبيان أثرها في الخلاف النحوي في كتاب "الإنصاف".

إنَّ أهمية البحث في قواعد التوجيه من جهة وفي الخلاف النحوي من جهة أخرى هي التي دفعتنا للبحث في مثل هذا الموضوع، إذ إنه يبين لنا الحجج والبراهين التي اعتمدها النحاة في دعم آرائهم، وبيان مدى الثقة التي بنوا عليها، والنتائج التي انتهوا إليها. ففي ضوء أهميتها في الدرس النحوي استشعرنا ضرورة إعادة دراستها وتقسيمها بشكل مختلف عما تناوله الأساتذة السابقون، وبيان مدى أثرها في الخلاف النحوي؛ لأنَّ هذه القواعد لم يُنظر لها بمنظور الحكم النحوي والاستدلال على الحكم، وإنما نُظر إليها من منظور السياق والعبارة الدالة عليها.

فما هو دور هذه القواعد في توجيه مناهج النحاة : الوصف، والتعليل، والقياس، والتأويل ؟ وفيما يكمن دورها كذلك في تفريع القواعد؟ وفيما تكمن مكانة قواعد التوجيه ضمن منظومة النحو العربي؟ وما هو دور قواعد التوجيه في ضبط عملية التقعيد وبناء القواعد؟ وكيف أثرت تلك القواعد مسائل الخلاف بين النحاة ؟ وللإجابة عن ذلك:

جاء بناء البحث المجسد للموضوع في ثلاثة فصول تتوسط مقدمة وخاتمة. عقد الفصل الأول لبيان القاعدة عموماً ووسم بـ "قواعد التوجيه بين تشكيل المفهوم وبناء المنهج". وفيه بيان للقاعدة بين اللغة والاصطلاح، والذي ضم القاعدة النحوية وندرة التعريفات حولها، وأهم شروط بنائها، أي أهم ما يميزها عن غيرها من القواعد. يلي هذا العنصر قواعد التوجيه: المصطلح بين الممارسة والتنظير والذي ضم أنواع القواعد، من قواعد الأحكام وقواعد التوجيه. هاته الأخيرة التي نقف عندها لضبط مصطلح التوجيه، وبعد ذلك نبين كثافة ممارسة النحاة لها مع تسجيل غياب التنظير هم

لهذا النوع من القواعد، ثم التجميع عند القدماء والدراسة عند المحدثين. وبعد هذه العناصر نقف لنبين أهمية هذه القواعد في الدرس النحوي. لنختم في الأخير فصلنا هذا بعلاقة قواعد التوجيه بالمنهج النحوي، والذي نفتحه بعلاقتها بالخلاف النحوي، ثم بأدلة النحو، لنصل إلى علاقتها بعموم الفكر النحوي. أما علاقتها بأدلة النحو، فلا تتضح هذه العلاقة إلا بعد تحديد مفهوم أدلة النحو، وبيان أقسامها وتقديم نماذج عن قواعد التوجيه الخاصة بكل دليل (نقل، قياس، استصحاب الحال). أما علاقتها بعموم الفكر النحوي، فنقصد علاقتها بالمعنى والإعراب والعامل والتأويل، ولتتضح هذه العلاقة جليا قمنا بتحديد مفهوم هذه القضايا وجمّلناها بعرض نماذج عن قواعد التوجيه الخاصة بكل قضية من هذه القضايا.

وقد خص هذا الفصل بـ"توطئة كان الحديث فيها عن التقعيد النحوي كمنهج للنحاة .

أما الفصل الثاني فعنوانه بـ"أثر قواعد التوجيه في بناء أصول الاستدلال، وعقد لقواعد الدليل وقواعد الإثبات. أما قواعد الدليل فمنها ما يختص بالسماع كالكثره والقله والندرة والشذوذ...، ومنها ما يختص بالقياس والأصل والفرع والعلة والحكم، ومنها ما له علاقة بأصل الوضع وأصل القاعدة. في حين قواعد الإثبات منها ما هو متعلق بالأساليب ومنها ما هو متعلق بالتقدير...

وثالث الفصول: "أثر قواعد التوجيه في بناء ضوابط الاستدلال" بوذُ صص لقواعد التأسيس وقواعد العدول، أي قواعد الأصل وقواعد العدول عنه. فمنها إذن ما له علاقة بفكرة العامل كالأصل والفرع، والعامل والمعمول أما العدول فكقولنا: "العدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له".

وقد تم شرح هذا التصنيف في توطئة تقدمت الفصل الثاني.

وتقتضي طبيعة البحث الاعتماد على منهج وصفي لتتبع قواعد التوجيه
استقراء في مصادرها وكيفية توظيفها. مستحضرا أدواته في البحث وآلياته
في الممارسة. كما يفرض المنهج اللجوء إلى المقارنة بين مختلف الآراء بالعرض
والمناقشة والترجيح بلغة القدماء بمنهج الرد والانتصار.

وعملنا في هذه الدراسة هو إبراز القاعدة التوجيهية ليتمكن القارئ من اكتشاف
هذه القواعد، ثم بيان كيفية استدلال النحاة بها، وهنا يتضح أثرها في الخلاف، وأخيرا
نعرض توجيه ابن الأنباري لهذا الخلاف انطلاقا من نفس القاعدة. أي أننا ننطلق من
القاعدة لننتهي إليها مبينين أثرها في الخلاف.

انطلق البحث من تراث نحوي ضخم تتقدمه كتب الخلاف النحوي. وعلى
رأسها: "الإنصاف في مسائل الخلاف". ولما كانت مواطن قواعد التوجيه هي كتب
التعليل والأصول فالاعتماد عليها أولى. منها: المقتضب للمبرد (ت286هـ)، و"علل
النحو" لابن الوراق (ت381هـ)، والخصائص لابن جني (ت392هـ)، ومغني اللبيب
عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري، (ت761هـ)، والأشباه والنظائر في النحو
للسيوطي (ت911هـ).

وربما لو كانت للمصادر الكوفية وفرة لأثرت لنا هذا الموضوع بقواعد آخر ،
وبهذا نقول: إنه من الصعوبات التي واجهتنا قلة هذه المصادر في الدرس النحوي.

و عرفانا منا لذوي الفضل بفضلهم يسرنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير
إلى الدكتور: **الأمين ملاوي** على متابعته لهذا البحث وتوجيهاته القيّمة التي صاحبت
البحث مذ كان مشروعا حتى صار على ما هو عليه. راجين من الولي عزّ وجل
أن يرزقه نورا يهتدي بهوا يمانا يقتدي به إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ونقول: بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنَّ الْحَوْتَ فِي
الْبَحْرِ وَالطَّيْرِ فِي السَّمَاءِ لِيَصْلُونَ عَلَى مَعْدَمِ النَّاسِ الْخَيْرِ﴾. رواه:

و لا يفوتنا كذلك أن نشكر اللجنة الموقرة على النصائح و التوجيهات التي ستقدمها
لنا في هذا البحث.

الفصل الأول:

قواعد التوجيه النحوي بين تشكيل المفهوم وبناء المنهج.

قواعد التوجيه النحوي بين تشكيل المفهوم وبناء المنهج.

توطئة

قواعد التوجيه: المصطلح بين الممارسة والتنظير.

علاقة قواعد التوجيه بالمنهج النحوي.

القاعدة النحوية بين اللغة والاصطلاح.

الفصل الثاني:

أثر قواعد التوجيه في بناء أصول الاستدلال.
أثر قواعد التوجيه في بناء أصول الاستدلال.

أولاً- توطئة.

ثانياً- من قواعد الدليل.

ثالثاً- من قواعد الإثبات.

الفصل الثالث:

أثر قواعد التوجيه في بناء ضوابط الاستدلال.
أثر قواعد التوجيه في بناء ضوابط الاستدلال.

أولاً - من قواعد التأسيس.

ثانياً - من قواعد العدول.

الختاتمة:

عني البحث بالكشف عن تراث نحوي ضخم، والذي كان لابد لنا من الكشف عنه للوصول إلى فهم الأحكام النحوية، إذ لا يمكن فهم هذه الأخيرة إلا بالوقوف على هذه القواعد، فكانت بداية البحث هي الكشف عن هذه القواعد وبيان العلاقة التي تربطها بالخلاف من جهة، وعموم الفكر النحوي من جهة أخرى. فكانت حصيلة البحث جملة من النتائج أهمها:

1-تعد قواعد التوجيه النحوي ضوابط رئيسية في بيان منهج النحاة وبناء تصوراتهم، لذلك لا يمكن فهم ما توصل إليه النحاة ودراسته دراسة علمية صحيحة إلا بالوقوف على تلك الضوابط في مصادرها ومناهجها ومسالك توظيفها.

2-إن اعتماد قواعد التوجيه في الدرس النحوي يوضح لنا حرص النحاة في الحفاظ على سلامة منهجهم في عملية التقعيد النحوي.

3إن الوقوف على الأحكام النحوية الصحيحة مصدره دُسن توظيف هذه القواعد، أي متى أدرك النحوي كيفية الاستدلال بها سيصل حتما إلى أحكامٍ نحوية صحيحة، وبعبارة أخرى إن صحة الأحكام متوقفة على كيفية الاستدلال بهذه القواعد، وهذا يتطلب من النحوي أن يكون مدركا لها، لا يخلط بينها وبين قواعد الأبواب.

4-تختلف قواعد التوجيه عن قواعد الأبواب أي قواعد النحو، فالأولى عامة باعتبارها تمثل المبادئ الكلية للفكر النحوي، وقواعد الأبواب خاصة.

5-تسهم قواعد التوجيه في وضع ضوابط منهجية لبيان كيفية الاستدلال بأدلة النحو العربي وتغدو بذلك فرعاً مكملاً لأصول النحو العربي، هذا من جهة ومن جهة أخرى تضبط الأبعاد النظرية للأفكار النحوية العامة كالعامل والإعراب.

6-إن معرفة قواعد التوجيه وتصنيفها والوقوف على كيفية توظيفها ومناهج الاستدلال بها هي البداية لتجميع أشتات نظرية النحو العربي التي بها معرفة عمل النحاة في ضبط اللسان العربي وتفسيره في أصوله ومبادئه. فقد شرع النحاة باب الاجتهاد بتلك القواعد. التي تعد مدخل تجديد ذلك الاجتهاد ومواصلته إذا ما أريد للدرس النحوي العربي أن يجد له مكاناً وسط الأنحاء اللسانية المعاصرة.

7-تعد قواعد التوجيه سبباً من الأسباب التي دعت إلى توسيع دائرة الخلاف بين النحاة فمنشؤها اختلاف وجهات النظر، والاختلاف غالباً ما يكون في اختيار القواعد الضابطة لعملية التوجيه، لا في القواعد ذاتها، وبذلك فقد فتحت للنحاة باب الاجتهاد.

وفي الأخير نسأل الله تعالى أن يتقبل منا هذا العمل بقبول حسن، وأن يكتب له القبول في

حين موافقه.

المطبق الملحق :

ويتمثل في قواعد التوجيه التي تم دراستها في كتاب
"الإنصاف":

رقم المسألة	الصفحة	القاعدة التوجيهية
99،94،57	54	القليل و الشاذ لا يعتد به.
98،48،42	57	ما لا يعرف قائله. لا يؤخذ به.
111	59	الحمل على المعنى كثير في كلامهم.
18	61	ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه في جميع أحكامه.
72	62	ما حذف للضرورة لا يجعل أصلا يقاس عليه.
19	64	يجري الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين.

88,57,40	65	استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة.
10	70	يجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع.
4	71	قد يحذف الشيء لفظاً ويثبت تقديراً.
89	73	إثبات الإثبات لا يصير نفياً.
15	75	حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله.
83	77	لا يجوز الخروج عن المتناولات القريبة من غير برهان ولا قرينة
90,2	79	المصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير.
28	81	ما يستغنى بنفسه ولا يفنقر إلى غيره أولى مما لا يقوم بنفسه ويفنقر إلى غيره.
80,53,22	81	الفروع أبداً تتحط عن درجة الأصول.
34	84	الأصل في الأسماء أن لا تعمل.
18	86	الأصل في العمل للأفعال.
88,87	88	أصل في كل حرف أن يدل على ما وُضع له في الأصل.
78,74	89	عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.
83,24	90	عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء.
72,110	92	رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

79،55،19، 10	94	الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا.
72	97	الحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما.
85	98	لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه.
85	99	الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع.
13	100	قد يستغنى ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في المذكور دلالة على المحذوف .
110	101	العدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له.
72،26	102	كثرة الاستعمال تجيز الخروج عن الأصل.
104	104	الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل الاستدلال به.
88،67،40	106	من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل.
88،67،40	106	من عدل عن الأصل إلى إقامة الدليل .
94	109	المصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود.
84،11	110	إضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له.
25،10	111	وف إذا رُكب بعضها مع بعض تغير حُكمها وحدث لها بالتركيب حكم آخر.
56،34	113	رُكب الحرفان بطل عمل كل منهما منفردا.

الفهارس الفنية : الفهارس الفنية :

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأبيات الشعرية.
- قائمة المصادر و المراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية:

فهرس الآيات القرآنية:

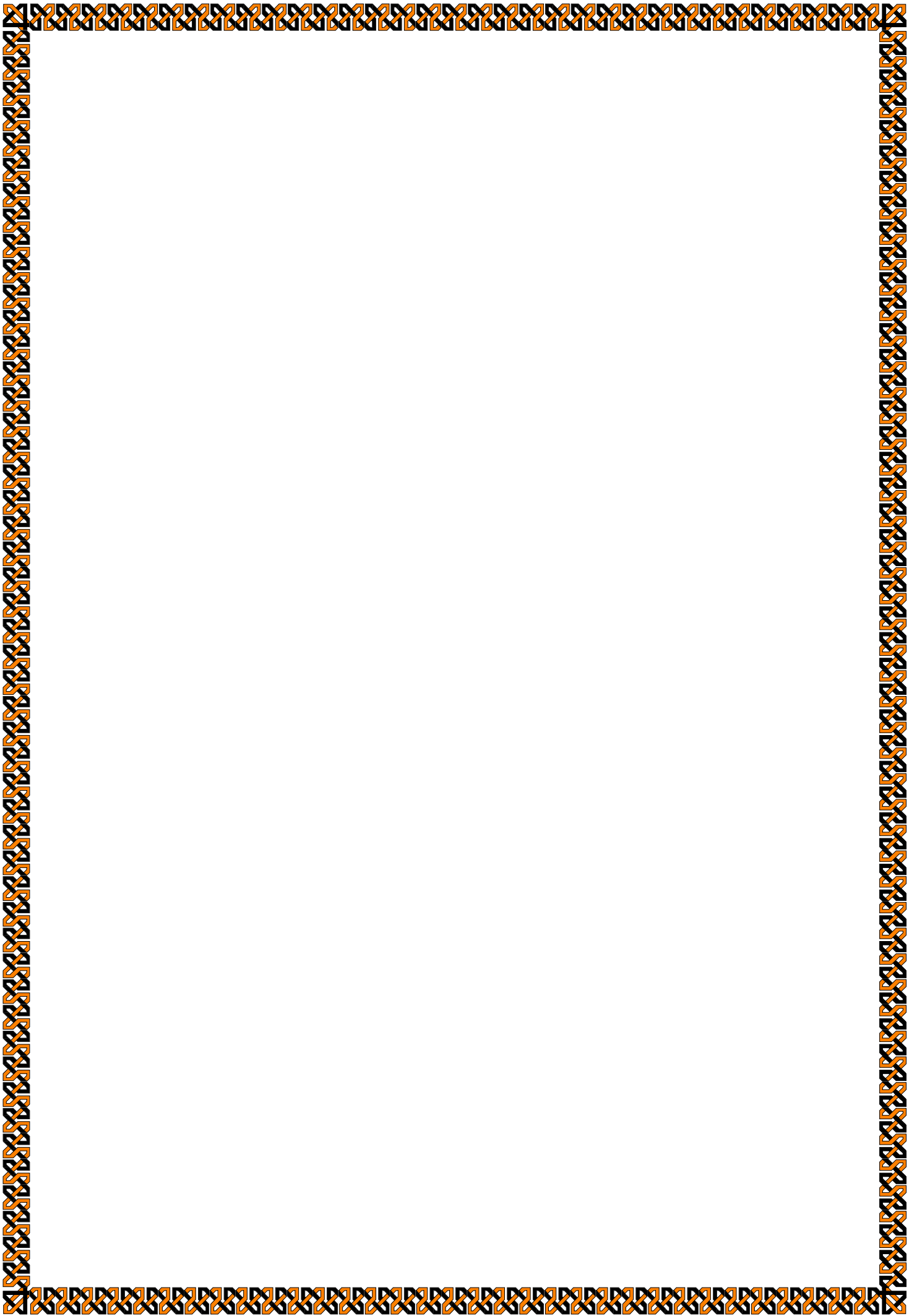
رقم الصفحة	السورة	رقهما	الآية الكريمة
	البقرة	17	﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾.
66	البقرة	23	﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾.
10	البقرة	127	﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ﴾
49	المائدة	6	﴿ وَأَمْسَحُوا بُرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾
10	النحل	26	﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾.
108	الكهف	24، 23	﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾.

68	الأنبياء	57	﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ ﴾.
65	المؤمنون	93	﴿ إِمَّا تُرِيتِي مَا يُوعَدُونَ ﴾
10	النور	60	﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرَجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ ﴾.
100	الأحزاب	35	﴿ الْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ .
	الصفات	147	﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾
	ص	32	﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾
65	الشورى	11	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾.
73	الزخرف	81	﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ ﴾
	الرحمن	26	﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾

49	الواقعة	95	﴿ إِنَّ هَذَا هُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾
73	الملك	20	﴿ إِنَّ الْكٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾
95	البلد	11	﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾

<u>القافية</u>	<u>البيت</u>	<u>بحره</u>	<u>الشاعر</u>	<u>الصفحة</u>
تّى التاء م	يك ذا بتّ فهذا بتّى صيّف مقيّ ظمشتّى.	المتقارب	رؤبة بن العجاج	
شتّ التاء	تّه من نعجات ستّ سدّ ود جعاد من نعاج الدّ شتّ.	الرجز	رؤبة بن العجاج	
كميد الدال	يلومني في حب ليلي عواذلي ولكنني من حبها لكميد.	الطويل	مجهول	
اد الدال	ن متى يشأ يصر من نه ويصر ن اغداء بعيرود اد.	الكامل	الأعشى	
تود الدال هلا ر	ت أمانة لما جئت زائرها م يّت بيعض الأسد هلسود.	البسيط	الجموح الظفري.	
ود الدال	إني قدر م يته م لولا د د د ت ولا عذري لمحدود.	البسيط	الجموح الظفري.	
در الراء	ي دون م ن كنت أتقي لائت شذوص كاع بهن هو صر.	الطويل	عمرو بن أبي	

	ربيعة			
ألى	س وثلاث ذو د	الوافر	الحطيئة	
الام	قد جلاز الزمان علع يد الى.			
الا	نفسدك كل نفس	الوافر	الأعشى	
الام	إذا ما اخفت من أمر تب الا.			
أصائل	أنت البيت أكرم أه	الطويل	أبو نؤيب	
الام	أقود في أوائه بالأصائل .			
ه مآ	أحدث أماً	الرجز	مجهول	
الميم	أقول يا اللهم م يلاهم مآ.			
ودى بها	ديني و لي لمة	الأعشى	المتقارب	
الهاء	فإن الحوادث أودى بها.			
ها	ضى ركأت ع آدة	الكامل	لبيد بن ربيعة	
الهاء	مذنه إذا هي ع ر د ت أقدام ها.			
ته	من ندقوته	الكامل	مجهول	
الهاء	بنت ثمانى عشرة حن ج ته .			
ين	نه لا تنقضي شهري نه		قطرب	
الياء	شهر روى ح مبيع يد ي نه .			



❖ القرآن الكريم.

- 1- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ط1، 1937م.
- 2- أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار الرشيد، الرياض، 1400هـ-1980م.
- الأزهري (خالد) :شرح التصريح على التوضيح، تح:محمد باسل عيون السود، الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ - 2000م.
- الاستريادي(رضي الدين) : شرح الرضي على الكافية، تح:يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، 1996م، ج2.
- 27-شرح كافية بن الحاجب،
- 3-الأشموني، شرح حاشية الصبان على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، (د.ت)، ج1.
- 4-ابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد) : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ-1957م.
- 5-البيان في غريب إعراب القرآن، تح: طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1400هـ-1980م .
- 6نز هة الألباء في طبقات الأدباء، تح:إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط5، 1985م.

7- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الإنتصاف من الإنصاف بتأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1418هـ - 1997م.

8- أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العربي، دمشق، (د.ت).

الأندلسي (أبو حيان): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1418هـ - 1998م، ج4.

9- البخاري (محمد بن اسماعيل)، صحيح البخاري، تح: محمد علي قطب وهشام البخاري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1426هـ - 2006م، (كتاب الصلاة).

10- البغدادي (عبد القادر بن عمر) : خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط1، 1403هـ - 1982م.

11- تمام (حسان) : الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر 1420هـ - 2000م .

12- الجرجاني (عبد القاهر) : المقتصد في شرح، الإيضاح، تح: كاظم المرجان، دار الرشيد، العراق، 1982، ج1.

13- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهرى الجرجاني تح: البدر اوى زهران، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1983.

14- الجرجاني (علي بن محمد الشريف) : التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1985م .

15- ابن جنى (أبو الفتح عثمان) : الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952م، ج1.

- 16-سر صناعة الإعراب، تح: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط2، 1413هـ-1993م، ج1.
- 17-الجوهري (إسماعيل بن حماد):الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط3، 1404هـ/ 1984م، ج2.
- 18-حسام (أحمد قاسم) : الأسس المنحية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، دار الأفاق العربية، القاهرة، مصر، ط1، 1428م، 2007م.
- 19-حسن خميس الملح، التفكير العلمي في النحو العربي - الاستقراء التحليل التفسير - ، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2002م.
- 20-حماسة (محمد عبد اللطيف) : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2006م .
- 22-خالد رمضان حسن، معجم أصول الفقه، دار الروضة، مصر، 1418 هـ- 1997م.
- ابن أبي الربيع (عبيد الله بن أحمد) : البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ- 1986م، ج1.
- 23-عبد الرحمن بودرع، الأساس المعرفي للغويات العربية، منشورات نادي الكتاب لكلية تطوان، المغرب، ط1، 2000م.
- 24-عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، دارا لمعارف، القاهرة، مصر، ط1، 1968م.

- 28- الزبيدي (عبد اللطيف الزبيدي) : ائتلاف النصر في اختلاف نحاة البصرة والكوفة، تح: طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1407 هـ - 1987 م.
- 29- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) : اللامات، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1405 هـ - 1985 م.
- 30- الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399 هـ - 1979 م.
- 31- الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر) : أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العملية، بيروت، لبنان، ط1، 1419 هـ - 1998 م، ج1.
- 32- أبو زهرة، أصول الفقه، دار الفكر العربي، 1958 م .
- 33- السامرائي (فاضل صالح) : الجملة العربية والمعنى، دار الفكر، ط1، 1428 هـ - 2007 م.
- 34- ابن السراج (أبو بكر) : الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1408 هـ - 1988 م، ج2.
- 35- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1414 هـ - 1994 م.
- 36- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م.
- 37- السيوطي (جلال الدين) : المطالع السعيد في شرح الفريدة، تح: نبهان ياسين حسين، الجامعة، المستضرية، 1977، ج1.
- 38- بغية الوعاة في طبقات اللغويين النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1399 - 1979 م، ج2.

40-الأشباه والنظائر في النحو، تح: محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1420هـ-1999م.

41-الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، تح: محمود سليمان ياقوت، 1426هـ - 2006م.

42-المزمر في اللغة وأنواعها، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، دار التراث، القاهرة، ط3، 2008م.

43-سبب وضع علم العربية،

44-ابن الشجري (هبة الله بن حمزة العلوي) : أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (د.ت)، ج2.

45-الشنقيطي(أحمد بن الأمين) : الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تح:أحمد ناجي الجمالي ومحمد أمين خانجي، 1328هـ.

46-عبد العزيز عبده المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، ط1، 1391هـ-1982م، ج2.

47-العسكري (أبو هلال):الفروق اللغوية، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م.

48-ابن عقيل(بهاء الدين عبد الله) : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2009، ج1.

49-العكبري (أبو البقاء) :اللباب في علل البناء والإعراب ،تح: محمد عثمان ،مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1430هـ- 2009م .

50-ابن فارس(أحمد بن فارس بن زكريا) : مقاييس اللغة،تح: عبد السلام هارون و عيسى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1366هـ، ج2.

51-الصاحبي في فقه اللغة العربية، تح: عمر الطباع، مكتبة العارف، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ، 1993م.

52-الفارسي(أبوعلي) : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات،تح: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، 1973م.

53-الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد) :معاني القرآن، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1403هـ-1983م، ج1.

الفيروزبادي، القاموس المحيط، تح:مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1371م، 1752م، ج4.

54-الفقطي(جمال الدين بن يوسف) :انباؤه الرواة على أنباؤه النحاة،تح:محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيوت، ط1، 1406هـ-1968م، ج2.

55-الفوزي (عوض حمد) :المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري، عمادة شؤون المكتبات، السعودية، 1401هـ-1981م.

56-الفيرواني (العربي السنوسي) :القول الشافية بشرح القواعد الكافية، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1409هـ-1982م .

57-كامل سلمان الجبوري، معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م، تح:حاتم رضي الدين،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ-2003م، ج2.

58-كريم حسين ناصح الخالدي نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 1427هـ-2006م.

59-الكفوي (أبو البقاء) : الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح:عدنان درويش ومحمد المصري،مؤسسة الرسالة، بيروت،لبنان، ط2،1419-1998م .

- 60- عبد الله بن حمد الخثران، ظاهرة التأويل في الدرر الس النحوي، النادي الأدبي، الرياض، ط1، 1408هـ-1988م.
- 61- المالقي (أحمد عبد النور): رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، 1423هـ- 2002م.
- 62- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد): المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة، 1415هـ- 1994م، ج2.
- 63- محمد بن عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية الرياض، 2007م.
- 64- محمد الروكي، نظرية التعقيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، تح: فارق حمادة، دار الصفاء ودار ابن حزم، بيروت، لبنان ط1، 1421هـ، 2000م.
- 65- محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 1427هـ- 2006م.
- 66- محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 1427هـ- 2006م.
- 67- الاستدلال النحوي نحو نظرية معاصرة الأصول النمو العربي، القاهرة، 2008م.
- 68- محمود حسن الجاسم، القاعدة النحوية- تحليل ونقد - دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2007م .
- 69- المخزومي (مهدي المخزومي) : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1406هـ-1986م.

- 70- **المرادي** (الحسن بن قاسم) : الجني الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ - 1992م.
- 71- **مسلم** (أبو الحسين مسلم بن الحجاج)، صحيح مسلم، تح: أحمد زهوة وأحمد عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ - 2004م، (باب الطهارة)
- 72- **أبو المكارم** (علي): أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م.
- 73- **ابن منظور** (جمال الدين) : لسان العرب، تح: محمد أحمد حسب الله وعبد الله علي الكبير، دار المعارف، النيل، القاهرة، (د.ت).
- 74- **ابن هشام** (الأنصاري) : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1416هـ - 1995م، ج1.
- 75- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2004م.
- 76- شرح قطر الندى وبل الصدى تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2004م.
- 77- مغني اللبيب عن كتب الأعراب تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2005م، ج2، ج4.
- 78- **ابن الوراق** (أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق) : علل النحو، تح: محمود محمد نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ، 2002م .
- 79- **وفاء محمد علي السعيد**، الاستثناء على القاعدة النحوية، دار غيداء، الأردن، ط1، 1432هـ - 2011م.

80- يحيى بن محمد الحكمي، الفكر النحوي للسيرافي من خلال شرح الرضي للكافية، دار الجنادرية، عمان، الأردن، ط1، 1430هـ-2009م.

81- ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء) :شرح المفصل للزمخشري، دار صادر، بيروت، (د.ت).

ثالثا - المجالات:

82- محمود حسن الجاسم، المعنى والقاعدة النحوية، (مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها)، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، سوريا، ع 32، 1425هـ، ج 17.

83- نهاد الموسى، رأي في رسم منهاج النحو، (مجلة التربية)، قطر ع 14، 1976م.

رابعا - الرسائل الجامعية :

84- إبراهيم محمد السيد منصور، القاعدة النحوية والسماع بين النظرية والتطبيق، (رسالة دكتوراه)، قسم النحو والصرف والعرض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2000م .

85- الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة قراءة في نظرية النحو العربي بين المنهج والاستعمال، (رسالة دكتوراه) ، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 1430 هـ - 2009م.

86- عبد الرحمن العثيمين، كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، (رسالة الماجستير) ،كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1396هـ - 1976م.

87- علي حسن أحمد حسن، القاعدة النحوية وأثرها في إعراب النحاة للقران الكريم، (رسالة دكتوراه) ، كلية الدراسات العربية ،الفيوم.

ديوان الأعشى، شرح: يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، ط1، 1413هـ -
1992م.

ديوان عمرو بن ربيعة، تح: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1 .
ديوان الحطيئة، شرح: ابن السكيت وآخرون، تح: نعمان أمين طه، شركة مصطفى
البابي الحلبي، مصر، ط1378، 1هـ -1958م.

ديوان، ليبيد بن ربيعة، شرح: جمال بدران، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1422هـ -
2002م.

الموضوع:	الصفحة:
مقدمة.....	أ-هـ
الفصل الأول: قواعد التوجيه بين تشكيل المفهوم وبناء النظرية:	55-8
توطئة.....	9-8
أولا- القاعدة بين اللغة والاصطلاح:.....	-10
1- مفهوم القاعدة:.....	-10
1-1- لغة.....	10.....
1-2-اصطلاحا.....	11
2- القاعدة النحوية:.....	-12.....
1-2- القاعدة النحوية وندرة التعريفات.....	12.....
2-2-المصطلحات المترادفة.....
2-3-شروط بناء القاعدة.....
ثانيا- قواعد التوجيه:المصطلح بين الممارسة والتظير:.....
1-أنواع القواعد:.....
1-1-قواعد الأحكام.....
1-2-قواعد التوجيه.....
2-قواعد التوجيه وتأسيس المصطلح.....
3-كثافة الممارسة التطبيقية و غياب التظير.....

- 5- أهمية قواعد التوجيه.....
- ثالثا- علاقة قواعد التوجيه بالمنهج النحوي:.....
- 1- علاقتها بالخلاف النحوي.....
- 2- علاقتها بأدلة النحو:.....
- 2-1- مفهوم أدلة النحو.....
- 2-2- أقسام أدلة النحو:.....
- 2-2-1- من قواعد الاستدلال بالنقل.....
- 2-2-2- من قواعد الاستدلال بالقياس.....
- 2-2-3- من قواعد الاستدلال باستصحاب الحال.....
- 3- علاقتها بعموم الفكر النحوي:.....
- 3-1- المعنى.....
- 3-2- الإعراب.....
- 3-3- العامل النحوي.....
- 3-4- التأويل.....

8-55 الفصل الثاني: أثر قواعد التوجيه في بناء أصول الاستدلال:

- 51 أولا- توطئة.....
- ثانيا- من قواعد الدليل.....
- ثالثا- من قواعد الإثبات.....

120-80 فصل الثالث: أثر قواعد التوجيه في بناء ضوابط الاستدلال:.....

- أولا- من قواعد التأسيس.....
- ثانيا- من قواعد العدول.....
- الخاتمة.....

123-121.....	الملحق
-124.....	الفهارس الفنية:
125-124	1- فهرس الآيات القرآنية
128-126.....	2 فهرس الأبيات الشعرية
-129.....	3- قائمة المصادر والمراجع
.....	4- فهرس الموضوعات

شكر و عرفان:

قال تعالى: ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ

وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ

[سورة النمل/الآية:19]

الصَّالِحِينَ ﴿

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات ويرحمته تنتزل البركات والصلاة والسلام على
خير الأنام محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

" من اصطنع إليكم معروفا فجازوه فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا

أنكم قد شكرتم فإن الشاكر يحب الشاكرين."

رواه: الترميذي

عرفانا منا لذوي الفضل بفضلهم يسرنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من

مدَّ لنا يد العون لإنجاز هذا البحث.

مقدمه

من نافلة القول الإقرار بارتباط نشاط النحو العربي بالقرآن الكريم، وترويد الروايات المتعلقة باللحن، وسعي النحاة إلى تحصين النص القرآني بعمل يضمن له سلامته وفهمه، ومن نظيره أيضا الحديث عن أحكام اللسان العربي الماثورة في المؤلفات المختلفة. فذلك مما هو معلوم بالضرورة في الدرس اللغوي العربي وإنما الذي هو ضرورة بحثية بيان منهج النحاة وتصوراتهم، وأثر ذلك في بناء المنوال النحوي. منى استوى النحو علما له أصوله وقضاياها وأدواته. ويقود هذا الأمر إلى الحديث عن جملة من المبادئ التي كانت حاضرة في أثناء استقرار المادة اللغوية. واستتباط الأحكام فيها.

ونظرا للغاية التي نشأ من أجلها النحو وهي حفظ اللسان من الخطأ. وصونه من الزلل. فقد اهتم النحاة بالقواعد التي تضبط ذلك، وهي ما يعرف بالقواعد أو الأحكام التفصيلية أو المعايير الموصلة إلى الكلام العربي. ويتطور المعرفة النحوية بدأ الحديث عن أصول النحو ممثلا في أدلته الإجمالية التي مثلت أركانها قامت عليها العقيدة النحوية. ولكن تلك القواعد وتلك الأصول أو الأدلة هي نتاج جملة من الإجراءات التي مارسها النحاة. والتي حكمت منهجهم وتفكيرهم. إنها مبادئ استخدمت للوصول إلى القواعد لتكون بذلك قواعد للتقعيد، وهي التي تعرف بقواعد التوجيه، وهي قواعد كلية ليستدل بها النحاة على بيان الأوجه النحوية أو تفسيرها أو ردها أو تفضيل بعضها على بعض. لذلك فهي شائعة في كتب العلل والخلاف لما لها من أثر كبير فيها. فكثير من الخلاف النحوي مرده أصلا إلى تلك القواعد.

أودا كان من المعلوم أيضا أن كتاب "الإنصاف" لابن الأنباري هو الكتاب الجامع لأهم مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين فذلك مراعاة لجعله مدونة للبحث في علاقة تلك القواعد بالخلاف النحوي فيه فكان عنوان البحث "قواعد التوجيه النحوي وأثرها في الخلاف بين النحاة -دراسة في كتاب الإنصاف-".

وتكمن أهمية هذا الموضوع في انتمائه إلى المبادئ الكلية للفكر النحوي، حيث لا يمكن فهم الأحكام النحوية ولا منهج النحاة إلا بمعرفة القواعد التي وجهت كل ذلك. فقد صدر النحاة في دراستهم العربية عن مبادئ عامة كانت بمثابة المرجعية الفكرية والمنهجية التي استند إليها المنهج النحوي. لذلك بات من الضروري الاهتمام بقواعد التوجيه لما لها من صلة بمختلف القضايا النحوية كالعامل والإعراب والجدل.

وعلى الرغم من أهمية دراسة قواعد التوجيه إلا أنها لم تلق الدراسة الكافية إلا ما نجده عند تمام حسان في كتابه "الأصول". كما أنجز عبد الله الخولي بحثاً بعنوان "قواعد التوجيه في النحو العربي" جمع فيه القواعد الاستدلالية. وكلا الدراستين كان ينقصها الحديث عن الخلاف النحوي، ذلك أن منشأ هذه القواعد هو اختلاف وجهات النظر. إلا أن معظم الدراسات تميل إلى الأصول أو القواعد الجزئية.

موضوع البحث محاولة للكشف عن قواعد التوجيه في كتاب "الإنصاف"، فهو يقع بين الأصول والأحكام. وحدوده: استخراج قواعد التوجيه وبيان أثرها في الخلاف النحوي في كتاب "الإنصاف".

إنَّ أهمية البحث في قواعد التوجيه من جهة وفي الخلاف النحوي من جهة أخرى هي التي دفعتنا للبحث في مثل هذا الموضوع، إذ إنه يبين لنا الحجج والبراهين التي اعتمدها النحاة في دعم آرائهم، وبيان مدى الثقة التي بنوا عليها، والنتائج التي انتهوا إليها. ففي ضوء أهميتها في الدرس النحوي استشعرنا ضرورة إعادة دراستها وتقسيمها بشكل مختلف عما تتولاه الأساتذة السابقون، وبيان مدى أثرها في الخلاف النحوي؛ لأنَّ هذه القواعد لم يُنظر لها بمنظور الحكم النحوي والاستدلال على الحكم، وإنما نُظِر إليها من منظور السياق والعبارة الدالة عليها.

فما هو دور هذه القواعد في توجيه مناهج النحاة : الوصف، والتعليل، والقياس، والتأويل ؟ وفيما يكمن دورها كذلك في تفريع القواعد؟ وفيما تكمن مكانة قواعد التوجيه ضمن منظومة النحو العربي؟ وما هو دور قواعد التوجيه في ضبط عملية التقعيد وبناء القواعد؟ وكيف أثرت تلك القواعد مسائل الخلاف بين النحاة ؟ ولإجابة عن ذلك:

جاء بناء البحث المجسد للموضوع في ثلاثة فصول تتوسط مقدمة وخاتمة. عقد الفصل الأول لبيان القاعدة عموماً ووسم بـ "قواعد التوجيه بين تشكيل المفهوم وبناء المنهج". وفيه بيان للقاعدة بين اللغة والاصطلاح، والذي ضم القاعدة النحوية وندرة التعريفات حولها، وأهم شروط بنائها، أي أهم ما يميزها عن غيرها من القواعد. ليلي هذا العنصر قواعد التوجيه: المصطلح بين الممارسة والتنظير والذي ضم أنواع القواعد، من قواعد الأحكام وقواعد التوجيه. هاته الأخيرة التي نقف عندها لضبط مصطلح التوجيه، وبعد ذلك نبين كثافة ممارسة النحاة لها مع تسجيل غياب تنظيرهم لهذا النوع من القواعد، ثم التجميع عند القدماء والدراسة عند المحدثين. وبعد هذه العناصر نقف لنبين أهمية هذه القواعد في الدرس النحوي. لنختم في الأخير فصلنا هذا بعلاقة قواعد التوجيه بالمنهج النحوي، والذي نفتحه بعلاقتها بالخلاف النحوي، ثم بأدلة النحو، لنصل إلى علاقتها بعموم الفكر النحوي. أما علاقتها بأدلة النحو، فلا تتضح هذه العلاقة إلا بعد تحديد مفهوم أدلة النحو، وبيان أقسامها وتقديم نماذج عن قواعد التوجيه الخاصة بكل دليل (نقل، قياس، استصحاب الحال). أما علاقتها بعموم الفكر النحوي، فنقصد علاقتها بالمعنى والإعراب والعامل والتأويل، ولتتضح هذه العلاقة جلياً قمنا بتحديد مفهوم هذه القضايا وجملاًناها بعرض نماذج عن قواعد التوجيه الخاصة بكل قضية من هذه القضايا.

وقد خص هذا الفصل بـ توطئة كان الحديث فيها عن التقعيد النحوي كمنهج

للنحاة .

أما الفصل الثاني فعنوانه بـ"أثر قواعد التوجيه في بناء أصول الاستدلال، وعقد لقواعد الدليل وقواعد الإثبات. أما قواعد الدليل فمنها ما يختص بالسماع كالكثررة والقلة والندرة والشذوذ...، ومنها ما يختص بالقياس والأصل والفرع والعلة والحكم، ومنها ما له علاقة بأصل الوضع وأصل القاعدة. في حين قواعد الإثبات منها ما هو متعلق بالأساليب ومنها ما هو متعلق بالتقدير...

وثالث الفصول: "أثر قواعد التوجيه في بناء ضوابط الاستدلال" يؤخذُ صص لقواعد التأسيس وقواعد العدول، أي قواعد الأصل وقواعد العدول عنه. فمنها إذن ما له علاقة بفكرة العامل كالأصل والفرع، والعامل و المعمول أما العدول فقولنا: "العدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له".

وقد تم شرح هذا التصنيف في توطئة تقدمت الفصل الثاني.

وتقتضي طبيعة البحث الاعتماد على منهج وصفي لتتبع قواعد التوجيه استقراء في مصادرها وكيفية توظيفها. مستحضرا أدواته في البحث وآلياته في الممارسة. كما يفرض المنهج اللجوء إلى المقارنة بين مختلف الآراء بالعرض والمناقشة والترجيح بلغة القدمات بمنهج الرد والانتصار.

وعملاً لنا في هذه الدراسة هو إبراز القاعدة التوجيهية ليتمكن القارئ من اكتشاف هذه القواعد، ثم بيان كيفية استدلال النحاة بها، وهنا يتضح أثرها في الخلاف، وأخيراً نعرض توجيه ابن الأنباري لهذا الخلاف انطلاقاً من نفس القاعدة. أي أننا ننطلق من القاعدة لننتهي إليها مبينين أثرها في الخلاف.

انطلق البحث من تراث نحوي ضخم تتقدمه كتب الخلاف النحوي. وعلى رأسها: "الإنصاف في مسائل الخلاف". ولما كانت مواطن قواعد التوجيه هي كتب التعليل

والأصول فالاعتماد عليها أولى. منها: المقتضب للمبرد (ت286هـ)، و"علل النحو" لابن الوراق (ت381هـ)، والخصائص لابن جني (ت392هـ)، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري، (ت761هـ)، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (ت911هـ).

وربما لو كانت للمصادر الكوفية وفرة لأثرت لنا هذا الموضوع بقواعد آخر ، وبهذا نقول: إنه من الصعوبات التي واجهتنا قلة هذه المصادر في الدرس النحوي.

وعرفانا منا لذوي الفضل بفضلهم يسرنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور: الأمين ملاوي على متابعته لهذا البحث وتوجيهاته القيّمة التي صاحبت البحث مذ كان مشروعاً حتى صار على ما هو عليه راجين من المولى عزّ وجل أن يرزقه نورا يهتدي به وإيماناً يقتدي به إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ونقول: بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنَّ الْحَوْتَ فِي الْبَحْرِ وَالطَّيْرِ فِي السَّمَاءِ لِيُصَلُّوا عَلَىٰ مَعْظَمِ النَّاسِ الْخَيْرِ﴾. رواه:

ولا يفوتنا كذلك أن نشكر اللجنة الموقرة على النصائح والتوجيهات التي ستقدمها لنا في هذا البحث.

الفصل الأول:

قواعد التوجيه النحوي بين تشكيل المفهوم وبناء المنهج.

قواعد التوجيه النحوي بين تشكيل المفهوم وبناء المنهج.

توطئة.

- القاعدة النحوية بين اللغة والاصطلاح.
- قواعد التوجيه: المصطلح بين الممارسة والتنظير.
- علاقة قواعد التوجيه بالمنهج النحوي.

توطئة:

قام النحاة باستقراء اللغة بهدف الحفاظ عليها من اللحن، والوصول إلى وصف قواعدها، وضبط قوانينها، "غير أن البواعث والأسباب التي صاحبت نشأة علم النحو لم تسعف النحاة في الإطلاع على كل ما جاء عن العرب، رغم ما بذلوه من جهود مضمّنية في التنقل و الارتحال، الأمر الذي دفعهم إلى التعميد" (1).

ويتطلب التعميد من النحوي أن يكون خبيراً بالأساليب ومناهج تركيب القاعدة وصياغتها، مدركاً لحقيقة القاعدة وضوابطها، وأن يكون ملماً بمنهج الاستنباط وطرق استخراج الأحكام النحوية من مصادرها (2).

ومن ثمّ نقول: إنّ التعميد النحوي هو عمل علمي ينتهي بالنحوي إلى صياغة قواعد تضبط فروعه وجزئياته، فالقاعدة حكم كلي - كما سيأتي - والتعميد هو إيجادها واستنباطها من مصادرها (3).

ولما كان النحو عبارة عن اجتهاد النحوي، المحصن بقواد النحو وأصوله ومناهجه، رفياً التعميد هو الآخر عمل بشري. ولذلك كان النحاة فيه عرضة للاختلاف، فكما أنهم قد يختلفون وهم يستنبطون الأحكام الجزئية من مصادرها، فكذلك قد يختلفون وهم يقعدون هذه الأحكام؛ لأنّ التعميد بدوره استنباط، لكنه استنباط لأحكام كلية (4).

(1) عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية الرياض، 2007م، ص 5.

(2) ينظر: محمد الروكي، نظرية التعميد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، تح: فارق حمادة، دار الصفاء ودار ابن

حزم، بيروت، لبنان ط1، 1421هـ، 2000م، ص 35.

(3) نفسه، ص 35.

(4) نفسه، ص 35.

الفصل الأول: قواعد التوجيه النحوي بين تشكيل المفهوم وبناء المنهج

أما ضوابط التعميد النحوي، فهي الأسس والعناصر والمقومات العلمية التي يجب أن يراعيها النحوي وهو يصوغ القاعدة النحوية، حتى ينتهي بعد الصياغة إلى شيء يستحق أن يسمى قاعدة⁽¹⁾.

وتكمن طرق التعميد في الاستقراء الناقص والاستنباط، أما الاستقراء الناقص*، فمن خلاله نستطيع معرفة الحكم الكلي والتحقق من انطباقه على الجزئيات، وعن طريقه كذلك نتأكد من أن انطباق الحكم الكلي على جزئياته هو على جهة الاطراد أو على جهة الأغلبية؛ لأن الاستقراء قد يكون تاما فيكون الانطباق حينئذ مطردا، وقد يكون ناقصا فيكون الانطباق حينئذ أغلبياً⁽²⁾. أما الاستنباط فهو "استخراج المعاني النحوية من النصوص بفرط الذهن وقوة القرينة"⁽³⁾. أي أنه استخراج الأحكام النحوية من مصادرها بواسطة القواعد⁽⁴⁾.

فطرق التعميد النحوي ومسالكه التي يعتمدها النحو هي: الاستقراء والاستنباط؛ لأن القاعدة النحوية تشتمل على أمرين، هما: - حكم كلي.

- جملة من الجزئيات تتدرج في ذلك الحكم الكلي.

أما الجزئيات في الحكم الكلي، فالسبيل إلى العلم بها هو الاستقراء، وأما الحكم الكلي، فالسبيل إلى العلم به هو الاستنباط⁽⁵⁾.

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 41.

* هو إثبات الحكم الكلي لثبوته في أكثر جزئياته من غير احتياج إلى جامع. ينظر: المرجع نفسه، ص 32.

(2) ينظر: نظرية التعميد الفقهي، ص 78 - 84.

(3) الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1985م، ص 32.

(4) ينظر: نظرية التعميد الفقهي، ص 32.

(5) نفسه، ص 32.

وبما أن التععيد وصف للعلاقات المتشابهة في قانون هو القاعدة، كما يقول حماسة عبد اللطيف فحري بنا أن نقف عند حدود القاعدة، علما أن لهذا المصطلح -القاعدة- أهمية كبيرة في الدراسات النحوية.

أولا- القاعدة النحوية بين اللغة والاصطلاح:

1- مفهوم القاعدة:

إنَّ التَّأصيل لظاهرة لغوية لا يكون إلا بتحديد المفهوم اللغوي الذي يشكل المصطلح في مظانه المختلفة عبر السياقات التي يتعاقب عليها. والقاعدة باعتبارها مادة معجمية تكتسب دلالة لغوية هي نتاج استعمال أصلي لها وما تفرع عنه من معان ودلالات هامشية، إذ يبني المصطلح على المرجع اللغوي الذي يمثل أصل الوضع قبل انتقاله إلى مفاهيم جديدة يكتسبها بفعل الاصطلاح الفني.

1-1- لغة: تجمع المعجمات العربية على أن مدلول القاعدة هو الثبات والاستقرار، فذهبوا إلى أن القاعدة: أصل الأس، والقواعد الأساس، وقواعد البيت أساسه⁽¹⁾.

وقد ورد لفظ (القاعدة) في القرآن الكريم بصيغة الجمع (قواعد) للدلالة على الثبات وقوام الشيء وإساسه. قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [سورة البقرة: الآية 12] وقوله تعالى: ﴿فَأَتَى اللَّهَ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [سورة

(1) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، تج: محمد أحمد حسب الله وعبد الله الكبير، دار المعارف، النيل، القاهرة، (د.ت)، 41/ 3686، مادة (قعد). وينظر: الجوهري، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تج: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط3، 1404هـ- 1984م، 2/ 225، مادة (قعد).

النحل:26] وقال تعالى: ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرَجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ ﴾ [سورة النور: الآية 60].

1-2. اصطلاحاً إنَّ ما ذكر من تعريفات لغوية يجد سنده في قاسم مشترك هو الأصل والأساس، سواء أكان ذلك في الحسيات كما مرَّ ، أم في المعنويات كقواعد الإسلام وقواعد العلم، وغير ذلك. فقواعد الأمر أصوله وأسسها التي تبنى عليها فروعها وجزئياتها. ولهذا المفهوم صلة بالمعنى الاصطلاحي للقاعدة. فهي تدور حول أمر أساس جامع لما دونه الذي ينتمي إليه. ونجد ذلك في تعريف الشريف الجرجاني (ت 816 هـ):

✓ "القضية الكلية التي تنطق على جميع جزئياتها"⁽¹⁾.

✓ وعرفها خالد رمضان حسن بقوله: "قضية كلية ينطبق حكمها على الجزئيات التي تتدرج تحتها فنعرف بها حكم هذه الجزئيات"⁽²⁾.

✓ فهي: "قضية كلية وأصل لما فوقها وتجمع فروعاً من أبواب شتى وقد يطلق القانون على الأصل والقاعدة لأنه يجمعها كلها سلوك حصر الواحد للكثير"⁽³⁾.

✓ وبهذا فهي: "مقولة ثابتة تنطبق على جميع أفراد الجنس أو أجزائه التي تتناولها"⁽⁴⁾.

(1) التعريفات، ص 177، وينظر: الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1419، 2 هـ - 1998م، ص 728.

(2) خالد رمضان حسن، معجم أصول الفقه، دار الروضة، مصر، 1418 هـ - 1997، ص 219.

(3) عبد الرحمن بودرع، الأساس المعرفي للغويات العربية، منشورات نادي الكتاب لكلية تطوران، المغرب، ط 1، 2000م، ص 21.

(4) محمود حسن الجاسم، القاعدة النحوية - تحليل ونقد - دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 1، 2007م، ص 25.

فجامع مفهوم القاعدة في الاصطلاح هو الحكم الكلي الذي ينطبق على جزئياته، أو مجموعة من الجزئيات تدرج تحت أمر جامع بينها يكون قانونها الذي يحكمها ويجعلها أشكالاً لأمر واحد.

2- القاعدة النحوية:

2-1- القاعدة النحوية وندرة التعريفات:

عرف النحاة القاعدة موضوعاً له آلياته المنهجية وحدوده المعرفية فباشروا ذلك ضمن تطبيقاتهم فيما يتعلق بالأحكام النحوية، لغلبة الجانب العملي على العمل التطبيقي. لذلك لم يتحدثوا عن القطة كمصطلح، وإن كان غيابه على مستوى الممارسة لم ينف حضوره الفعلي. ولم يكن مفهوم النحاة له بعيداً عن المفهوم السابق-مفهوم القاعدة- إذ يعدونها القوانين الثابتة أو الأحكام الكلية والجزئية التي يتمثل بها النظام التركيبي لشواهد اللغة، وتكون معياراً يقاس عليه الكلام⁽¹⁾.

وقد استخلص النحاة معظم القواعد التي تضبط النظام التركيبي من الظواهر المطردة فيه، كقولهم: ^{بُنِيَ} الفعل الماضي على الضم إذا اتصلت به و او الجماعة⁽²⁾.

وبهذا فالقاعدة النحوية هي: "الضابط الذي يسعى النحاة إلى اكتشافه"⁽³⁾.

(1) ينظر: المرجع السابق، ص 26.

(2) نفسه، ص 26.

(3) حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، دار الأفاق العربية، القاهرة، مصر، ط 1، 1428م، 2007م، ص 172.

وهي كذلك "...حكم كلي استنبطه النحاة بعد استقراء كلام العرب، واستخلاص الظواهر اللغوية، وحاولوا بعد ذلك تطبيق هذا الحكم على نصوص اللغة جميعاً"⁽¹⁾.
كما أنها: "الحكم الكلي الذي يتوصل به إلى معرفة كيفية نطق العرب بكلاهما، وتقليدهم في ذلك"⁽²⁾.

وبمعناها الواسع: "جملة من المقولات النظرية التي تمثل الثوابت في نظام اللغة التركيبي وتعد قانوناً أو معياراً ينبغي القياس عليه وتوليد الكلام في ضوءه، ويمكن متعلم اللغة من غايته"⁽³⁾.

2-2- المصطلحات المترادفة:

إذا كان مصطلح القاعدة المبني على المادة اللغوية قد غاب عن المؤلفات النحوية التراثية فإن عدم التصريح به ليس بدليل عن انتقائه، بل استخدم النحاة مصطلحات آخر وأرادوا بها معنى القاعدة نفسها. ولعل في مقدمة تلك المصطلحات البدائل هو مصطلح "الأصل".

روى السيوطي(ت911هـ) عن أبي الأسود الدؤلي(ت69هـ): "قال [يعني أبا الأسود] دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه فرأيتته مطرفاً متفرقاً. فقلت فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعت ببلدكم هذا لحناً فأردت أن أصنع كتاباً في أصول العربية. فقلت إن فعلت هذا أحببتنا، وبقيت فينا هذه اللغة، ثم أتيتته

(1) إبراهيم محمد السيد منصور، القاعدة النحوية والسماع بين النظرية والتطبيق، (رسالة دكتوراه)، قسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2000م، ص13.

(2) على حسن أحمد حسن، القاعدة النحوية وأثرها في إعراب النحاة للقران الكريم، (رسالة دكتوراه)، كلية الدراسات العربية، الفيوم، ص23.

(3) محمود حسن الجاسم، القاعدة النحوية، ص28.

الفصل الأول: قواعد التوجيه الحوي بين تشكيل المفهوم وبناء المنهج

بعد ثلاث فألقى إليّ صحيفة فيها: لبسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كله اسم وفعل وحرف...⁽¹⁾.

فظهر اللحن كان سببا في اهتمام النحاة بوضع القواعد. وهذا ما ورد في سياق الحديث حين قال: "...أن أصنع كتابا في أصول العربية..." فهو يقصد من خلال ذلك كتابا يبين من خلاله قواعد العربية لتكون ضوابط لمتعلم هاته اللغة حتى لا يلحن فيها. فكانت أصول العربية قواعدها.

"وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة والاحتجاج له وذكر أسرارهِ وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول، لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جدا"⁽²⁾.

المطلع على كتاب الأصول في النحو لابن السراج (ت316هـ) يجده مجموعة من الأحكام الموزعة على الأبواب النحوية بترتيب معين دلالة على أن معنى الأصول عنده هي القاعدة. أو الأحكام العامة التفصيلية.

ونجد ذلك جليا في شرح الرضي لتعريف ابن الحاجب علم الصرف في قوله: "... قوله بأصول: يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات"⁽³⁾.

(1) السيوطي، الأخبار المروية في سبب وضع العربية، ضمن كتاب: رسائل في الفقه واللغة، تح: عبد الله الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1982م، ص33.

(2) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ-1979م، ص38.

(3) الاستريادي، شرح شافية ابن الحاجب،

الفصل الأول: قواعد التوجيه النحوي بين تشكيل المفهوم وبناء المنهج

وابن الأنباري⁽¹⁾ (ت 577 هـ) كذلك جعل الأصل مرادفا للقاعدة، وهذا يتضح من خلال قوله: "إذ لو أطردها القياس في كل ما جاء شاذ مخالفا للأصول والقياس، وجعلناه أصلا لأدى ذلك إلى أن تختلط الأصول، بغيرها"⁽²⁾.

ولم تنحصر مرادفات القاعدة في الأصل فحسب، بل هناك من النحاة من جعل "القياس" كذلك مرادفا لها، كقول البصريين في "ما" الحجازية: "القياس يقتضي أن لا تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها، أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر"⁽³⁾.

أما الكسائي (ت 189 هـ) فقد جعل النحو كله قواعد يقاس عليها الكلام⁽⁴⁾، وهذا السيوطي كذلك يعرض تعريف ابن عصفور للنحو (ت 699 هـ) بقوله: "هو العلم

(1) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري أبي سعيد أبو البركات الملقب بالكمال النحوي، ولد سنة ثلاث عشرة وخمسمائة بمدينة الأنبار بالعراق. صاحب التصانيف الحسنة المفيدة في النحو وغيره، كان فاضلا عالما زاهدا. وتفقه على مذهب الشافعي على يد ابن الرزاز (من كبار أئمة بغداد فقها وأصولا) بالمدرسة النظامية، وقرأ النحو على النقيب أبي السعادات ابن الشجري وغيره، وقرأ اللغة وبرع في الأدب حتى صار شيخ وقته، ودرس النحو فترة ثم انقطع وانشغل بالعلم والعبادة، ومن أشهر مؤلفاته: أسرار العربية الأضداد، الإغراب في جدل الإعراب الإنصاف، البلغة في أساليب اللغة، البيان في إعراب غريب القرآن... الخ، توفي أبو البركات في سنة سبع وسبعين وخمسمائة ودفن يوم الجمعة. ينظر: القفطي، انباه الرواة على أنباه النحاة، دار الفكر العربي القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط1، 1406هـ-1968م، 169/2، 170، وبغية الوعاة 86/1.

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1418هـ-1997م، 2/456.

(3) نفسه، 2/713.

(4) ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1399-1979م، 2/164.

الفصل الأول: قواعد التوجيه النحوي بين تشكيل المفهوم وبناء المنهج

المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها⁽¹⁾. فالمقاييس المستنبطة هي القواعد المستخلصة من كلام العرب.

وتوصل محمد عبد العزيز عبد الدايم إلى إثبات العلاقة بين مصطلحي القاعدة، والقياس على أساس الترادف. باعتبار المرجع بينهما وهو الاطراد. وقد تتبع استخدام النحاة لمصطلح القياس في أكثر من ألف موضع في كتب التراث فألفاه دالا على القاعدة النحوية التي هي بمجموع الأحكام المستقرأة من استنباط كلام العرب⁽²⁾.

والاطراد سبيل يضمن للقاعدة صدقها في مصادرها وتطبيقاتها، ويمنحها الضبط والعموم المنسق. فإذا كانت ذات شعب وصور فقدت أخص صفاتها في الضبط الجامع.

هدف النحاة الوصول إلى قواعد منسجمة لذلك طلبوها في المواد منها: "إذ لا يطالب العلماء في أي علم من العلوم إلا برصد الحالات المطردة، أو على الأقل الكثير وتقديم أنظمتها، أما ما يرد شاذًا أو قليلا فلا نظام له حتى يطالب العلماء باستنباطه"⁽³⁾ ومن بين المصطلحات الدالة على الكثرة نجد: المطرد، الغالب، الأكثر، الشائع⁽⁴⁾.

ومن النحاة من جعل القاعدة مرادفة للضابط⁽⁵⁾، إلا أن السيوطي فرق بين هذين المصطلحين بقوله: "القاعدة تجمع فروعًا من أبواب شتى، والضابط يجمع فروع باب

(1) السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، تح: محمود سليمان ياقوت، 1426هـ - 2006م، ص 22.

(2) محمد عبد العزيز عبد الدايم، الاستدلال النحوي نحو نظرية معاصرة لأصول النحو العربي، القاهرة، 2008م، ص 45.

(3) عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، مصر، ط 1، 1427هـ - 2006م، ص 14.

(4) الاقتراح في علم أصول النحو، ص 61.

(5) محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار غريب، القاهرة، مصر، ط 1، ص 101.

واحد، وقد تختص القاعدة بالباب، وذلك إذا كانت أمرا كلياً منطبقاً على جزئياته، وهو الذي يعبرون عنه بقولهم قاعدة الباب كذا⁽¹⁾.

كما أنّ الأصول -القواعد- تطرد في الجزئيات وتلاحقها لتجمعها في أبواب متعددة وتدخلها. والضوابط تقيّد الداخل وتميزه، وتخضعه لسلوك الباب الواحد. فالأصول جامعة، والضوابط حافظة مانعة⁽²⁾.

2-3- شروط بناء القاعدة:

لابد من التفريق أولاً بين القاعدة والتععيد، ذلك أن القاعدة هي الغاية من التععيد، أما التععيد فهو عملية إجرائية ذهنية يقوم بها الباحث، والقاعدة هي القانون الذي ينتهي إليه من هذه المراحل جمعاء، والمقصود بالتععيد هنا، هو وصف العلاقات المتشابهة في قانون هو القاعدة⁽³⁾.

ولهذه القاعدة شروط تميزها، وهي مقومات علمية تتكون منها حقيقتها وماهيتها، والحديث عن هذه الشروط حديث عن محددات ذاتية للقاعدة، وهي العموم والتجريد وإحكام الصياغة.

- **العموم:** الأصل في حقيقة القاعدة أن تكون مطردة، فإن لم يكن في القاعدة اطراد ولا حكم كلي، فإنها لا تستحق حينئذ أن تكون قاعدة بالمعنى العلمي⁽⁴⁾، وموجب

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح: محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1420هـ-1999م، 9/1.

(2) ينظر: الأساس المعرفي للغويات العربية، ص20.

(3) لغة الشعر، ص 101.

(4) نظرية التععيد الفقهي، ص 71. وينظر: الماقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، 1423هـ-2002م، ص 67.

الفصل الأول: قواعد التوجيه النحوي بين تشكيل المفهوم وبناء المنهج

ذلك أن تنطبق على كل جزئياتها دون استثناء فهذا هو الاطراد "أن تتصف القاعدة بالعموم، ومعنى ذلك أن القاعدة لا بد أن تنطبق على جمهرة مفرداتها"⁽¹⁾.

وقد يطرأ على القاعدة نوع من الشذوذ، فلا يمكن للقواعد أن تكون مطردة اطرادا كاملا، ثم إننا لا نذهب بعيدا، فقاعدة "الفاعل مرفوع" مثلا قد يلحقها الشذوذ، إذا علمنا أن الفاعل قد يأتي مجرورا إذا دخل عليه حرف زائد، كقولك: ملجاء من أحد⁽²⁾.

وعلى ذلك رفاً الاطراد أساس القاعدة، والشذوذ طارئ، وينبغي أن يكون واضحا أن القاعدة "وصف لسلوك عملي معين في تركيب اللغة، ويلاحظ أن يكون هذا السلوك مطردا حتى يعبر عنه بالقاعدة"⁽³⁾.

- التجريد: وهو ما يوجب انطباق حكم القاعدة على جميع جزئياتها من غير أن يكون خاصا ببعضها دون بعض؛ لأنه إذا كان خاصا بعين الجزئية لا بموضوعها وعلتها، لم تقم به حينئذ قاعدة وإنما يصح أن ينعقد به الحد أو ما أشبه ذلك⁽⁴⁾.

ويتضح هذا من خلال الأمثلة الآتية:

- "محال اجتماع حرفين لمعنى واحد"⁽⁵⁾: تنفرع عن هذه القاعدة قواعد أخرى، أقل منها تجريدا وعموما منها:

- "لا يجوز الجمع بين استفهامين"⁽⁶⁾.

(1) نظرية التعقيد الفقهي، ص 71.

(2) ينظر: نفسه، ص 71.

(3) لغة الشعر، ص 103.

(4) ينظر: نظرية التعقيد الفقهي، ص 72.

(5) ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1956م، 184/2.

(6) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 13/2.

- "لا يدخل قسم على قسم" (1)

- "لم يجز أن يجمع تعريفين في اسم" (2).

- "لا يدخل تأنيث على تأنيث" (3).

- إحكام الصياغة:

من شروط بناء القاعدة كذلك صياغتها في أوجز العبارات وأدقها لتدل بذلك على الحكم الذي تشتمل عليه، وينبغي أن يكون واضحاً أن القاعدة ما هي إلا "تعبير عن شيء لاحظته الباحث، وكان عليه أن يصفه بعبارة مختصرة بقدر الإمكان" (4).

يرتبط هذا العنصر بعنصر التجريد ارتباط الشكل بمضمونه، فهو مكمل له "بل إنه هو أيضاً تجريد، لكن في الألفاظ التي يصاغ فيها حكم القاعدة، لا في الحكم ذاته، وينبغي بذلك أن تكون الألفاظ ممنوعة في الشمول والعموم والاستغراق، حتى لا تنزل القاعدة إلى مرتبة الضوابط والحدود أو ما دون ذلك" (5).

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب تح: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط2، 1413هـ - 1993م، 401/1.

(2) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح، الإيضاح، تح: كاظم المرجان، دار الرشيد، العراق، 1982، 547/1.

(3) المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة، 1415هـ -

1994م، 160/2.

(4) لغة الشعر: ص 103.

(5) نظرية التعقيد الفقهي، ص 77.

ثانيا - قواعد التوجيه المصطلح بين الممارسة والتنظير:

1- أنواع القواعد :

من خلال اطلاعنا على تعريفات القاعدة يتضح لنا جليا أن النحاة قد قسموا القواعد إلى نوعين: منها ما يتصل بصورة أساس باللغة (قواعد الأحكام) ومنها ما يرتبط أكثر بمنهج النحاة وتفكيرهم في وصف الظاهرة النحوية وتفسيرها.

فالقاعدة في ضوء النوع الأول "جزء من اللغة حيث تمثل النظام النحوي للغة، بل القواعد هي الجانب المضمّر من القانون المتحكم في النظام المتكشّف بالملاحظة والاستنباط"⁽¹⁾، فالقاعدة هنا رهينة الاستعمال اللغوي صادرة عنه ممثلة لأحكامه،

وهي بذلك "جزء لا يتجزأ من نسيج اللغة، وهي الجزء الضابط لخواصها والمرشد إلى كفاءات توظيفها، وهي بهذا المفهوم لا تيسر ولا تسهل بالحذف والإهمال أو الاستغناء عن بعض جوانبها. ذلك أن تسري في جسم اللغة ولا تتفك عنها شئنا أم لم نشأ. ومجموعة القواعد هي التي تستحق اسم النحو"⁽²⁾.

ويشيع هذا النوع من القواعد في كتب النحو التعليمية، متجسدة في أبواب النحو ومسائله وقضاياها. في حين تشيع في كتب الخلاف والأصولوا عراب القرآن قواعد أخرى لا تتعلق بأبواب نحوية ولا بمسائل جزئية وإنما هي: "مجموعة من القواعد العامة التي تستدعيها الأحكام النحوية حين إطلاقها على عناصر النظام التركيبي في قضايا التحليل النحوي أي مجموع القواعد والأسس التي يركز عليها في أوجه التحليل النحوي من حيث

(1) الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة قراءة في نظرية النحو العربي بين المنهج والاستعمال، (رسالة دكتوراه)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة باتنة، 1430 هـ - 2009م، ص

(2) حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي - الاستقراء التحليل التفسير -، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2002م، ص 39.

الترجيح والتضعيف والرفض؛ لأنَّ هذه الأسس التوجيهية هي الوسيلة التي تمكن المحلل من تحديد الوجه المناسب وتتعلق بقضايا السماع والأصل أو آراء النحاة أو المعنى أو القياس⁽¹⁾.

يساق هذا النوع من القواعد لتوجيه حكم نحوي، أو تعليله، فهي من صنيع النحاة لبيان أنظمة اللغة، وبالتالي تعد جزءاً من المنهج لا من اللغة.

وقد أطلق تمام حسان على هذا النوع من القواعد "قواعد التوجيه" ويبدو أنه أول من استخدم هذا المصطلح، حيث قال: "المقصود بقواعد التوجيه تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية سماعاً كانت أم استصحاباً أم قياساً التي تستعمل لاستنباط الحكم"⁽²⁾. وعلل سبب تسميته لها فقال: "وإنما آثرت أن أسمى هذه القواعد (قواعد التوجيه) لارتباطها بالتعليل وتوجيه الأحكام عند التأويل واعتبار وجه منها أولى من الآخر بالقبول"⁽³⁾.

2- قواعد التوجيه وتأسيس المصطلح:

قد تعددت المصطلحات التي اطلقت على هذه القواعد، فهذا عبد الرحمن السيّد وضعها تحت مسمى "الأقيسة والأصول"، في حين نجد تمام حسان اصطلح عليها **قواعد التوجيه** أما عبد العزيز عبد الدايم ففضل تسميتها بقواعد "الاستدلال"^(*)، وهذه المصطلحات في عمومها متقاربة، وهذا التقارب مرده إلى طبيعتها ووظيفتها، فهي

(1) محمود حسن الجاسم، القاعدة النحوية، ص 35.

(2) الأصول، ص 189 - 190.

(3) نفسه، ص 190.

(*) علق عبد العزيز عبد الدايم على تسمية قواعد التوجيه عند تمام حسان فقال: إنها لا تنحصر في إجراء التوجيه فحسب، بل تتصل بكل، إجراءات التععيد النحوي من سماع وقياس وتحليل... الخ ينظر: الاستدلال النحوي، ص 30.

بصفتها الكلية تتجاوز القواعد الجزئية التي هي تطبيقات لها، وصفة الأصول تجعل منها المبادئ العامة التي حكمت التفكير النحوي وجسدت القواعد، وهي بذلك مطية الاستدلال فهي راسخة فيها. إلا أن البحث آثر استعمال مصطلح التوجيه لأسباب منهجية وموضوعية هي:

كإلّا الأبرز في وظائف تلك القواعد المتعددة وظيفية التوجيه في صورته المختلفة.

✓ شيوع هذا المصطلح عند أكثر الدارسين المحدثين الذين كتبوا في هذا الموضوع مما يجعل لهذا المصطلح بعضاً من الانتشار دون غيره.

✓ ارتباط التوجيه الوثيق بمنهج دراسة الخلاف النحوي، إذ معظم الأمر مداره على بيان أوجه المسائل النحوية التي دار حولها الخلاف وتقديم أدلتها.

3- كثافة الممارسة التطبيقية وغياب التنظير:

تعد قواعد التوجيه معياراً لأفكار النحاة ومقياساً لأحكامهم وأرائهم التي أتوا بها فيما يتصل بمفردات المسائل⁽¹⁾، فهي لا تخص باباً معيناً من أبواب النحو وإنما تتعلق بأسس التحليل النحوي عامة⁽²⁾، فكان من الضروري احتكام النحوي إليها في كل باب ليتوصل بها إلى الحكم السليم في نظره، ولهذا فممارسة النحاة لها لا تكاد تخفى في مؤلفاتهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن النحاة لم ينظروا لهذا النوع من القواعد لأنّ النحاة لم يعنوا بجمعها وتصنيفها وإنما كانوا يشيرون إليها كلما سنحت الفرصة ... إما في معرض الشرح أو في معرض النقاش⁽³⁾.

(1) ينظر: محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 1427هـ-2006م، ص 453.

(2) ينظر: محمود حسن الجاسم، القاعدة النحوية، ص 39-50.

(3) الأصول ص 190.

4- التجميع عند القدماء والدراسة عند المحدثين:

على الرغم من أهمية قواعد التوجيه ودورها في بناء المنهج النحوي، وتصورات النحاة في استنباط نظام العربية وتفسيرها إلا أن المدونة التراثية أغفلت تخصيصها بمؤلفات مستقلة. على الرغم من شيوعها الذي لا يخفى على من يتصفح ما كتبه القدماء. لذلك كانت مدونات التراث على صنفين بالنسبة لتقديمها تلك القواعد:

الصنف الأول: أكثر من ذكر القواعد دون تجميعها ونرى ذلك في كتب الخلاف والعلل والأصول منها: "علل النحو" لابن الوراق (ت381هـ)، و"الإنصاف" لابن الأنباري، و"القول الشافية بشرح القواعد الكافية" للقيرواني، و"اللباب" للعكبري (ت616هـ)، فالمطلع على هذه الكتب يجد أن أصحابها قد أكثروا من الاستدلال بهذه القواعد لما لها من دور في توجيه الخلافات النحوية. كقولهم:

✓ "عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال"⁽¹⁾.

✓ "لا يدخل عامل على عامل"⁽²⁾

✓ "لا بد من مراعاة الصناعة النحوية كمراعاة المعنى الصحيح"⁽³⁾.

✓ "لا خفاء أن التقدير خلاف الأصل فلا يدعى إلا عند الحاجة إليه"⁽⁴⁾.

(1) ابن الوراق، تح: محمود محمد نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2002م، ص42.

(2) الإنصاف، 46/1.

(3) العربي السنوسي القيرواني، القول الشافية بشرح القواعد الكافية، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1409هـ-1982م، ص39.

(4) نفسه، ص149.

✓ "إذا دار الأمر بين كون المحذوف أحد الأمرين الأول أو الثاني فالأصل بقاء ما دل عليه ما دل عليه معنى" (1).

✓ "الإعراب دخل الأسماء لمعنى" (2).

أما الصنف الثاني: فقد خصص لها مباحث بعينها كقواعد كلية منها: "مغني اللبيب" لابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) ، و"الأشباه والنظائر" للسيوطي.

أما المعني فقد جمع فيه صاحبه مجموعة من القواعد التوجيهية والتي وردت في بابہ الثامن الموسوم بـ"أمور كلية يتخرج عليها ما لا يحصى من الأمور الجزئية" وهي إحدى عشرة قاعدة منها: "إن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره" (3)، "قد" ي شربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينا" (4)، "أن اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر" (5).

أما الأشباه والنظائر: ذكر فيه صاحبه هو الآخر مجموعة من القواعد التوجيهية في الفن الأول منه و الخاص بـ "القواعد والأصول التي تُرد إليها الجزئيات"، ونذكر منها:

(1) المرجع السابق، ص 135.

(2) العكبري، الباب في علل البناء والإعراب، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط 1430، 1 هـ - 2009م، ص 60.

(3) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2005م، 339/4.

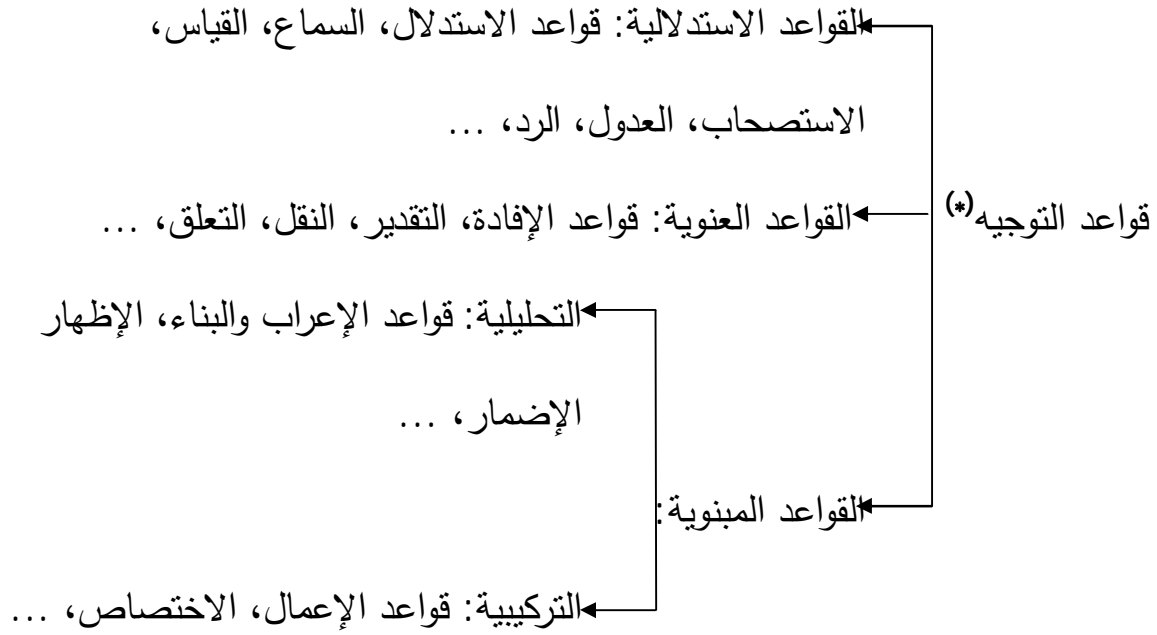
(4) نفسه، 341/4.

(5) نفسه، 347/4.

الفصل الأول: قواعد التوجيه النحوي بين تشكيل المفهوم وبناء المنهج

"الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير"⁽¹⁾، "الحمل على المعنى كثير في كلامهم"⁽²⁾، "حمل الشيء على نقيضه"⁽³⁾.

في حين نجد تمام حسان هو الذي أبرزها، بعد أن جمعها من شتات كتب الخلاف والأصول، محاولاً تصنيفها بالشكل الآتي⁽⁴⁾:



عبد العزيز عبد الدايم هو الآخر خُصَّ بهذا النوع من القواعد، وذكر مجموعة منها في كتابه بعد أن اصطلاح عليها قواعد الاستدلال.

(1) الأشباه والنظائر، 211/1.

(2) نفسه، 222/1.

(3) نفسه، 229 /1.

(4) ينظر: الأصول ص 150.

(*) اعترض الدكتور الأمين ملاوي على هذا التصنيف، وذلك بقوله: إن تمام حسان قد خلط بين قواعد الأبواب الكبرى، مما جعله يكثر من القواعد التي تتوزع على الأبواب المختلفة، وهي نتاج قواعد أخرى، وهذا لغلبة وظيفة التوجيه عليها. ولم يكتف بالتعليل فقد قدم بديلاً لذلك حيث قسم قواعد التوجيه إلى: قواعد المقاصد، وقواعد الصناعة، ينظر: جدل النص والقاعدة ص

5- أهمية قواعد التوجيه:

لأنَّ اختلاف النحاة في المسألة الواحدة هو خلاف في اختيار القاعدة التي بوا حكمهم في ظلها، فمتى أحسن النحوي توظيف هذه القواعد في مكانها أو بالأحرى أدرك كيفية الاستدلال بها، توصل بالضرورة إلى الحكم السليم. فالأحكام النحوية الصحيحة مصدرها معرفة كيفية الاستدلال بهذه القواعد. كقول ابن الأبناري: "إنَّ الخبر مرفوع بالابتداء بواسطة المبتدأ لا به"⁽¹⁾. فقد توصل إلى هذا الحكم انطلاقاً من القاعدة التي تقول: الأصل في الأسماء أن لا تعمل، وبها رد على من قال رأياً المبتدأ و الخبر يترافعان وكلاهما اسم، فالأصل في الأسماء أن لا تعمل، والأمثلة في مثل هذا النوع كثيرة، نتوسع فيها في الفصل الثاني والثالث من هذا البحث.

كما أن محمد عبد العزيز عبد الدايم أشار إلى هذا النوع من القواعد، وذلك في معرض حديثه عن شروط النظرية اللغوية، فقال: "وتمكن أهمية الوقوف عليها -قواعد التوجيه- في معرفة كون العرب قد حققوا لنظر يتهم اللغوية الشروط العامة اللازمة للنظرية العلمية الصحيحة"⁽²⁾. فهو ينادي بأهمية الوقوف على هذه القواعد ومن ذلك ما يلي:

❖ التجريد والعموم: هما خصيصتان لازمتان في النحو العربي يحققها:

حرصهم على القياس: وفي ذلك يقول ابن جني: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره..."⁽³⁾.

(1) الإنصاف، 1/ 42-43.

(2) النظرية اللغوية، ص 23.

(3) الخصائص، 1/ 358.

محاولتهم تقليل الشواهد غير القياسية: وفي ذلك يقول ابن السراج في غير المقيس: " كل ما شذ عن بابه فليس لنا أن نتصرف فيه، ولا نتجاوز ما تكلموا به"⁽¹⁾.

ويقول كذلك: "الشاذة محكي، ويخبر بما قصد فيه، ولا يقاس عليه"⁽²⁾.

❖ البساطة: وتظهر من خلال:

حرصهم على تجنب التعقيد في قواعدهم: كقولهم " كلما كان الإضمار أقل كان أولى"⁽³⁾.

وقولهم كذلك: " ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير"⁽⁴⁾. ويقول الفارسي

(ت377هـ) كذلك: " كلما كان الإضمار كان أضعف ومن السهولة أبعد"⁽⁵⁾.

❖ مراعاة الاقتصاد: وتعكسه أمور منها:

تقليلهم للأوجه قدر استطاعتهم: كقولهم: " المصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى

ما ليس له تنظير"⁽⁶⁾.

تجنبهم التأويل قدر الاستطاعة: فلا يلجأ إليه إلا للضرورة، ومن ذلك قولهم: " إذا وجد

السييل إلى ترك الكلام على وجهه ونظمه كان أولى من تأويل غير ذلك معه"⁽⁷⁾.

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1408هـ - 1988م، 298/2.

(2) نفسه، ص 351.

(3) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تح: طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1400هـ - 1980م، 315/1.

(4) الإنصاف، 147/1.

(5) الفارسي، المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، تح: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، 1973م، ص 452.

(6) الإنصاف، 21/1.

(7) المسائل المشككة، ص 573.

وعيهم باقتصاد اللغة: فاللغة تمنع اجتماع حرفين لمعنى واحد، وفي هذا الصدد يقول ابن جني: "ليس للغة حرفان لمعنى واحد مجتمعان"⁽¹⁾.

من خلال الوقوف على هذه المبادئ العامة (قواعد التوجيه) يتضح لنا جليا كما يقول عبد العزيز عبد الدايم أن اللغويين العرب قد حققوا لنظريتهم اللغوية الشروط العامة اللازمة للنظرية العملية الصحيحة.

ثالثا - علاقة قواعد التوجيه بالمنهج النحوي:

1- علاقتها بالخلاف النحوي:

تعد قواعد التوجيه إحدى الأسباب التي أدت إلى الخلاف النحوي، ذلك لارتباطها بطرائق التفكير وأصوله وضوابطه، ولم يكن خلاف النحاة فيما تم تجريده من كلام العرب الفصيح، وإنما جاء في كيفية توظيف هذه القواعد؛ أي أن خلافهم ليس في القواعد المجردة المستنبطة من استقراء الكلام الفصيح، وهذا ما أكده نهاد الموسى حين قال: "إنَّ الخلاف كان في معظمه خلافا على العلل، علل القواعد لا على القواعد في ذاتها"⁽²⁾.

وذلك كالخلاف القائم حول "نعم وبئس" أهما اسمان أم فعلان؟، فذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان، واستدلوا بجملة من القواعد التوجيهية، فقالوا بدخول حرف الجر عليهما، وحرف الجر من خصائص الأسماء، وذلك كقولهم: "نعم ليبيدُ عليئس العيرُ". وقالوا كذلك: "لئَّ النداء من خصائص الأسماء"، وقدورد عن العرب قولهم: "يا نعم المولى وبيا نعم النصير" وهذا دليل على أنهما اسمان⁽³⁾.

(1) سر صناعة الإعراب، 382/1.

(2) نهاد الموسى، رأي في رسم منهاج النحو، (مجلة التربية)، قطر ع 14، 1976م، ص 15.

(3) ينظر: الزبيدي، ائتلاف النصر في اختلاف نحاة البصرة والكوفة، تح: طارق الجناحي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1407هـ - 1987م، ص 115 - 116. والإنصاف 197/1. وعبد الرحمن العثيمين، التبيين عن =

الفصل الأول: قواعد التوجيه النحوي بين تشكيل المفهوم وبناء المنهج

ويستعينون بقواعد توجيهية أخرى لبيان صحة حكمهم، وذلك بقولهم: "التصرف من خصائص الأفعال في حين" نعم وبئس" غير متصرفين"⁽¹⁾. وهذا ما يحيلهم إلى اعتبارهما اسمين لا فعلين.

أما البصريون فقد ذهبوا إلى خلاف ذلك، وقالوا: بأنهما فعلان، واستعانوا كذلك بجملة من القواعد التوجيهية لإثبات صحة مذهبهم من جهة، وللرد على الكوفيين من جهة أخرى فقالوا: "قد يجري الكلام في غير مكانه لسعة اللغة، ويحذف القول في كلام العرب كثيرا، ويبقى الحكم المحكي، والجمل لا تتأدى بالإجماع"⁽²⁾.

يتضح لنا مما تقدم أن منشأ خلافهم اعتماد كل فريق على قاعدة توجيهية مغايرة للقاعدة التي اعتمدها الفريق الآخر في بناء الحكم النحوي. وهذا ما أكدته تمام حسان بقوله: " فإذا اختلف النحويان في المسألة الواحدة فذلك خلاف في اختيار القاعدة التي بنى حكمه في ظلها، فقد يعتمد أحدهما على قاعدة معينة في إصدار رأيه، في حين يرى الآخر قاعدة أخرى تكون أكثر انطباقا على هذه المسألة بعينها"⁽³⁾.

= مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، (رسالة ماجستير)، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 1396هـ- 1976م، ص 194.

(¹) ائتلاف النصر، ص116، والإنصاف، ص197.

(²) الإنصاف، 197/1.

(³) الأصول، ص 190.

2- علاقتها بأدلة النحو:

2-1- مفهوم أدلة النحو: تقتضي ضرورة البحث منا بعد تحديد مفهوم قواعد التوجيه الوقوف عند حدود أدلة النحو.

إذ عرف ابن الأنباري أصول النحو بقوله: "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله كما أن أصول الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله" (1).

والدليل عنده " ما يرشد إلى مطلوب، وقيل: معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطراراً، والبال والدلالة بمعناه فإذا بال فاعل بمعنى فاعيل كعالم وقادر، أصله (بال). وقيل: الدلالة فعل الدليل، والبال ناصبه، والأول أكثر استعمالاً" (2).

فهو يختار المعنى الأول للدليل، وهو معلوم يتوصل إليه بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم اضطراراً، ويؤكد ذلك حين تعرض للاستدلال حيث قال: "علم أن الاستدلال طلب الدليل كما أن الاستفهام طلب الفهم والاستعلاء طلب العلم. وقيل: الاستدلال بمعنى الدليل كالاستقراء بمعنى القراء والاستيقاد بمعنى الإيقاد" (3).

واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [سورة البقرة:

الآية 17] أي أوقد. ثم يقول: "والدليل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في مستقر اضطراراً" (4).

(1) ابن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو ومعه الإعراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ - 1957م، ص 08.

(2) نفسه: ص 81.

(3) لإعراب في جدل الإعراب، ص 45.

(4) نفسه، ص 45.

فقد استخدم "الاستدلال" بمعنى "الدليل"، وأطلق على الهيكل النظري المجرد لأصول النحو عبارة "أدلة النحو"، وأطلق على استعمال هذه الأدلة مصطلح الاستدلال⁽¹⁾. والسيوطي كذلك جمع الأدلة الرئيسة من سماع، وإجماع، وقياس، واستصحاب الحال، من خلال تعريفه لعلم أصول النحو بأنه "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"⁽²⁾.

فقد جمع في هذا التعريف الأدلة الرئيسة، ومما يلاحظ عليه كذلك أنه أضاف دليلاً رابعاً على الأدلة التي عدّها ابن جني (السماع، والقياس، والإجماع) وابن الأنباري (النقل والقياس، واستصحاب الحال)⁽³⁾.

2-2- أقسام أدلة النحو:

قسم ابن الأنباري أدلة صناعة الإعراب إلى ثلاثة أقسام فقال: "أقسام أدلته ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال، ومراتبها كذلك، وكذلك استدلالاتها"⁽⁴⁾. فهو يشير إلى مراتبها في الاستدلال.

ولهذه الأدلة علاقة تربطها بقواعد التوجيه، إذ تسهم هذه الأخيرة بوضع ضوابط منهجية تضبط من خلالها كيفية الاستدلال بأدلة النحو، وهذا ما أكدّه الدكتور محمد سالم صالح بقوله: "إذا كانت قواعد التوجيه هي الضوابط المنهجية التي التزم بها النحاة عند النظر في المادة واستنباط الأحكام، فهي إذن القانون الذي يسير النحاة وفق ضوابطه وقواعده. فهذه القواعد تضع ضوابط منهجية لكيفية الاستدلال بأدلة النحو الثلاثة، النقل

(1) ينظر: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص 147.

(2) الاقتراح في أصول النحو، ص 27.

(3) الأسس المنهجية للنحو العربي (المقدمة أ) .

(4) لمح الأدلة، ص 81، والإعراب في جدل الإعراب، ص 45.

الفصل الأول: قواعد التوجيه النحوي بين تشكيل المفهوم وبناء المنهج

والقياس والاستصحاب، فتبين الضوابط المنهجية المتعلقة بالنقل والاحتجاج به وبيان الكثرة والقلة والندرة والشذوذ، أو المتعلقة بالاستدلال بالقياس والأصل والفرع والعلة والحكم، أو تلك المتعلقة بالاستصحاب وأصل الوضع وأصل القاعدة والعدول عن الأصل والرد إلى الأصل"⁽¹⁾.

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أن قواعد التوجيه تهدف إلى ضبط عملية الاستدلال، وبناء على ذلك فالعلاقة بينها وبين أدلة النحو هي: علاقة عموم وخصوص كما يقول الدكتور محمد سالم صالح: "إن قواعد التوجيه أعم وأشمل من أدلة النحو؛ لأنها تشمل القواعد التي تضبط الاستدلال بالأدلة"⁽²⁾.

ولنتضح هذه العلاقة جليا في أذهاننا نجملها بعرض نماذج عن علاقة قواعد التوجيه بكل دليل من أدلة النحو، وهذا بعد تحديد مفهوم كل دليل من الأدلة.

نبدوها بالنقل فهو الدليل الأول من أدلة النحو، وهو الأساس في عملية الاستدلال؛ "لأن النحاة انطلقوا من استقراء كلام العرب الفصيح، وهذه هي الخطوة الأولى في الاستدلال"⁽³⁾.

-والنقل في اللغة: هو تحويل الشيء من موضع إلى موضع، نقله ينقله نقلا، أما النقل بفتح القاف، فهو المناقلة في المنطق. يقال: ناقلت فلانا الحديث إذا حدثه وحدثك"⁽⁴⁾.

(1) أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص 454.

(2) نفسه، ص 454.

(3) نفسه، ص 151.

(4) ينظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح: مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1371م، 1752م، 61/4.

-أما في الاصطلاح النحوي: يعرفه ابن الأنباري بقوله: "النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"⁽¹⁾. والملاحظ من هذا التعريف أنه قد وضع شروطا في الكلام العربي، والتي تكمن في:

1- شرط الفصاحة 2- شرط صحة النقل 3- الاطراد

قال الكلام العربي الفصيح، فهو بذلك يخرج ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم، ثم اشترط في هذا المنقول النقل الصحيح، فوضع شروطا للنقل وأخيرا قال بالاطراد؛ أي لا بد للمنقول أن يبلغ حد الكثرة حتى يصلح الاعتماد عليه⁽²⁾.

2-2-1- من قواعد الاستدلال بالنقل: قدم لنا ابن الأنباري جملة من القواعد

التي تضبط عملية الاستدلال بالنقل منها:

❖ "القليل والشاذ لا يعتد به"⁽³⁾: ابن الأنباري لا يأخذ بالقليل والشاذ، ويستدل بهذه

القاعدة في الرد على الكوفيين، فهويتهم منقولاتهم بالقلة والشذوذ، من ذلك استشهداهم بقول الشاعر:

ولكنني من حبا الكميد⁽⁴⁾

(1) لمع الأدلة، ص 81.

(2) ينظر: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص 152 - 154.

(3) الإنصاف، 213/1.

(4) من الطويل. وهو بلا نسبة في الإنصاف، 214/1، وهو بأكمله:

يلومني في حب ليلي عواذلي ولكنني من حبا الكميد.

الفصل الأول: قواعد التوجيه النحوي بين تشكيل المفهوم وبناء المنهج

لإنبات جواز زيادة الكلام في خبر "لكن". فقال: إنه من الشاذ الذي لا يؤخذ به لقلته وشذوذه⁽¹⁾. ويستعين بهذه القاعدة التوجيهية كذلك في نقض ما ذهبوا إليه من جواز تعريف العدد المركب وتمييزه⁽²⁾. فاعترض على ما حكي عن بعض العرب أنه قال: "وامن حفر بئر زمزماه"، وقول بعضهم: "التقت حلقتا البطان"، وقولهم كذلك: "واجممتي الشاميتينا"، وما روي عن رؤية⁽³⁾ من قوله: "خير عافاك الله"⁽⁴⁾.

كما اعتمد على قواعد توجيهه أخرى خاصة بالقياس لضبط الاستدلال النحوي، والتي تعد مجموعة مع من المبادئ التي اتفق النحاة فيما بينهم على الأخذ بها، وقبل الولوج إلى هذه القواعد لابد من تحديد مفهوم القياس أو لا.

قدم لنا ابن الأنباري تعريفا دقيقا من حيث اللغة والاصطلاح.

أما من حيث اللغة: قال: "أعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر يقلت الشيء مقايضةً وقياساً: قدرته، ومنه المقياسُ المقدار، وقيسُ رُمح أي قدر رُمح"⁽⁵⁾. وهذا التعريف قريب مما هو موجود في المعاجم. فهذا ابن منظور يعرفه بقوله: قاس الشيء يقيسه قِيداً قِياساً، ونقّسَه، ونقيّه إذقِيَهُ على مثاله. ويقال: قايست بين شيئين إذا قدرت بينهما"⁽⁶⁾. فقد حصر معنى القياس بالتقدير أو المقدار.

(1) ينظر: الإنصاف، 214/1.

(2) نفسه، 316/1.

(6) (145هـ-762هـ) هو رؤية بن عبد الله بن العجاج التميمي السعدي من الفصحاء المشهورين فقد كان يحتج بشعره. كامل سلمان الجبوري، معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م، تح: حاتم رضي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1، 1424هـ-2003م، 265/2.

(4) ينظر: الإنصاف، 363/1، 365، 666/2.

(5) لمع الأدلة، ص 93.

(6) لسان العرب، 3793/42، مادة (ق ي س).

أما اصطلاح النحوي: فقد قدم لنا جملة من التعريفات منها قوله: " هو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"، وقيل "هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع"⁽¹⁾.

كما يعرفه في موضع آخر بأنه: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه."⁽²⁾.

2-2-2- من قواعد الاستدلال بالقياس:

وكما سبق الذكر أن ابن الأنباري قدم لنا جملة من القواعد التي تضبط عملية الاستدلال بالقياس، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

❖ "ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه في جميع

أحكامه بل لابد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه"⁽³⁾:

ومثال ذلك ما ذكره من قياس "ما" على "ليس"؛ و لكنه على الرغم من ذلك

القياس، فإنه لا يجيز تقديم خبرها على اسمها خلافا لـ "ليس" التي يجوز تقديم خبرها

على اسمها؛ لأنها فرع عليها وأضعف منها؛ لأن "ما" حرف و"ليس" فعل، والفعل أقوى

من الحرف"⁽⁴⁾.

(1) لمع الأدلة، ص 93.

(2) الإعراب في جمل الإعراب، ص 45 - 46.

(3) الإنصاف، 1/163.

(4) ينظر: نفسه، ص 163.

❖ "ليس كل ما جاء عن العرب يقاس عليه"⁽¹⁾:

استعان بها ابن الأنباري في الاعتراض على استدلال الكوفيين بالجر على الجوار وقوله هذا جحرٌ ضربٌ خربٍ " ، فذهب إلى أن ذلك محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يقاس عليه؛ لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه. ألا ترى أن هناك من حكى أن من العرب من يجزم بـ"لن" ، وينصب بـ"لم" ، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها فكذلك ها هنا.⁽²⁾

وهو لم يستدل بهاتين القاعدتين فحسب، بل هناك جملة من القواعد التي اعتمدها في الاستدلال واستنباط الأحكام منها:

- "ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة لا يجوز"⁽³⁾.
- "يجري الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين"⁽⁴⁾.
- "حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله"⁽⁵⁾.
- "لا يقاس على القليل في الاستعمال البعيد في القياس"⁽⁶⁾.
- "الفروع أبداً تتحط عن درجة الأصول"⁽⁷⁾.

(1) الإنصاف، 610/2.

(2) نفسه، 615/2.

(3) نفسه، 185 /1 ، و أسرار العربية، ص 151.

(4) الإنصاف، 166 /1.

(5) نفسه، 142/1 ، و أسرار العربية، ص 174.

(6) الإنصاف، 194/1 و 316 ، 744/2.

(7) نفسه، 65-59 /1 ، 155 ، 179 ، 229 ، 563/2 ، 616-617 . والبيان، 172/1 ، 312 /2 ، 383 ،

وأسرار العربية، ص 276 - 277.

الفصل الأول: قواعد التوجيه النحوي بين تشكيل المفهوم وبناء المنهج

إضافة إلى القواعد الخاصة بالنقل والقياس، فقد اعتمد ابن الأنباري على قواعد توجيهية أخرى خاصة باستصحاب الحال؛ وذلك بغية ضبط عملية الاستدلال.

وقبل عرض بعض منها لابد من تحديد مفهوم استصحاب الحال.

واستصحاب الحال مصطلح فقهي في الأساس، يقصد به بقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيره، أو استدامة ما كان ثابتاً ونفي ما كان منفياً⁽¹⁾.

أما في الاصطلاح النحوي: فقد عرفه ابن الأنباري بقوله:

"إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنياً لأن الأصل في الأفعال البناء وانّ ما يعرب منها: لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه فكان باقياً على الأصل في البناء"⁽²⁾.

وهو عنده من الأدلة المعتمدة. والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب. واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب. وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف "الذي" أو تضمن معنى الحرف نحو "كيف". وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم نحو "يذهب ويكتب ويركب" إلى غير ذلك⁽³⁾.

(1) ينظر: أبو زهرة أصول الفقه، دار الفكر العربي، 1958م، ص 695 - 996.

(2) الإعراب في جمل الإعراب، ص 46.

(3) لمع الأدلة، ص 141.

2-2-3- من قواعد الاستدلال باستصحاب الحال:

من بين قواعد التوجيه التي استدل بها لضبط عملية الاستدلال باستصحاب الحال، وبيان كيفية الاستدلال به نجد:

❖ "التمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة"⁽¹⁾:

استدل بها الإثبات أنه لا يجوز أن يعمل حرف القسم محذوفاً من غير عوض؛ لأن الأصل في حروف الجر ألا تعمل مع الحذف وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض، وبما أنه لم يوجد فبقينا فيما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو من الأدلة المعتبرة⁽²⁾، وبتمسك بالأصل في الرد على ما اعترض به الكوفيون من قول العرب "الله لاَ لَنَ"؛ لأنه إنما جاز ذلك مع اسمه عزَّ وجلَّ لكثرة الاستعمال، فبقينا فيما عداه على الأصل⁽³⁾.

❖ "الرفع قبل النصب والجزم"⁽⁴⁾:

استعان ابن الأنباري كذلك بهذه القاعدة لبيان فساد ما ذهب إليه الكوفيون، وذلك حين ذهبوا إلى أن الفعل المضارع يرتفع بتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة، فقد قال بفساد ذلك؛ إذ إنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، ولا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم⁽⁵⁾.

(1) الإنصاف، 396/1.

(2) ينظر: نفسه، 396 /1.

(3) نفسه، 396 /1 - 397.

(4) الإنصاف، 553/2.

(5) ينظر: نفسه، 553/2.

الفصل الأول: قواعد التوجيه النحوي بين تشكيل المفهوم وبناء المنهج

هذه كانت من بين قواعد التوجيه إلى استعان بها ابن الأنباري في تجريد أصل الوضع وهي لا تنحصر في هاتين القاعدتين فحسب بل هناك قواعد أخرى نذكر منها:

- "الأصل في الأسماء التتكير فهو أول أحوال الكلمة"⁽¹⁾.

- "الاسم هو الأصل والفعل فرع"⁽²⁾.

- "الجمع فرع على الواحد"⁽³⁾.

- "الأصل هو الإفراد والتركيب فرع"⁽⁴⁾.

كانت هذه نماذج من ضوابط الاستدلال التي استعان بها ابن الأنباري في استنباط الأحكام، فهذه القواعد كانت بمثابة الدستور الذي سار على ضوابطه في الاستدلال بالأدلة النحوية الثلاثة: النقل والقياس والاستصحاب، وما يتعلق بها من فروع وأقسام⁽⁵⁾.

فهذه القواعد تضع ضوابط منهجية لبيان كيفية الاستدلال بأدلة النحو، ولم ينحصر دورها في هذا فحسب، بل تسهم هي الأخرى في وضع ضوابط منهجية، تضبط من خلالها الأبعاد النظرية للأفكار النحوية العامة، كالعامل النحوي والإعراب.

(1) الإنصاف، 735/2.

(2) نفسه، 659 /2.

(3) نفسه، 116/1.

(4) نفسه، 807 /2.

(5) أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص 480.

3- علاقة بعموم الفكر النحوي:

إنَّ انتماء قواعد التوجيه إلى المبادئ الكلية للفكر النحوي هو ما دفعنا إلى البحث عن العلاقة التي تربطها بعموم الفكر النحوي، حيث لا يمكن فهم الأحكام النحوية ولا منهج النحاة إلا بمعرفة القواعد التي وجهت كل ذلك، فمن هذه القواعد ما له علاقة بما يلي:

3-1- المعنى:

لغة: يقال عُنيتُ بالقول كذا أردتُ ، ومعنى كل كلام ومقفا ومعدنِيَّةٌ مقصدٌ هـ، يقال عرفت ذلك في معنى كلامه ومعناه كلامه وفي معنى كلامه... والمعنى والتغيير والتأويل واحد⁽¹⁾. فمعناه ينحصر في القصد.

اصطلاحاً: ورد في الفروق اللغوية أن المعنى هو: "القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه"⁽²⁾.

اهتم العرب بالمعنى بقدر اهتمامهم باللفظ، فكل كلمة ينطقونها إلا ولها معنى في ذاتها، كما أن النحاة اهتموا بالمعنى بما فيه المعنى النحوي⁽³⁾.

(1) لسان العرب ، 3147/35، مادة (ع ا ن) ، وابن فارس: الصحابي في فقه اللغة العربية، تح: عمر الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ، 1993م، ص 144.

(2) أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م، ص 45.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1977م، 14/1. وفاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار الفكر، ط1428، 1هـ - 2007م، ص108.

المطلع على هذا النوع من القواعد-قواعد التوجيه- يجد أن الكثير منها قد بني على المعنى، أيُوجد أن المعنى قد رُوعِيَ في صياغتها، فأمر المعنى هي التي قادت النحاة إلى التطرق لقضايا النحو حين نظروا في القرآن الكريم، مثلما كانت في أذهانهم، عندما نظروا واستخلصوا القواعد، ومثلوا لها، وقبلوا ورفضوا ورجحوا (1).

ذلك أن النحوي عندما ينظر في النص بغية فهمه وتحليله تكون في ذهنه منظومة القواعد، وعليه وجب أن يراعي قضايا المعنى والضوابط التي في ذهنه معاً، ومن ثمَّ يقوده المعنى إلى اختيار ما يناسبه من تلك القواعد (2).

ولنتضح هذه العلاقة نذكر المثال الآتي:

❖ "حذف ما لا معنى له أولى" (3):

وهو من الأصول البصرية التي بنوا عليها حججهم في مسألة المحذوف من التاءين المبدوء بهما الفعل المضارع، فقد ذكر ابن الأنباري أن البصريين يحذفون التاء الأصلية ويبقون تاء المضارعة إذا اجتمعا في أول الفعل المضارع.

قال: "وأما البصريون فقالوا قلنا إنَّ حذف الأصلية أولى من الزائدة؛ لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة، والأصلية ما دخلت لمعنى فلما وجب حذف إحداهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى" (4).

(1) محمود حسن الجاسم، القاعدة النحوية، ص 94.

(2) محمود حسن الجاسم، المعنى والقاعدة النحوية، (مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها)، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مكة، السعودية، ع 32، 1425هـ، ج 17 ص 1.

(3) الإنصاف، 684/2.

(4) نفسه، 648/2.

الفصل الأول: قواعد التوجيه النحوي بين تشكيل المفهوم وبناء المنهج

واستدل ابن الأنباري بهذه القاعدة في توجيهه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾ [سورة هود: الآية 03] فقال: "تولوا" أصله تتولوا فحذفت إحدى التاءين؛ لاجتماع حرفان متحركان من جنس واحد، فاستثقل اجتماعها فحذف إحداهما تخفيفاً، فكان الحذف في التاء الثانية دون تاء المضارعة لأنّ هذه الأخيرة زيدت لمعنى، والتاء الثانية لم تزد لمعنى، فكان حذفها وتبقيّة الأولى أولى (1).

وارتباط المعنى بالقواعد التوجيهية لم ينحصر في هذه القاعدة فحسب، بل تعادها إلى عدة قواعد منها:

- "الأصل في الكلام أن يوضع لفائدة" (2).
- "الأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل" (3).
- "الإعراب دخل الكلام في الأصل لمعنى" (4).
- "وقد يشربون لفظ معنى لفظ آخر، فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضميناً" (5).

(1) ينظر: المصدر السابق، ص 518، والبيان، 394/2، وائتلاف النصرة، ص 121.

(2) الإنصاف، 73 / 1.

(3) نفسه، 634 / 2.

(4) نفسه، 481 / 2.

(5) مغني اللبيب، 341/2.

3-2- الإعراب:

أجمع اللغويون العرب على أن الجذر (ع ر ب) دال على الإفصاح والإبانة والتوضيح⁽¹⁾.

أما اصطلاحاً: فالإعراب له علاقة وثيقة بالمعنى، والنحاة أدركوا هذه العلاقة وتناولوها في مؤلفاتهم، فهذا ابن فارس يقول: "الإعراب هو الفارق بين العاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخرد الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميز فاعل من مفعول و لا مضاف من منعت، ولا تعجب من استفهام، ولاصدر من مصدر و لا نعت من تأكيد"⁽²⁾.

وفي ضوء مفهوم قواعد التوجيه ووظيفتها سنحدد علاقتها بظاهرة الإعراب، باعتبارها "أبرز ظواهر اللغة العربية التي استأثرت باهتمام النحاة منذ بدء الدراسات اللغوية لكونها أهم الوسائل التي تعين على فهم النصوص وإيضاح معانيها وكشف غوامضها"⁽³⁾.

فقد كان النحاة لا يحكمون بحكم إعرابي إلا في ضوء قاعدة من قواعد التوجيه التي تعين على تحديد المعنى المقصود. ومن بين القواعد التوجيهية التي لها علاقة بالإعراب نجد:

(1) ينظر: لسان العرب، 2865/32، وابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون وعيسى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1366هـ، 299/2. والزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1998م، 641/1.

(2) الصاحبى في فقه اللغة، ص 75.

(3) كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 1427هـ-2006م، ص 175.

❖ "الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل المعنى" (1):

فقد استطاع ابن الأنباري من خلال استدلاله بهذه القاعدة الرد على الكوفيين قولهم إنَّ الأسماء الستة معربة من مكانيين فقال: إنَّ الإعراب في الأصل إنما دخل للفصل بين المعاني بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية" (2).

وهناك قواعد توجيهية أخرى لها ارتباط كذلك بالإعراب نذكر منها:

- "الأصل في الأفعال البناء" (3).

- "الأصل في البناء السكون" (4).

- "المفرد من ملاء بنيات إذا أُضيف أعرب" (5).

كانت هذه من بين قواعد الإعراب وأصوله، والتي تعد من بين قواعد التوجيه، التي قام النحاة بتجريبها بعد استقراء كلام العرب الفصيح.

3-3- العامل النحوي:

يتفق جل النحاة القائلين بالعامل النحوي على أنه "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً نحو: لجه زيدٌ، ورأيت زيداً ومررت بزيدٍ" (6).

(1) الإنصاف، 21/1.

(2) نفسه، 21/1.

(3) نفسه، 534/2.

(4) نفسه، 391/1. والبيان، 70/1.

(5) الإنصاف، 712/2.

(6) عبد القاهر الجرجاني، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهرى الجرجاني تح: البدرابي زهران، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1983م، ص 73.

وهو بهذا قريب من تعريفه اللغوي إذ يعرفه ابن منظور بأنه: ما عمل في الشيء فأحدث فيه الإعراب⁽¹⁾.

يعد مصطلح العامل مصطلحا جوهريا في التفكير النحوي عند العرب، ذلك أن أكثر علل النحاة أو قواعدهم مصوغة وفق فكرة العامل، وتعد هذه الأخيرة "من الأسس المهمة التي قام عليها التصنيف النحوي، وتكاد تكون من أقوى الأفكار التي سيطرت على تفكير النحاة واستوعبت كثيرا من جهودهم في مجال البحث النحوي. وعلى هذا الأساس رُتبت أبواب النحو وصنفت مباحثه وفهارسه، فهي ذلك البناء الضخم الذي يحدث الإجاب في كلمات اللغة وعبارتها ويؤثر فيها، وهي التي توصل النحاة إليها بعد استقرار ظواهر اللغة والتعمق فيها، فكانت ثمرة الملاحظات علائق الألفاظ بعضها ببعض، وما نجم عنها من علامات الإعراب المختلفة"⁽²⁾.

وقد وضع النحاة أصولا لفكرة العامل منها:

❖ "لا يجتمع عاملان على معمول واحد"⁽³⁾:

فإذا وُجد ما ظاهره أنه سلب عاملان على معمول، جعلوا لأحد العاملين التأثير في اللفظ، وللآخر التأثير في الموضع. ولرفضهم أن يعمل عاملان في معمول واحد خلقوا باب التنازع في العمل، وما فيه من قواعد وأحكام ليس يخفى ما بها من تعقيد⁽⁴⁾.

(1) ينظر: لسان العرب، 3108/36، مادة (ع م ل).

(2) وفاء محمد علي السعيد، الاستثناء على القاعدة النحوية، دار غيداء، الأردن، ط1، 1432هـ - 2011م، ص80.

(3) الإنصاف، 187/1.

(4) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ط1، 1937م، ص24.

❖ " الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً به" (1):

ف "لم ولن" عاملتان في المضارع لاختصاصهما به، و"قد" لم تعمل لدخولها على الماضي والمضارع، و"هل" الاستفهامية حُرمت العمل لأنها قد تدخل على الاسم كما قد تدخل على الفعل (2).

ولما تكونت للنحاة هذه الفلسفة حكموها في اللغة وجعلوها ميزان ما بينهم من جدل في المذاهب، ومناقشة في الآراء ومن ذلك:

✓ تفضيلهم لغة من لغات العرب على أخرى بأصول فلسفتهم هذه، كتفضيلهم لغة تميم على لغة الحجاز.

✓ رفضهم بهذه القواعد بعض الأساليب العربية، ويشدّعون بها كذلك أساليب في العربية لم يسمعوها من العرب، و يقيسونها على ما سمعوا (3).

ومن بين قواعد التوجيه كذلك التي لها علاقة بفكرة العامل والتي كان يلجأ إليها النحاة في توجيهاتهم لمسائل النحو وأحكامه نجد:

- "لا بد للمعرب من عامل يدخل عليه فيعربه" (4)

- " لا يدخل عامل على عامل" (5).

(1) الإنصاف، 1/ 73، 74، 165/1، 371، 573/2.

(2) نفسه، ص 26.

(3) إحياء النحو، ص 28-30.

(3) أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، اللامات، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1405 هـ - 1985 م، ص 94.

(5) الإنصاف، 52/1.

- "رتبة العامل قبل رتبة المعمول" (1).

- "عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال" (2).

- "الأصل في الأسماء والظروف ألا تعمل" (3).

هذه كانت بعض الأصول التي وضعها النحاة فيما يخص العامل، ولما أرادوا الاحتكام إليها واتخاذها أساساً لتعليل الظواهر النحوية تشعبت بهم السبل في كثير من الأحوال فلم يكن العامل عندهم محل اتفاق بل كان مجالاً لأراء مختلفة وحاول كل فريق منهم أن يقيم الحجة على صحة ما يذهب إليه" (4) ، ومن هذه المواطن: اختلافهم في عامل: المبتدأ، الخبر، المفعول به، الفعل المضارع (5).

3-4- التاويل:

عرفه ابن منظور بقوله: "أول الكلام وتأولهُ : دبَّره وقوَّه، وأولهُ : فسَّره" (6).

أما في الاصطلاح النحوي فهو: "النظر في النصوص والأساليب التي ورد ظاهرها مخالفاً للأحكام والأقيسة، التي استنبطها النحاة واعتمدها، ومحاولة توجيهها وجهة تجعلها متفقة مع هذه الحكم والأقيسة، غير مخالفة لها" (7).

(1) المصدر السابق، 1/ 196.

(2) نفسه، 1/ 236.

(3) نفسه، 1/ 46، 73.

(4) عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطبع، طرابلس، ط1، 1391هـ-1982م، 2/ 204.

(5) ينظر: نفسه، 2/ 204.

(6) لسان العرب، 3/ 172، مادة (أول).

(7) عبد الله بن حمد الخثران، ظاهرة التاويل في الدرس النحوي، النادي الأدبي، الرياض، ط1، 1408هـ/1988م، ص 9.

ولذلك استخدم النحاة مفهوم التأويل كمرادف لمفهوم الرد إلى الأصل⁽¹⁾، حيث اكتسب التأويل هذا المفهوم من التراث النحوي من خلال الأساليب المختلفة التي استخدمها النحاة بهدف إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين القواعد والنصوص المخالفة، ومن ثم أصبح التأويل ظاهرة نحوية تعنى بصب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد شريطة أن يكون الباعث لذلك لرجاع ما خالف الجادة إليها⁽²⁾.

يقول الدكتور أحمد عبد الغفار: "والتأويل في البيئة النحوية عمل على إثراء تلك البيئة بالقواعد والشواهد، إذ يأتون بالقاعدة من أجل الشاهد وهم الكوفيون لاحتكامهم إلى السماع أكثر، أو يطوعون الشاهد من أجل القاعدة وهم البصريون، وكلا المدرستين كان التأويل وسيلتهما إلى ذلك"⁽³⁾.

فهو عملية ضرورية يحتاج إليها النحو في بعض أبوابه، وهذا ما أكده حماسة عبد اللطيف حيث قال: إنَّ اللجوء إلى التأويل، والتقدير، والحذف، ... كان ضروريا للنحاة لأنهم نظروا إلى القواعد على أنها قوانين، لا بد أن تفرض على المتكلمين، ولذلك أرادوا أن يظهروا هذه القواعد في صورة محكمة، حتى لا يتطرق إليها شك"⁽⁴⁾.

ومن قواعد التوجيه التي لها علاقة بالتأويل نجد:

(1) ينظر: الأصول، ص 138.

(2) ينظر: علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م، ص 262. والسيوطي، المزهر في اللغة وأنواعها، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم وآخرون، دار التراث، القاهرة، ط3، 2008م، ص 651.

(3) أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار الرشيد، الرياض، 1400هـ-1980م، ص 196.

(4) لغة الشعر، ص 133.

❖ "الحمل على الجوار كثير في كلامهم" (1) :

احتج الكوفيون بقراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم وحمزة والكسائي ﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾ بالخفض على الجوار في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجَلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة الآية:6] لإثبات أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، وذلك انطلاقاً من قولهم بالخفض على الجوار، فالخفض على الجوار كثير في كلامهم. أوفد ابن الأنباري ذلك قائلاً: إنه معطوف على قوله تعالى: ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ على أن المراد بالمسح في الأرجل الغسل. (2)

❖ "لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه" (3):

أول ابن الأنباري احتجاج الكوفيين بقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ {سورة الواقعة: الآية 95} لإثبات جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان حيث قالوا: إن اليقين في المعنى نعت للحق؛ لأن الأصل فيه "الحق اليقين"، والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد. أما ابن الأنباري فأول ذلك على أنه محمول على حذف المضاف إليه، إقامة صفته مقامه والتقدير عنده حق الأمر اليقين (4).

(1) الإنصاف، 602/2.

(2) ينظر: نفسه، 602/2-603.

(3) الإنصاف، 436/2، 449.

(4) ينظر: نفسه، 436/2.

الفصل الأول: قواعد التوجيه النحوي بين تشكيل المفهوم وبناء المنهج

وقواعد التوجيه لا تنحصر في علاقتها بالتأويل في هاتين القاعدتين فحسب، بل هناك قواعد أخرى منها :

- "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها"⁽¹⁾.

- "لا يجوز الرد عن الأصل إلى غير أصل"⁽²⁾.

- "التصغير يرد الأشياء إلى أصولها"⁽³⁾.

(1) الإنصاف، 297/1.

(2) نفسه، 514/2.

(3) نفسه، 673/2.

الفصل الأول: قواعد التوجيه النحوي بين تشكيل المفهوم وبناء المنهج

ومحصل الحديث وملخص القول فيما تم ذكره أن النحاة عرفوا القاعدة موضوعا له آلياته المنهجية وحدوده المعرفية فباشروا ذلك ضمن تطبيقاتهم فيما يتعلق بالأحكام النحوية لغلبة الجانب العملي على العمل التنظيري. لذلك لم يتحدثوا عن القاعدة كمصطلح، وإن كان غيابه على مستوى الممارسة لم ينف حضوره الفعلي مع العلم استعمال النحاة كمصطلحات: الأصل، والقياس، والعلل الأولى كبدايل لمصطلح القاعدة. وبعد العموم والتجريد وإحكام الصياغة من أهم ما يميز القاعدة النحوية عن القواعد الأخرى.

تنقسم القواعد إلى قسمين: أحدها متعلق بالأحكام، وتكون القاعدة فيه جزءا من اللغة، أما القسم الثاني فيتجسد في القواعد التي كانت وراء منهج النحاة في الوصول إلى الأحكام وتوجيهها، وتكون القاعدة في ظل هذا النوع جزءا من المنهج لا من اللغة، وقد تعددت مصطلحات هذا النوع من القواعد، فمن النحاة من قال بالأقيسة والأصول، ومنهم من قال بالاستدلال، واصطلاح عليه بعضهم بـ: "قواعد التوجيه"، لما تحمله من وظيفة التوجيه في صورته المختلفة، وارتباط التوجيه بمنهج دراسة الخلاف النحوي، إذ معظم الأمر مداره على بيان أوجه المسائل النحوية التي دار حولها الخلاف وتقديم أدلتها.

والملاحظ على هذا النوع من القواعد أن النحاة لم يعنوا بجمعها وتصنيفها، وإنما كانوا يشيرون إليها كلما سنحت الفرصة، فمارستهم لها كانت حاضرة في مؤلفاتهم، في حين نلحظ عدم تنظيرهم لها.

تكمن أهمية قواعد التوجيه في توجيه الأحكام النحوية، وتسهم كذلك في وضع ضوابط منهجية، لبيان كيفية الاستدلال بأدلة النحو من جهة ولضبط الأبعاد النظرية للأفكار النحوية من جهة أخرى.

الفصل الثاني:

أثر قواعد التوجيه في بناء أصول الاستدلال.
أثر قواعد التوجيه في بناء أصول الاستدلال.

أولاً- توطئة.

ثانياً- من قواعد الدليل.

ثالثاً- من قواعد الإثبات.

توطئة:

للنحو أصول تحكمه، وضوابط تضبطه، اعتنى بها النحاة ليكون الاستدلال على منجٍ موثوق به، فلا يستقيم بناء النحو إلا بتلك الأصول، حيث هي العمادُ وإليها الاستنادُ، ومسائل النحو فرع عنها، ومبنية عليها، وتلك الأصول قواعد عامة، أو بالأحرى قواعد توجيهية، يعتمدها النحاة في توجيه الأحكام النحوية، كما أنها تعمل على تنظيم الإطار العام لأنواع الاستدلال. وبناء على ذلك اقتضت طبيعة البحث والمدونة المشتغل عليها تقسيم هذه القواعد إلى: قواعد أصول الاستدلال وقواعد ضوابط الاستدلال، وما نخصه بالذكر في هذا الفصل هو: أثر قواعد التوجيه في بناء أصول الاستدلال، وهو عنوان فصلنا هذا، والذي تم تقسيمه إلى: قواعد الدليل وقواعد الإثبات.

أما قواعد الدليل فمنها ما يختص بالسماع كالكثره والقلة والندرة والشذوذ والفصاحة والرواية والشاهد، ومنها ما يختص بالقياس والأصل والفرع والعلة والحكم، ومنها ما له علاقة بأصل الوضع وأصل القاعدة.

أما قواعد الإثبات فمنها مثلا ما هو متعلق بالأساليب كقولنا: إثبات الإثبات لا يصير نفيا، ومنها ما هو متعلق بالتقدير نحو: قد يحذف الشيء لفظا ويثبت تقديرا.

أولاً: من قواعد الدليل.

قبل الولوج إلى القواعد التوجيهية المتعلقة بالدليل، وبيان أثرها في الخلاف النحوي من خلال كتاب الإنصاف لآبد من تحديد مفهوم الدليل أولاً.

والدليل في اللغة هو "المرشد، وفي الاصطلاح هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر" (1).

والدليل بهذا التعريف قريب من تعريف ابن الأنباري له حين قال بأنه: "معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطراراً" (2).

وأول قاعدة نخصها بالدراسة هي من متعلقات السماع فهم يقولون فيما يخص الكثرة:

"القليل والشاذ لا يعتد به" (3):

استدل ابن الأنباري بهذه القاعدة للرد على استدلال بعض الكوفيين ويونس بن حبيب البصري بقول بعضوا **جُلُّ الْعَرَبِ جُمٌ** **مَتَّى الشَّامِ يَدِّي نَاهُ**، وذلك لإثبات جواز إلحاق ألف الندبة آخر الصفة حملاً على المضاف إليه. فقال: "أما ما رووه عن بعض العرب... فيحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس بن حبيب البصري، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذي لا يعبأ به، ولا يقاس عليه **وَكَفَوَاهُمْ نَفَرٌ بئر زَمَ زَمَاهُ** وما أشبه ذلك" (4).

(1) التعريفات، ص 109.

(2) سبق الإشارة إليه في حديثنا عن مفهوم أدلة النحو.

(3) الإنصاف، 365/1، 398، 666/2، 703.

(4) نفسه، 365/1. وأسرار العربية، ص 245.

واعترض كذلك على قول روبة حين قال: **خَيْرٌ عَافَاكَ اللهُ أَي: بخير**، والذي استدل به الكوفيون لإثبات جواز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض، فقال: إنه من الشاذ الذي لا يعتد به لقلته وشدوده (1).

وبنفس القاعدة ردّ على الكوفيين اعتبارهم جواز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاتنين وجماعة النسوة، **فُحُولَانٌ وَأَفْعَالَانٌ** بالنون الخفيفة، ووافقهم في ذلك يونس بن حبيب البصري (2)، وحجتهم في ذلك، دخولها -النون- في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بـ **إِمَّا** لتوكيد الفعل المستقبل (3).

ويقولون كذلك: "فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع فكذلك فيما وقع الخلاف فيه، **قصار** ما يقدر أن يقال: إنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين الألف والنون، وقالوا: إنه قد جاء ذلك في كلام العرب **أَنْتِ تَنْقَلَبُ حَلَقَاتَا الْبِطَانِ** بإثبات الألف مع لام التعريف. وقد حكى عن بعض العرب أيضا أنه قال له **تُلْدَا الْمَالِ** (4). بإثبات الألف فجمع بينهما وبين لام التعريف وهما ساكنان (5).

فردّ ابن الأنباري على ذلك بقوله: إن هذه الأمثلة غير معروفة، والمعروف عن العرب حذف الألف من **حَلَقَاتَا الْبِطَانِ** و**تُلْدَا الْمَالِ** وما أشبههما؛ لالتقاء الساكنين،

(1) الإنصاف، 398/1.

(2) ينظر: نفسه، 650/2. والمقتضب، 24/3.

(3) ينظر: الإنصاف، 781/2.

(4) الإنصاف، 651/2.

(5) ينظر: نفسه، 651/2.

ويقول كذلك نواين صح ما حكوه عن أحد من العرب فهو من الشاذ النادر الذي لا يقاس عليه، ولا يعتد به لقلته؛ لأنَّ القليل لا يعتد به (1).

ولم ينحصر رد ابن الأنباري على شواهد الكوفيين، لما رآه فيها من قلة وشذوذ، فيما قد دمفحسب، بل ردَّ كذلك على استشهادهم بقول العرب: فإذا هو إياها، وذلك في المسألة الزنبورية (*).

فقال: "إن هذا من الشاذ الذي لا يعبأ به كالجزم بلن والنصب بلم" (2). وأنصف بذلك رأي البصريين والقائل بعدم جواز قول: فإذا هو إياها، إنما يقال: "فإذا هو هي" (3).

(1) المصدر السابق، 2/ 666. وينظر: رأي ابن الأنباري في القياس على الشاذ أو النادر أو القليل، فهو لا يجيز ذلك؛ لأن ذلك يؤدي إلى اضطراب المقاييس والقواعد مما يبطل صناعة الإعراب بأسرها. ينظر: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص 319.

(*) وهي إحدى مسائل "الإنصاف"، التي ذكر فيها ابن الأنباري المناظرة التي دارت بين الكسائي وسيبويه حول أيُّ القولين أصح: كلتُ أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها"، والتي خرج فيها الكسائي منتصرا على سيبويه. ينظر: الإنصاف، 2/ 703. وسعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات

الجامعية، 1414هـ-1994م، 180-182

(2) الإنصاف، 2/ 703.

(3) ينظر: نفسه، 2/ 703.

"ما لا يعرف قائله، لا يؤخذ به"⁽¹⁾:

استدل ابن الأنباري بهذه القاعدة للرد على الكوفيين احتجاجهم بقول الشاعر:

كُدُّهَا نَمْرِيحٌ وَشِدْقُ وَتِهِ بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِدِّتِهِ⁽²⁾.

وذلك لإثبات ولز إضافة الذئفِ إلى العشرة، نحوخمسة عشر، وهذا بخلاف ما ذهب إليه البصريون. فقال: "أما ما أنشدوه... فلا يعرف قائله ولا يؤخذ به، على أنا نقول: إنما صرفه لضرورة الشعر وردة إلى الجر لأنَّ "ثمانى عشرة": لما كانا بمنزلة اسم واحد، وقد أضيف إليهما بنت في قوله: "بنت ثمانى عشرة" ردَّ الإعراب إلى الأصل بإضافة بنت إليها، لا بإضافة ثمانى إلى عشرة، وهم إذا صرفوا المبني للضرورة ردوه إلى الأصل"⁽³⁾.

واستدل كذلك بنفس القاعدة للرد على الكوفيين احتجاجهم بقول الشاعر:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمًا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَا⁽⁴⁾.

وذلك لإثبات أن الميم المشددة في اللهمَّ ليست عوضا من "يا" التي للتببيه في النداء لما رأوه من جمع بينهما، فقال: "هذا الشعر لا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة، وعلى أنه إن صح عن العرب فنقول: إنما جمع بينهما لضرورة الشعر، وسهل الجمع بينهما للضرورة أن العوض في آخر الاسم، والمعوض في أوله، والجمع بين العوض والمعوض منه جائز في ضرورة الشعر"⁽⁵⁾.

(1) الإنصاف، 310/1، 345، 697/1.

(2) من الكامل، وهو بلا نسبة في الإنصاف، 310/1.

(3) الإنصاف، 310/1-311.

(4) من الرجز، وهو بلا نسبة عند المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413 هـ-1992 م، ص298.

(5) الإنصاف، 345/1.

وابن الأنباري انطلاقاً من هذه القاعدة لم يعترض على مجهول القائل في الشعر فحسب: بل اعترض كذلك على مجهول القائل في الرواية، فرفض ما حكى عن الخليل بن أحمد (ت175هـ) من قولهم في المثل: إذا بلغ الرجل السيئ فيأياه وإيّا الثلب^١، وذلك لإثبات أن إيّا اسم مضمراً أُضيف إلى الكاف والهاء والياء⁽¹⁾. فقال ابن الأنباري: "فالذي ذكره سيبويه (ت 180 هـ) في كتابه أنه لم يسمع ذلك من الخليل، وإنما قال: حدثني من لا تُهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل السنّين فيأياه وإيّا الشواب^٢، وهي رواية شاذة لا يعتد بها"⁽²⁾.

(١) ينظر: المصدر السابق، 694/2.

(٢) الإنصاف، 697 / 2.

"الحمل على المعنى كثير في كلامهم"⁽¹⁾:

من البصريين من استدل بهذه القاعدة لإثبات صحة مذهبهم وهو أن علامة التأنيث إنما حذف من نحو: طالق، وحامل؛ لأنهم حملوه على المعنى، كأنهم قالوا: شيء طالق، أو إنسان طالق، وهذا بخلاف الكوفيين الذين قالوا: إنما حذف أي علامة التأنيث لاختصاص المؤنث بها. وحجة البصريين في ذلك السماع فقالوا: كما يقال: رجلٌ ربعةٌ، فألفوا صوف مذكر على معنى نفس ربعة (2).

"وكما حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء، قال: سمعت أعرابيا يقول: فلان لغوب جاءتته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول "جاءته كتابي؟" فقال: أليس بصحيفة؟" (3).
والحمل على المعنى كثير في كلامهم، قال الشاعر:

فإن تعه ديني و لي لمة
ن فالحادث أودي بها (4).

فقال "أودي" ولم يقل "أودت"؛ لأن الحادث في معنى الحادثان. وقال عمرو بن أبي ربيعة:
وكان م جذي دون من كنت ثلثي شذوص كاع بان وم ع صر (5).

(1) المصدر السابق، 763 /2 .

(2) ينظر: نفسه، 758/2 .

(3) الإنصاف، 762/2. والأشباه والنظائر، 223/1. والخصائص، 416/2.

(4) من المتقارب، للأعشي في الديوان، شرح: يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، ط1، 1413هـ-1992م، ص221. وهو من شواهد الكتاب، 46/2. والبغدادي، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط1، 1403هـ-1982م، 430/11.

(5) من الطويل، وهو في الديوان، تح: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، ص100. وهو من شواهد الكتاب، 566/3. وخزنة الأدب، 320/5. والاستريادي، شرح الكافية في النحو، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قارونسن، بنغازي، ليبيا، 189/2.

فقال ثلاثٌ " ولم يقل "ثلاثة"؛ لأنه عنى بالشخص نساء فحمله على المعنى (1).

وقال الحطيئة:

ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٌ وَثَلَاثُ ذُودٍ لَقَدْ جَازَ الزَّمَانَ عَلَى عِيَالِي (2).

فقال "ثلاثة أنفس" ولم يقل ثلاث " حملا على المعنى.

كما قال لبيد بن ربيعة:

فَمَضَى وَقَدَّمَ هَاهَا وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَدَتْ إِقْدَامُهَا (3).

"فإن شئت قلت أذنت الإقدام لما كان في معنى التقدمة وإن شئت قلت: ذهب إلى تأنيث

العادة، كما ذهب إلى تأنيث الحاجة في قوله: "ما جاءت حاجتك" (4).

والحمل على المعنى أكثر في كلامهم من أن يحصى، فكذلك هاهنا.

كما أن ابن الأنباري استدل بهذه القاعدة لتوجيه الخلاف حول هذه المسألة فقال:

لأن الحمل على المعنى اتساع، يقتصر فيه على السماع، في حين التعليل بالاختصاص

والذي قال به الكوفيون ليس باتساع، فينبغي أن لا يقتصر فيه على السماع (5).

(1) ينظر: الكتاب، 566/3.

(2) من الوافر، في ديوانه، شرح: ابن السكيت وآخرون، تح: نعمان أمين طه، شركة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1378هـ-1958م، ص150.

(3) من الكامل، في ديوانه، شرح: جمال بدران، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1422هـ-2002م، ص306. وهو من

شواهد الخصائص، 415/2.

(4) الخصائص، 416-415/2.

(5) ينظر: الإنصاف، 781/2.

"ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه في جميع أحكامه، بل لابد أن يكون بينهما مغايرة في بعض الأحكام"⁽¹⁾:

اختلف النحاة كذلك في تقديم خبر "ليس" عليها، فقال البصريون بجواز ذلك. في حين منع الكوفيون جواز تقديم خبرها عليها. أما ابن الأنباري فقد استدل بهذه القاعدة لتوجيه الخلاف القائم حول هذه المسألة، فردّ بذلك على البصريين قولهم: "لا يجوز أن تقاس "ليس" على "ما" في امتناع تقديم خبرها عليها"⁽²⁾؛ معللين ذلك بقولهم: "لأنّ "ليس" تخاف "ما" بدليل أنه يجوز تقديم خبر "ليس" على اسمها نحو ليس قائما زيد" ولا يجوز تقديم خبر "ما" على اسمها؛ فلا يقال ما قائما زيد" ..."⁽³⁾.

فقال: "ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه في جميع أحكامه، بل لابد أن يكون بينهما مغايرة في بعض الأحكام"⁽⁴⁾.

(1) الإنصاف، 164/1.

(2) نفسه، 163/1.

(3) نفسه، 163/1.

(4) نفسه، 164 / 1.

"ما حذف للضرورة لا يجعل أصلاً يقاس عليه"⁽¹⁾:

استدل ابن الأنباري بهذه القاعدة لتوجيه الخلاف القائم بين أصحاب البلدين حول مسألة: إعمال حرف الجزم مع الحذف، فردّ بذلك على الكوفيين اعتراضهم على مذهب البصريين، وهو عدم جواز إعمال حرف الجزم مع الحذف، فقال الكوفيون: "نأ هذا لا يستقيم... فقد جاء عن العرب إعماله مع الحذف"⁽²⁾.

واحتجوا بقول الشاعر:

مُحَمَّدٌ تَفِدُّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا أَخَذَتْ مِنْ أَمْرِ تَبَايَا (* (3).

وقالوا: أن التقدير فيهِ تَفِدُّ نَفْسَكَ، فحذف اللام، وأعملها في الفعل الجزم. وهذا كثير في كلامهم⁽⁴⁾.

إلا أن ابن الأنباري كما سبق الذكر اعترض على ذلك بقوله: "إن تقد نفسك" ليس مجزوماً بلام مقدرة، وليس الأصل فيه قد نفسك، وإنما الأصل: تفدي نفسك، من غير تقدير لام، وهو خبر يراد به الدعاء، كقولهم: غفر الله لك، ويرحمك الله، وإنما حذف الياء لضرورة الشعر اجتزاء بالكسرة عن الياء"⁽⁵⁾.

(1) المصدر السابق، 547/2.

(2) الإنصاف، 530/2.

(*) التبال: سوء العاقبة، ينظر: هامش المقتضب، 130/2.

(3) من الوافر، نسب للأعشى في الخزانة، 11/9. وهو من شواهد: المقتضب، الكتاب، 408/1. وابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2004م، ص 239.

(4) ينظر: الإنصاف، 531/2. إلا أن المبرد أنكّر ذلك. والمقتضب، ص 130-131.

(5) الإنصاف، 544-545/2.

ويقول كذلك: "لو صح أن التقدير فيه "لتقد" كما زعمتم، فنقول: إنما حذف اللام لضرورة الشعر، وما حذف للضرورة لا يجعل أصلاً يقاس عليه"⁽¹⁾.
ويحتج بقول الأعشى:

وَ أَذُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأُ يَصِدُّ رَوِيْنَهُ رَنْ أَغْدَاءَ بَعِيدٍ وَ دَادٍ (2).

ليقول: "إنه أراد الغواني" فاجتزأ بالكسرة عن الياء... كما يجتزئون بالضممة عن الواو، وبالفتحة عن الألف... واجتزأؤهم بالحركات عن هذه الأحرف كثير في كلامهم، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى"⁽³⁾.

(1) المصدر السابق، 2 / 547.

(2) من الكامل وهو للأعشي في ديوانه، ص 179.

(3) الإنصاف، 2 / 545-547.

"يجري الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين"⁽¹⁾:

استدل البصريون بهذه القاعدة لإثبات صحة ما ذهبوا إليه وهو أن "ما" الحجازية هي العاملة في الخبر، وحجتهم في ذلك أنها أشبهت ليس، فوجب كما يقولون أن تعمل عملها وهو الرفع والنصب، وقد ذكروا وجه الشبه بينهما فقالوا: أنها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر، وأنها تنفي ما في الحال، وهذا ما تفعله ليس، وما يزيد الشبه قوة بينهما كذلك هو دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس؛ فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراها؛ لأنهم كما يقولون يجري الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين. ويقيسونها كذلك على ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أجري مجراه في منع الجر والتثوين، فكذلك هاهنا: لما أشبهت "ما" ليس من وجهين وجب أن تعمل عملها؛ فوجب أن ترفع الاسم وتتصب الخبر كما ليس⁽²⁾.

أما الكوفيون فرأوا خلاف ذلك، حيث قالوا: إنَّ الأصل في "ما" أن لا تكون عاملة، إلا أن أهل الحجاز أعملوها؛ "لأنهم شبهوها بـ ليس من جهة المعنى، وهو شبه ضعيف فلحقوا على العمل في الخبر كما عملت ليس؛ لأنَّ ليس فعل، وما حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوبا "بما"، ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض..."⁽³⁾.

(1) المصدر السابق، 166/1.

(2) ينظر: نفسه، 166/1. وينظر: أسرار العربية، ص143.

(3) الإنصاف، 165/1. وينظر: الأشموني، شرح حاشية الصبان على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد،

المكتبة التوفيقية، (د.ت)، 388/1.

"استصحاب الحال من الأدلة المعتمدة"⁽¹⁾:

اختلف النحاة في "كم" أهي مركبة أم مفردة؟ فكان مذهب البصريين أنها مفردة، واستدلوا بهذه القاعدة للرد على الكوفيين قولهم بأنها مركبة من "ما" زيدت عليها الكاف؛ وقد احتج الكوفيون بما تقوله العرب فقالوا: لأنَّ العرب قد تصل الحرف في أوله نحو قولهم: "هذا، وذاك" وقد تصله في آخره، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا مَا تَرَىٰ مَا يُوعَدُونَ﴾ {سورة المؤمنون: الآية 93}. فبهذا زادوا الكاف على "ما" فصارتا جميعاً كلمة واحدة"⁽²⁾.

وقالوا كذلك: كان الأصل أن يقال في "كم مالك"، "كما مالك" إلا أن الألف حذفت لما كثرت في كلامهم، وسكنت ميمها، كما فعلوا في "لم" فصار "كم مالك" والمعنى: كأى شيء مالك من الأعداد⁽³⁾، بدليل قولهم: كأين من رجل رأيتَ "أي: كم من رجل رأيت". كما يقولون: إنَّ "م" نظير "كم"، والأصل فيها كذلك "ما" زيدت عليها اللام، وحذفت الألف؛ لكثرة الاستعمال، وسكنت ميمها كذلك، كقولهم: فَعَلْتُ كَذَا؟. وقالوا كذلك إنَّ زيادة الكاف كثيرة واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ {سورة الشورى: الآية 11}. فاكتفى البصريون في الرد عليهم بقولهم: بالإفراد لما رأوه فيه من أصل، وقالوا إنَّ التركيب فرع، وقالوا كذلك: من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتمدة"⁽⁴⁾.

(1) الإنصاف، 300/1، 396.

(2) نفسه، 298/1.

(3) ينظر: نفسه، 298/1.

(4) نفسه، 300-299 /1.

أما ابن الأنباري فقد بين فساد مذهبهم، وهو بذلك لم يخرج عن معنى القاعدة، وذلك بقوله: " هذه دعوى مجردة من الدليل والمعنى " (1).

وقال أيضا: " لا نسلم أنه يجوز إسكان الميم في "لم" في اختيار الكلام، وإنما يجوز ذلك في الضرورة، فلا يكون فيه حجة. ثم قال لو كان الأمر كما زعمتم، وأن "كم" كـ"م" لوجب أن يجوز فيها الأصل، كما يجوز الأصل في "لم" فيقال: "كما مالك" كما يقال: "لما فعلت"، وأن يجوز فيها الفتح مع حذف الألف، كما يجوز في "لم" فيقال: "كـ" مالك" كما يقال: "لم" فعلت، وأن يجوز فيها كذلك هاء الوقف، فيقال: "كـ" كما يجوز في "لم" هاء الوقف، فيقال: "لم" ، وبما أنه لم يجز ذلك دل على الفرق بينهما" (2).

واستدل البصريون كذلك بهذه القاعدة للرد على الكوفيين وذلك لما رأوه في مذهبهم من عدول عن الأصل فقد ذهب الكوفيون إلى أن "إن" الشرطية تقع بمعنى "إذ"، واحتجوا بما جاء في كلام الله تعالى وكلام العرب قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ {سورة البقرة: الآية 23} أي وإذ كنتم في ريب؛ لأن "إن" الشرطية تفيد الشك، بخلاف "إذ". ويقولون كذلك: ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: إن قامت القيامة، كان كذا لما تقتضيه من معنى الشك (3).

ولو قلت: إذ قامت القيامة، كان لك جائزا؛ لأن "إنوا" ليس فيهما معنى الشك، فلا يجوز أن تكون هنا شرطية؛ لأنه لا شك أنهم كانوا في شك، فدل على أنها بمعنى "إذ" (4).

(1) الإنصاف، 300/1.

(2) نفسه، 301 /1.

(3) ينظر: نفسه، 632/2.

(4) نفسه، 632/2.

لما البصريون فقد رأوا أن الأصل فيما ذهبوا إليه، وهو أن "إن" الشرطية لا تقع بمعنى "إذ" لأنَّ الأصل فيها أن تكون شرطاً، أما الأصل في "إذ" أن تكون ظرفاً⁽¹⁾، وقلوا: إنَّ الأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال⁽²⁾. وهذا بخلاف الكوفيين كما سبق الذكر.

واستدل البصريون كذلك بهذه القاعدة لإثبات صحة ما ذهبوا إليه، وذلك في منعهم جواز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض، فقالوا: "لا يجوز إلا بعوض، نحو أَلِف الاستفهام. كقولك: آله ما فعلتُ كذا"، وهاء التنبيه، نحو "هالله". وذلك لأنهم أجمعوا على أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف⁽³⁾، إلا في بعض المواضع إذا كان لها عوض. وقالوا: بما أنه لم يجد فبقينا فيما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة، ويخرج على هذا الجر، إذا دخلت أَلِف الاستفهام وهاء التنبيه؛ لأنهما صارتا عوضاً عن حرف القسم بدليل عدم جواز ظهور حرف القسم معهما⁽⁴⁾.

وهذا بخلاف الكوفيين الذين أجازوا الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض، وحثهم في ذلك السماع، فقد جاء في كلام العرب قولهم: الواو من القسم، ويخفضون بها، قال الفراء: "سمعناهم يقولون: آله لأفعلن" ... بألف واحدة مقصورة في الثانية؛ فيخفض بتقدير حرف الخفض، وإن كان محذوفاً. وقد جاء في كلامهم أعمال

(1) المصدر السابق، 2 / 634.

(2) الإنصاف، 2 / 634.

(3) نفسه، 1 / 393.

(4) ينظر: نفسه، 2 / 396.

حرف الخفض مع الحذف، وقد رُوي عن رؤية بن العجاج أنه كان إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خيرٍ عفاك الله "أي بخير" (1).

ورد ابن الأنباري على الكوفيين بما رآه من جواز ذلك مع لفظ الجلالة فما يجوز معه لا يجوز مع غيره من الأسماء، وذلك لكثرة الاستعمال، ولهذا جاز معه حذف حرف الخفض، دون غيره من الأسماء، فبقينا فيما عداه على الأصل (2). وقد أمثلة على ذلك فقال: إذَّه يختص بالتاء كقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ {سورة الأنبياء: الآية 57}... واختصاص هذا الاسم بهذا الحكم، كاختصاص "لات" بـ "حين"،... و"جاءت" بـ "حاجتك" فإنَّ "لات" لا تعمل إلا في "حين"، و"جاءت" لا تنصب إلا "حاجتك"، كأنهم قالوا: ما صارت حاجتك، أو كانت حاجتك (3) أما قوله عن ما رُوي عن رؤية فقال: "إنه من الشاذ الذي لا يعتد به لقلته وشدوده" (4).

فبالخلاف لا يكمن في جواز الخفض في القسم، وإنما يكمن في إضمار حرف الخفض بعوض وهو مذهب الكوفيين أم بغير عوض، وهو ما ذهب إليه البصريون، وبما أن البصريين قد أجمعوا على أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف إلا إذا كان لها عوض، وبما أن هذا الأخير لم يوجد فبقوا على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال.

أما الكوفيون فقد احتجوا بالسماع لإثبات صحة مذهبهم، وإذا ثبت السماع بطل الاستصحاب لأنَّ هذا الأخير أضعف الأدلة. إلا أن ابن الأنباري استطاع أن يثبت فساد

(1) الإنصاف ، 1 / 393-394.

(2) ينظر: نفسه، 1 / 396-397.

(3) الإنصاف، 1 / 397.

(4) نفسه ، 2 / 398.

ما ذهب إليه الكوفيون، فكان إن لابد من الأخذ باستصحاب الحال فهو أحد الأدلة
المعتبرة. في حال انتفى السماع أو القياس.

ثانياً: من قواعد الإثبات.

يعرف الكفوي (1094هـ) الإثبات بقوله: "هو الحكم بثبوت شيء لآخر، ويطلق على الإيجاد... وقد يطلق على العلم تجوزاً. يقال: العلم إثبات المعلوم على ما هو به"⁽¹⁾.
ومن القواعد التي كان يستدل بها النحاة لإثبات صحة أحكامهم من جهة، والتي كان يستدل بها ابن الأنباري لتوجيه الخلاف من جهة أخرى في كتاب "الإنصاف" نجد:
"يجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع"⁽²⁾:

اختلف النحاة حول مسألة "التعجب من السواد والبياض"، فذهب الكوفيون إلى جواز استعمال "ما أفعله" في التعجب من السواد والبياض، وخاصة من بين سائر الألوان، كقولك: هذا الثوب ما أبيضه، وهذا الشعر ما أسوده، فاستدلوا بهذه القاعدة لإثبات ذلك فقالوا: بما أنه يجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع، وهما أصلان للألوان، ومنهما يتركب سائر الحمرة والصفرة، فإذا ثبت ذلك جاز أن يثبت لهما ما لم يثبت لسائر الألوان⁽³⁾.

والخلاف لا يكمن هنا في القاعدة، وإنما يكمن في قضية التمييز بين الأصل والفرع.

أما ابن الأنباري فقد استدل هو الآخر بهذه القاعدة لتوجيه الخلاف حول هذه المسألة، فردّ على قول الكوفيين قائلاً: إنَّ سائر الألوان لم يجز أن يستعمل منها "ما أفعله وأفعل منه" لأدبها لازمت محالها، فصارت كعضو من الأعضاء، فإذا كان هذا هو العلة فنقول: هذا ألزم على أصلكم؛ لأنكم تقولون: إنَّ هذه الألوان ليست بالأصل في

(1) الكليات، ص 39.

(2) الإنصاف، 150/1.

(3) ينظر: نفسه، 150/1-151.

الوجود، على ما تزعمون، بل هي مركبة من البياض والسواد، فإذا لم يجز مما كان متركبا منهما لملازمته المحل، فلأن لا يجوز مما كان أصلا في الوجود وهو ملازم للمحل كان ذلك من طريق الأولى" (1).

"قد يحذف الشيء لفظا ويثبت تقديرا" (2):

استدل ابن الأنباري بهذه القاعدة لتوجيه الخلاف القائم حول مسألة "هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم؟" وذلك بالرد على ابن كيسان (*) الذي أجاز ذلك وهذا على مذهب الكوفيين نحو قولهم: "طلحة وطلحون" فقال: أما قوله: "جاز جمعه بالواو والنون؛ لأنّ التاء تسقط في الطلحات" فبين فساد ذلك لأنّ التاء وإن كانت محذوفة لفظا أنها ثابتة تقديرا؛ لأنّ الأصل فيها أن تكون ثابتة. واستدل بجمعهم لمسلمة: مسلمات (3).

فقال: "ألا ترى أن الأصل أن تقول في جمع "مسلمة: مسلمات"، و "صالحة: صالحات"؛ لأنهم لما أدخلوا تاء التأنيث في الجمع حذفوا هذه التاء التي كانت في الواحد؛ لأنهم كرهوا أم يجمعوا بينهما؛ لأن كل واحد منهما علامة تأنيث، ولا يجمع في اسم واحد علامتا تأنيث، فحذفوا الأولى؛ لأن في الثانية زيادة معنى، ذلك أن الأولى للتأنيث فقط، أما الثانية فهي للتأنيث والجمع" (4).

(1) الإنصاف، 1/ 155.

(2) نفسه، 1/ 43.

(*) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي، ومن مصنفاته "المهذب في النحو"، و"شرح السبع الطوال"، توفي

في سنة تسع وتسعين ومائتين، ينظر: ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة

المنار، الأردن، ط3، 1405هـ-1985م، ص 178.

(3) ينظر: الإنصاف، 1/ 40، 42.

(4) الإنصاف، 1/ 42-43.

ولهذا كتب لها قلبه وحذفت الأولى، فهي وإن كانت محذوفة لفظاً، إلا أنها ثابتة تقديراً، وشبهه هذا بحذف النقاء الساكنين، فإنه وإن كان محذوفاً لفظاً إلا أنه ثابت تقديراً. فإذا كانت التاء المحذوفة ها هنا في حكم الثابت، فينبغي أن لا يجوز جمعها بالواو والنون، كما لو كانت ثابتة (1).

فابن الأنباري استطاع أن يثبت أن هذه التاء ثابتة تقديراً، فقال أنها في حكم الثابت، وهذا بخلاف ما ذهب إليه ابن كيسان وبعض النحويين، وبما أنه ثبت ذلك، وأنه قد يحذف الشيء لفظاً ويثبت تقديراً، لم يجر جمعها بالواو والنون.

(1) ينظر، المصدر السابق، 43/1 .

"إثبات الإثبات لا يصير نفياً"⁽¹⁾:

استدل ابن الأنباري بهذه القاعدة لتوجيه الخلاف القائم بين البصريين والكوفيين حول مسألة "إن الواقعة بعد "ما" أنافية مؤكدة أم زائدة؟" فكان مذهب الكوفيين أنها تحوي معنى "ما" نحو "إن زيداً نائمٌ" فإنها بمعنى "ما"⁽²⁾. أما البصويون فقالوا بأنها زائدة، فردّ بذلك على الكوفيين، الذين استدلوا بقواه تعالى: ﴿إِنَّ الْكٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [سورة الملك: الآية 20]. أي: ما أنتم إلا في غرور، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وٰلِدٌ﴾ [سورة الزخرف: الآية 81] أي: ما كان للرحمن ولد؛ فقال: قد تقع في بعض المواضع بمعنى "ما"، إلا أن ما احتجوا به من آيات فإن "إن" فيها تحمل معنى الشرط، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمٰنِ وٰلِدٌ فَاَنَّا اَوَّلُ الْعٰبِدِيْنَ﴾

فهي هنا تحمل معنى الشرط، وجوابه فأنا أول العابدين، أي الآنفين⁽³⁾.

ومعنى الآية أنا أول الآنفين لـ يُقال لله ولدٌ، وقيل المعنى أني لستُ أول من عبد الله فكذلك ليس لله ولد، ويقس هذا بقولهم إن كنتَ كاتباً فأنا حاسب، أي إنك لست بكاتب ولا أنا حاسبٌ، على أنا نقول: ولم قلتُ إنها إذا كانت في موضع ما بمعنى "ما" فينبغي أن تكون هاهنا؟⁽⁴⁾.

(1) الإنصاف، 639/2.

(2) ينظر: نفسه، 636/2، وابن يعيش، شرح المفصل، دار صادر، بيروت، (د.ت)، 113-112/8.

(3) ينظر: الإنصاف، 639/2.

(4) نفسه، 639/2.

وَقُلُوا كَذَلِكَ: "فإذا ثبت أنها تكون بمعنى "ما" جاز أن يجمع بينهما وبين "ما" لتأكيد النفي، كالجمع بين إن واللام لتأكيد الإثبات" (1).

فرد ابن الأنباري عليهم كذلك بقوله: " لو كان الأمر كذلك لوجب أن يصير الكلام إيجاباً؛ لأنّ النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً؛ لأنّ نفي النفي إيجاب(*)"، وقال كذلك وعلى هذا يخرج تأكيد الإثبات فإنه لا يغير المعنى؛ لأنّ إثبات الإثبات لا يصير نفيًا، وهذا بخلاف النفي؛ فإنه يصير إيجاباً، فبان الفرق بينهما" (2).

وهو بهذا أبطل قياسهم؛ لأنّ النفي بخلاف الإثبات، فتأكيد الأول ليس كتأكيد الثاني، وإثبات هذا الأخير لا يصير نفيًا، في حين نفي النفي يصير إيجاباً.

(1) الإنصاف، 639/2.

(*) يقول محمد محي الدين محقق الإنصاف: بأنها مغالطة ظاهرة، لا يجوز أن تأخذ بها، ولا أن تجدها صحيحة في

الرد على مذهب الكوفيين، ينظر: هامش الإنصاف، 639 / 2.

(2) الإنصاف، 639 / 2-640.

"حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله"⁽¹⁾:

استدل ابن الأنباري بهذه القاعدة لتوجيه الخلاف القائم بين النحاة حول مسألة "أفعل" في التعجب اسم أم فعل؟ فرد بذلك على الكوفيين اعتبارهم إياه اسم، فمن بين حججهم في ذلك قولهم: "إنه يصغر، والتصغير من خصائص الأسماء"⁽²⁾، فقال: إنما دخله التصغير؛ لأنه ألزم طريقة واحدة، فأشبه بذلك الأسماء، فدخله بعض أحكامها، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله، ويقس ذلك على اسم الفاعل فهو محمول على الفعل في العمل⁽³⁾، ولم يخرج عن كونه اسماً، وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب⁽⁴⁾، "ولم يخرج بذلك عن كونه فعلاً، وبهذا فتصغيرهم فعل التعجب تشبيهاً بالاسم، لا يخرج عن كونه فعلاً"⁽⁵⁾

(1) المصدر السابق، 142/1.

(2) نفسه، 127/1. والشنقيطي للدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تح: أحمد ناجي الجمالي ومحمد أمين خانجي، 1328هـ، ص 49.

(3) ينظر: الإنصاف، 142 /1. والأشباه والنظائر، 261/1-262.

(4) ينظر: الإنصاف، 142/1. والمقتضب، 1/2. شرح المفصل، 12/7.

(5) الإنصاف، 142/1.

الفصل الثالث:

أثر قواعد التوجيه في بناء ضوابط الاستدلال.
أثر قواعد التوجيه في بناء ضوابط الاستدلال.

أولاً - من قواعد التأسيس.

أولاً: من قواعد التأسيس.

إن طبيعة البحث التي فرضت تصنيف هذه القواعد على الشاكلة المبينة، توجب كذلك تحديد مفهوم التأسيس أولاً ليتضح من خلاله أساس هذا التصنيف.

يورد ابن منظور تعريفاً له بقوله إنه من الأسس والأساس¹ : أي أصل كل شيء، فأس² الإنسان قلبه، ويقول كذلك أس البناء **بُؤُ** أساً وأسسه تأسيساً⁽¹⁾.

أما في الاصطلاح فهو عبارة عن إفادة معنى آخر لم يكن حاصلًا قبله⁽²⁾، وهو بهذا لا يخرج عن معناه الذي وضع له وهو "الأصل".

"لا يجوز الخروج عن المتناولات القريبة من غير برهان ولا قرينة"⁽³⁾:

استدل ابن الأنباري بهذه القاعدة لتوجيه الخلاف القائم بين الكسائي والبصريين حول مسألة "حتّى" أهي العاملة فيما بعدها أم لا؟. أما البصريون فذهبوا إلى "أنها حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير "أن" والاسم بعدها مجرور بها"⁽⁴⁾.

بيّن ابن الأنباري فساد ما ذهب إليه الكسائي، بقوله: إنَّ الاسم يخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة؛ لأنَّ التقدير في قولك ضربت القومَ حتّى زيدٍ "أي حتّى انتهى ضربي إلى زيد، ثم حذف" انتهى ضربي إلى "تخفيفاً، فوجب أن تكون "إلى" هي العاملة"⁽⁵⁾.

فقال الأنباري ببعدها التقدير، وإبطال لمعنى "حتّى"؛ وهذا خروج عن المتناولات القريبة من غير برهان ولا قرينة وهذا لا يجوز؛ لأنَّ موضع "حتّى" في الأسماء أن يكون

(1) لسان العرب، 78/1، مادة (أسس).

(2) التعريفات، ص 51.

(3) الإنصاف، 598/2.

(4) نفسه، 598/2. وينظر: الكتاب، 7/3، 17. وينظر: الجني الداني، ص 542.

(5) الإنصاف، 598/2.

ما بعدها من جنس ما قبلها، وإنما "حتّى" اختصته من بين الجنس؛ لأنه يستبعد منه الفعل أكثر من استبعاده من سائر الجنس، كقولك "قتل زيد السباع حتّى الأسد" لأنّ قتال الأسد أبعد من قتاله لغيره، وكقولك أيضاً "قتل الأمير جندُه حتّى الضعيف الذي لا سلاح معه" لأنّ استجراء الضعيف الذي لا سلاح معه أبعد من استجراء غيره. فلو قللنا التقدير فيه حتّى انتهى استجراؤهم إلى الضعيف الذي لا سلاح معه؛ لأدى ذلك إلى زيادة كثيرة، وكانت "إلى" في صلة "انتهى" لا في صلة "حتّى"، وذلك خروج عن المتأولات القريبة من غير برهان ولا قرينة، وهذا لا يجوز كما ذكرنا. كما يقولون: "وإذا قلنا: إنه مجرور بـ"حتّى" لم يخرج عن قياس العربية المتأولات القريبة؛ لأنّ "حتّى" قد يليها المجرور في حال وغير المجرور في حال⁽¹⁾، "ولها نظائر في ذلك نحو مَهْ، ذَنْ، و حاشا، وخلا"⁽²⁾، في الاستثناء. وإذا ظهر الجر بعدها، ولم يكن هناك دليل على إضمار حرف الجر دل على أنها هي الجارة"⁽³⁾.

فمن خلال استدلاله بهذه القاعدة استطاع أن يثبت فساد ما ذهب إليه الكسائي، لم رأى فيه من إبطال لمعنى "حتّى"، وهذا خروج عن المتأولات القريبة من غير برهان ولا قرينة، وهذا لا يجوز.

(1) ينظر: المصدر السابق، 2/ 600-601.

(2) الجني الداني، ص 304، 436.

(3) الإنصاف، 601/1.

"المصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير"⁽¹⁾:

تعد هذه القاعدة من أبرز الأصول البصرية ، ولها فروع ⁽²⁾ منها ما ورد في مسألة إعراب الأسماء الستة" فقد اختلف النحاة حولها ، فاستدل البصريون بهذه القاعدة لإثبات صحة مذهبهم القائل بأن الأسماء الستة معربة من مكان واحد ⁽³⁾ .

ودليلهم في ذلك أن ما ذهبوا إليه له نظير في كلام العرب؛ فإن كل معرب في كلام العرب ليس له إلا إعراب واحد، وما ذهب إليه الكوفيون لا نظير له في كلامهم؛ فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان ⁽⁴⁾ . ولهذا قال البصريون: "فإن أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلامهم، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير"⁽⁵⁾ .

استدل البصريون كذلك بهذه القاعدة للرد على الكوفيين اعتبارهم أن إن " إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى "ما"، واللام بمعنى "إلا" ⁽⁶⁾، فقالوا: هذا لا نظير له في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير، في حين ذهب البصريون إلى أن إن " مخففة من الثقيلة، واللام بعدها لام التأكيد وقالوا: إنما قلنا إنها مخففة من الثقيلة لأننا وجدنا لها في كلام العرب نظيراً، فإننا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف إنَّ وإنَّ اختلقتا في بطلان عملها مع التخفيف، وقلنا إنَّ اللام لام التأكيد؛ لأن

(1) المصدر السابق، 21/1، 696/2.

(2) ينظر: مدرسة البصرة، ص 192. والأشباه والنظائر، 211/1.

(3) ينظر: الإنصاف، 17/1.

(4) نفسه، 20/1.

(5) الإنصاف، 21 / 1.

(6) ينظر: مغني اللبيب، 59/1.

لها أيضا نظيرا في كلام العرب، وكون اللام للتأكيد في كلامهم مما لا ينكر لكثرتة، فحكمنا على اللام بما له نظير في كلامهم (1).

واختلف النحاة كذلك في مسألة "الضمير في إياك وأخواتها"، فذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء لِيِيَاكُ، وإِيَّاهُ، وإِيَّايَ هي الضمائر المنصوبة، وأن "إِيَّا" عماد (*)، أما البصريون فقد استدلوا بهذه القاعدة لإثبات صحة ما ذهبوا إليه، وهو "أن إِيَّا" هي الضمير، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب، ودليلهم في ذلك هو إجماعهم على أن أحدهما ضمير منفصل، وهذا الأخير لا يجوز أن يكون على حرف واحد، فبطل أن تكون الكاف والهاء والياء هي الضمير المنفصل؛ لكونها على حرف واحد لأنه لا نظير له في كلامهم؛ فوجب أن تكون "إِيَّا" هي الضمير؛ لأنَّ لها نظيرا في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير (2)؛ ولهذا المعنى قالوا: إنَّ الكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب لأنها لو كانت معربة لكان إعرابها بالإضافة، ولا سبيل للإضافة هاهنا؛ لأنَّ الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها؛ لأنَّ الإضافة تراد للتعريف، والمضمر في أعلى مراتب التعريف؛ فلا يجوز إضافته إلى غيره، فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب" (3).

(1) ينظر: الإنصاف، 642/2. وشرح المفصل، 71/8.

(*) هو ضمير الفصل عند البصريين، ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن

الثالث هجري، عمادة شؤون المكتبات، السعودية، 1401هـ-1981م، ص 175.

(2) ينظر: الإنصاف، 696/2.

(3) الإنصاف، 696/2.

"ما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ولا يفتقر إلى غيره"⁽¹⁾:

من البصريين من استدل بهذه القاعدة لإثبات أن المصدر أصل الاشتقاق، بدليل اسميته والاسم يقوم بنفسه، ويستغنى عن الفعل وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى الاسم⁽²⁾، "وما يكون مفتقرا إلى غيره، ولا يقوم بنفسه، أولى بأن يكون فرعا مما لا يكون مفتقرا إلى غيره"⁽³⁾.

وفي ذلك بطلان ما ذهب إليه الكوفيون الذين قالوا بأن الفعل أصل الاشتقاق والفعل كما ثبت لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى غيره، وما استغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا، فكان بذلك المصدر (الاسم) أصلا للاشتقاق؛ لأنه أولى به من الفعل.

"الفروع أبدا تنحط عن درجة الأصول"⁽⁴⁾: لهذه القاعدة التوجيهية مرادفات منها:

✓ "الفرع يكون أضعف من الأصل"⁽⁵⁾،

✓ "حط الفروع على الأصول"⁽⁶⁾.

(1) المصدر السابق، 237/1.

(2) ينظر: نفسه، 237/2. وأسرار العربية، ص 172.

(3) أسرار العربية، ص 172.

(4) الإنصاف، 59/1، 65، 176/1، 178، 369/1.

(5) نفسه، 176/1.

(6) نفسه، 60/1، 716.

✓ "لا يجوز التسوية بين الأصل والفرع"⁽¹⁾.

استدل كل من البصريين والكوفيين بهذه القاعدة لإثبات صحة مذهبهم، أما البصريون فلإثبات أن الضمير في اسم الفاعل يجب إبرازه إذا جرى على غير من هو له؛ لأنَّ اسم الفاعل فرع عن الفعل في تحمل الضمير، والفعل يتحمل الضمير في كل حالة سواء إذا جرى على من له، أو إذا جرى على غير من هو له⁽²⁾.

فالضمير إنَّ يبرز إذا جرى الوصف على غير من هو له، سواء أُلبس نحو غلامٍ زيدٍ ضاربه هُ هُ وإذا كانت الهاء للغلام، أم لم يُلبس نحو غلامٍ هُنضاربه تَه هِي⁽³⁾، وهذا ليقع الفرق بين الأصل والفرع.

أما ابن الأنباري فقد استدل هو الآخر بهذه القاعدة لتوجيه الخلاف، فقال معترضاً على مذهب الكوفيين: "وأما قولهم إنَّ الإضمار في اسم الفاعل إنما كان لشبه الفعل، وهو يشابه الفعل إذا جرى على غير من هو له. قلنا: فلكونه فرعاً على الفعل وجب فيه إبراز الضمير هاهنا، لئلا يؤدي إلى التسوية بين الأصل و الفرع"⁽⁴⁾.

كما أن الكوفيين استدلوا بهذه القاعدة لإثبات أن إنَّ وأخواتها لا ترفع الخبر؛ لأنَّ الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل، فإذا كانت عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وبالتالي فهي أضعف منه؛ لأنَّ الفرع أبداً يكون

(1) المصدر السابق، 65/1، 229.

(2) ينظر: الإنصاف، 59/1.

(3) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد

محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 194/1.

(4) الإنصاف، 65 / 1.

أضعف من الأصل، فينبغي أن لا تعمل في الخبر تبعاً للقاعدة في حط الفروع عن الأصول لأننا لو أعملناه لأدى ذلك إلى التسوية بينهما (1).

أما البصريون فرأوا خلاف ذلك، فهذه الأحرف عندهم تعمل في الخبر لقوة مشابهتها للفعل؛ لأنها لا تقع إلا على الأسماء، وفيها معاني الترجي، والتمني، والتشبيه التي عباراتها الأفعال، وهي في القوة دون الأفعال (2)؛ فكان عملها عمل الفعل الذي لا بد له من مرفوع (فاعل) ومنصوب (مفعول به) إلا أن النصب هاهنا قُدِّم على الرفع؛ لأنَّ عمل "إن" فرع، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، فألزموا الفرع فرع؛ أي تم تقديم للمنصوب على المرفوع ليُعلم أنها حروف أشبهت الأفعال، وليست أفعالاً (3).

أما ابن الأنباري فقد استدل كذلك بهذه القاعدة لتوجيه هذا الخلاف، فبين فساد مذهب الكوفيين بقوله: "كونها إن" وأخواتها فرعا على الفعل في العمل لا يوجب ألا تعمل عمله، إقِّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، ويعمل عمله، على أن قد عملنا بمقتضى كونه فرعا، فإننا ألزماه طريقة واحدة، وأوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع، ولم نجوز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل، لئلا يجري مجرى الأصل، فلما أوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع، بان ضعف هذه الحروف (عن رتبة الفعل) ... فوق الفرق بين الأصل والفرع" (4).

ويقول كذلك: لو كان الأمر كما زعموا، لكان الاسم المبتدأ أولى بالرفع، فلما وجب نصبه بها، وجب رفع الخبر بها كذلك؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في

(1) ينظر: المصدر السابق، 1/ 176. وأسرار العربية، ص 150.

(2) ينظر: المقتضب، 1/ 108.

(3) ينظر: الإنصاف، 1/ 177-178. وأسرار العربية، ص 150.

(4) أسرار العربية، ص 150-151.

الأسماء النصب، ولا يعمل الرفع فما ذهبوا إليه يؤدي ترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز (1).

وبما أن الفروع كذلك تتحط عن درجة الأصول، وأن "لا" فرع على "إن" في العمل فإن "تتصب مع التتوين، وهي الأصل و "لا" فرع عليها، فنصبت هذه الأخيرة من غير تتوين (*)، لينحط الفرع عن درجة الأصل. وهذا رأي بعض النحويين إلا أن ابن الأنباري ردّ على هذه الطائفة من النحاة قائلاً: "إنّ الفرع ينحط عن درجة الأصل فيما كان من عمل الأصل، وذلك لأن التتوين ليس من عمل "إن" وإنما هو شيء يستحقه الاسم في الأصل، ولا خلاف بين النحويين أن التتوين ليس من عملها، وبما أنها هي الأصل والتتوين ليس من عملها فلا معنى لحذفه مع "لا" التي هي الفرع، لينحط الفرع عن درجة الأصل" (2). ثم بين بعد ذلك انحطاطها عن درجة "إن" في أربعة أوجه ذكرها (3).

"الأصل في الأسماء أن لا تعمل" (4):

استدل ابن الأنباري بهذه القاعدة لتوجيه الخلاف الذي وقع بين أصحاب البلدين حول مسألة رافع المبتدأ والخبر، فهو بهذه القاعدة رد على طائفة من البصريين حين قالوا: إن عامل رفع الخبر هو الابتداء والمبتدأ معا (والمبتدأ اسم) والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل، والابتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير فيه إلى

(1) ينظر: المصدر السابق، ص 151 .

(*) زعم السيرافي والزجاج أن اسم "لا" معرب، وقد ترك تتوينه للتخفيف، إلا أن ما ذهبوا إليه قد وصف بالضعف، ينظر: يحيى بن محمد الحكمي، الفكر النحوي للسيرافي من خلال شرح الرضي للكافية، دار الجنادرية، عمان، الأردن، ط1، 1430هـ-2009م، ص 49.

(2) الإنصاف، 1/367، 369.

(3) ينظر: نفسه، 1/369.

(4) الإنصاف، 1/46-47، 80.

ما له تأثير به لا تأثير له. كما رد على الكوفيين اعتبارهم أن المبتدأ والخبر يتزافان ولا خلاف أنهما اسمان على أصلهما في الاسمية والأصل في الأسماء أن لا تعمل (1).

فقد وجه الخلاف انطلاقاً من رأيه في كون الأصل في الأسماء أن لا تعمل، والمبتدأ والخبر كلاهما اسمان فكيف لكل واحد منهما أن يعمل في الآخر (2) وهو اسم.

فالأثر الذي خلفته هذه القاعدة هو أن عامل رفع الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ لا به، وهذا ما انتهى إليه ابن الأنباري حين قال: "لأنه لا ينفك عنه، ورتبته لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ، لا به كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لا بهما؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها، فكذلك هاهنا، الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ، إلا أنه عامل معه؛ لأنه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل" (3).

كما احتج البصريون بهذه القاعدة لإثبات صحة ما ذهبوا إليه وهو أن الناصب للمفعول هو الفعل وحده دون الفاعل، وذلك لأنهم أجمعوا على أن الفعل له تأثير في العمل أما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية (4).

واستدل ابن الأنباري كذلك بهذه القاعدة لتوجيه الخلاف القائم حول عامل النصب في المفعول، فردّ على الكوفيين اعتبارهم أن الناصب للمفعول الفعل والفاعل. وحثهم في ذلك أنه لا يكون إلا بعدهما؛ لأنّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، فقال: "هذا لا يدل

(1) ينظر: المصدر السابق، 48/1. وأسرار العربية، ص 76.

(2) ينظر: الإنصاف، 47/1.

(3) الإنصاف، 47 / 1.

(4) ينظر: نفسه، 80 / 1. وأسرار العربية، ص 85.

على أنهما العاملان فيه؛ فالفاعل اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل. والمفعول كذلك اسم، فإذا استويا في الاسمية، فليس عمل أحدهما في صاحبه أولى من الآخر، وإذا ثبت هذا وأجمعنا على أن الفعل له تأثير، فدل على أن العامل هو الفعل فقط" (1).

فبهذه القاعدة استطاع ابن الأنباري أن يثبت أن رافع الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ، لا بالمبتدأ وحده كما ذهب إليه الكوفيون، أو بالابتداء والمبتدأ معا كما ذهب إليه بعض البصريين لأنَّ المبتدأ اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل، كما أنه أثبت بهذه القاعدة أن العامل في المفعول هو الفعل وحده؛ لأنَّ الفاعل اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهذا ما ذهب إليه البصريون كذلك.

وكرر على من قال من البصريين أن رافع الخبر هو الابتداء والمبتدأ معا فنقول: كيف لمعمول من عاملين، والأصل كما يقول النحاة أنه لا يدخل عامل على عامل.

"الأصل في العمل للأفعال" (2):

استدل البصريون بهذه القاعدة لإثبات جواز تقديم خبر "ليس" عليها بدليل إلحاق الضمائر بها وتاء التانيث الساكنة. ويقولون: بما أنها فعل فيجوز ذلك، هذا من جهة ومن جهة أخرى أنها تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة، كالأفعال المتصرفة، فوجب كما يقولون جواز تقديم معمولها عليها (3).

إلا أنَّ ابن الأنباري رأى خلاف ذلك، فما قالوا به: إنما دليل على جواز إعمالها؛ لأنَّها فعل، والأصل في الأفعال أن تعمل، ولا يدل على جواز تقديم معمولها على حدِّ

(1) الإنصاف، 80/1. وأسرار العربية، ص 85.

(2) الإنصاف، 162/1.

(3) ينظر: نفسه، 162/1.

قوله؛ لأنَّ تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه، و"ليس" فعل غير متصرف، فلا يجوز تقديم معموله عليه (1).

ويقول كذلك: "فنحن عملنا بمقتضى الدليلين، فأثبتنا لها أصل العمل، لوجود أصل الفعلية، وسلبناها وصف الفعلية، وهو التصرف؛ فاعتبرنا الأصل بالأصل والوصف بالوصف، والذي يشهد بصحة ذلك الأفعال المتصرفة نحو ضرب، وقتل، وشتم، فإنها لما كانت أفعالاً متصرفة أثبت لها أصل العمل ووصفها؛ فجاز إعمالها، وجاز تقديم معمولها عليها نحو عمراً ضرب زيداً" وكذلك سائرهما، والأفعال غير المتصرفة نحو عسى ونعم وبئس وفعل التعجب خصوصاً على مذهب البصريين، فإنها لما كانت أفعالاً غير متصرفة أثبت لها أصل العمل فجاز إعمالها، وسُلبت وصف العمل؛ فلم يجرز تقديم معمولها عليها فكذلك هاهنا" (2).

افخلاف لم يقع في القاعدة، وإنما في جواز تقديم خبر "ليس" عليها، فما قدمه البصريون من عملها في الأسماء دليل على جواز إعمالها لا على تقديم خبرها عليها؛ لأنَّ هذه الأخيرة تقتضي تصرف الفعل في نفسه، وهذا لا خلاف فيه بين النحاة، وبغياب التصرف لم يجرز تقديم خبرها عليها على الرغم من أنها فعل، والأصل في العمل للأفعال.

(1) المصدر السابق، 163/1.

(2) الإينصاف، 163-164/1.

"الأصل في كل حرف أي يكون دالا على ما وضع له في الأصل"⁽¹⁾:

اختلف النحاة في معنى "أو"، فذهب الكوفيون إلى أنها تكون بمعنى الواو، وبمعنى: بل، وذهب البصريون إلى خلاف ذلك⁽²⁾، فقالوا: إنَّ "أو" لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعنى "بل" وذلك لأنَّ الأصل فيها أن تكون لأحد الشئيين، بخلاف الواو وبل، لأنَّ الواو معناها الجمع بين الشئيين، و "بل" معناها الإضراب⁽³⁾، وكلاهما مخالف لمعنى "أو"، ولأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وُضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر⁽⁴⁾.

واختلفوا كذلك في معنى "الشرطية"، فذهب الكوفيون إلى أنها بمعنى إذ، وهذا بخلاف ما ذهب إليه البصريون الذين استدلوا بهذه القاعدة لبيان فساد ما ذهب إليه الكوفيون فقالوا: "أجمعنا على أن الأصل في إن" أن تكون شرطا، والأصل في إذ أن تكون ظرفا، والأصل في كل حرف أن يكون دالا على ما وُضع له في الأصل"⁽⁵⁾.

ولأنَّ الأصل في كل حرف أن يكون دالا على ما وُضع له استطاع البصريون أن يثبتوا أن الأصل في إن" أن تكون للشرط، لا معنى لـ إذ" فيها. ولأنَّ الأصل في "أو" أن تكون لأحد الشئيين على الإبهام، وهذا بخلاف معنى الواو، وبل، ووافقهم ابن الأنباري في ذلك، والذي بين فساد ما احتج به الكوفيين لإثبات صحة مذهبهم.

(1) المصدر السابق، 481/2، 634.

(2) ينظر: نفسه، 478 /2.

(3) نفسه، ص 480-481. والمقتضب، 148/1-150. وابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح:

عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ-1986م، 332/1.

(4) الإنصاف، 481/1.

(5) نفسه، 634/2. وينظر: شرح المفصل، 96/4.

"عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال"⁽¹⁾:

استدل ابن الأنباري بهذه القاعدة لتوجيه الخلاف القائم حول مسألة علة رفع الفعل المضارع، فرد بذلك على الكوفيين قولهم في الرد على البصريين: "أنه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لوجب نصبه إذا كان الاسم منصوبا، كقولك إن زيد يقوم" لأنه قد حل محل الاسم، إذا كان منصوبا، وهو قائما..."⁽²⁾.

فقال: "إنما لم يكم منصوبا أو مجرورا إذا قام مقام اسم منصوبٍ أو مجرور؛ لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وهذا فعل؛ فلماذا لم يكن عامل الاسم عاملا فيه"⁽³⁾.

فهذه القاعدة استطاع ابن الأنباري أن يضعف مذهب الكوفيين^(*)، وذلك في اعتبارهم أن الفعل المضارع يرتفع لتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة، منصفا البصريين القائلين بأنه يرتفع لقيامه مقام الاسم.

كما استدل الكوفيون كذلك بهذه القاعدة لإثبات أن "كي" لا يجوز أن تكون حرف خفض على خلاف البصريين؛ لأنها من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض؛ لأن هذا الأخير من عوامل الأسماء، ودليلهم على أنها لا تكون حرف خفض هو: دخول اللام عليها، كقولك: "جئتك لكي تفعل هذا. وقلوا: لأن"

(1) الإنصاف، 553/2، 571.

(2) نفسه، 551/2.

(3) نفسه، 553 / 2.

(*) اختلف مذهب الكوفيين كذلك، فهذا الكسائي ذهب إلى أنه يرتفع بالزوائد في أوله، لكن أعترض على هذا الرأي كذلك بقاعدة توجيهية أخرى وهي: "كل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه فإنه يعمل". ينظر: الإنصاف، 298/1، وعلل النحو، ص 306، واللباب، 19/2، والجني الداني، ص 26، وائتلاف النصر، ص 127.

هذه اللام على أصلكم (أي البصريين) حرف خفض وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض (1).

فبهذه القاعدة رد الكوفيون على البصريين اعتبارهم إيها حرف جر، إلا أن ابن الأنباري رد ذلك على الكوفيين قولهم: إن "كي" من عوامل الأفعال، فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء. فقال: "هذا الحرف من عوامل الأفعال في كل الأحوال، أو في بعض الأحوال؟ فإن قلت في كل الأحوال فلا نسلم، وإن قلت في بعض الأحوال فنسلم؛ وهذا لأن "كي" على ضربين: أحدهما: أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعال، كما ذكرتم، وذلك إذا دخلت عليها اللام. والثاني: أن تكون حرف جر، كاللام نحو: كَيَّ تَكْرَمِي" ف "كي" هنا حرف جر بمنزلة اللام، والفعل بعدها منصوب بتقدير "أن" كما هو منصوب بعد اللام بتقدير "أن" وحذفت فيهما طلباً للتخفيف" (2).

"عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال و عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء" (3):

استدل الكوفيون بهذه القاعدة لإثبات أن "إن" المخففة من الثقيلة لا تعمل في الاسم؛ وذلك لأنها من عوامل الأفعال، كما أن "إن" المشددة من عوامل الأسماء، فينبغي

(1) ينظر: الإنصاف، 2/ 570-571 .

(2) الإنصاف، 2/ 574 .

(3) الإنصاف، 1/ 196، 2/ 598، وقد ذكر سيويوه هذه القاعدة في باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء فقال: "اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتتصبها لا تعمل في الأسماء، كما أن حروف الأسماء التي تتصبها لا تعمل في الأفعال..."، الكتاب، 3/ 5، 10. كما أن ابن يعيش في شرحه للمفصل قال: "اعلم أن ما حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال وقياسه أن لا يعمل شيئاً؛ وذلك لأن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء..."، شرح المفصل، 1/ 108.

أن لا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال (1).

إلا أن ابن الأنباري قد بين اختلال هذا الاستدلال فقال: "إذا قدرنا أنها مخففة من الثقيلة فهي من عوامل الأسماء، وإذا لم نقدر ذلك فليست من عوامل الأسماء، و"إن" الخفيفة في الأصل غير "إن" المخففة من الثقيلة؛ لأنَّ تلك الخفيفة من عوامل الأفعال، وهذه المخففة من الثقيلة من عوامل الأسماء" (2)، والخلاف كما يقول لم يقع في "إن" الخفيفة في الأصل، وإنما وقع في "إن" المخففة من الثقيلة.

فظاهر الخلاف أن النحاة اختلفوا في "إن" المخففة من الثقيلة أهي من عوامل الأسماء أم أنها من عوامل الأفعال، ولم يختلفوا في القاعدة. فكان مذهب الكوفيين أنها من عوامل الأفعال، وهذا ما يحيلهم إلى عدم إعمالها النصب في الاسم، أما البصريون فقد ذهبوا إلى خلاف ذلك؛ أي إلى إعمالها النصب في الاسم، وبالتالي فهم يعدونها من عوامل الأسماء. وهذا ما قال به ابن الأنباري كذلك.

ويستدل البصريون كذلك بهذه القاعدة لإثبات أنَّ الفعل بعد "حتى" ينصب بـ "أن" المقدر، وذلك لأنهم أجمعوا على أنَّ "حتى" من عوامل الأسماء، وإذا كانت كذلك فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال؛ لأنَّ عوامل الأسماء لا تكون من عوامل الأفعال، كما أن عوامل الأفعال لا تكون من عوامل الأسماء، وإذا ثبت ذلك كما يقولون وجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير "أن" (3). وقلوا: وإنما وجب تقديرها دون غيرها؛ لأنها مع الفعل

(1) ينظر: الإنصاف، 195/1-196.

(2) الإنصاف، 208/2.

(3) ينظر: نفسه، 598/2.

بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر، وهي أم الحروف الناصبة للفعل؛ فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها" (1).

"رتبة العامل قبل رتبة المعمول" (2):

استدل ابن الأنباري بهذه القاعدة لتوجيه الخلاف بين البصريين والكوفيين حول مسألة رافع المبتدأ والخبر، فرد على الكوفيين قولهم بالترافع؛ أي كل منهما يعمل في الآخر، فقال: ذلك محال؛ لأنَّ العامل سبيله أن يقدر قبل رتبة المعمول، وإذا قلنا بترافعها وجب أن يكون كل واحدٍ منهما قبل الآخر، وذلك محال وما يؤدي إلى المحال محال (3).

استدل البصريون كذلك بهذه القاعدة لإثبات صحة مذهبهم، وذلك حين أجازوا تقديم خبر المبتدأ عليه؛ وذلك لأنه جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم، ومثال ذلك قول سيبويه: "تميمي أنا" (4).

وبالتالي فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه، لما جاز تقديم معمول خبره عليه؛ لأنَّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، كما يضربون مثالا آخر وذلك بقولهم: ألا ترى أنك لو قلت: القتال زيداً حين تأتي" فنصبت زيداً بـ "تأتي" لم يجز؛ لأنه لا يجوز أن تقدم "تأتي" على "حين" فتقول: "القتال تأتي حين". فلو كان تقديم خبر المبتدأ ممتنعاً، كما امتنع هاهنا تقديم الفعل لامتناع تقديم معموله على لمبتدأ؛ لأنَّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، لأنَّه تبع له فلا يفوته في التصرف، بل أجمل أحواله أن يقع موقعه؛ إذ لو

(1) الإنصاف، 598/2.

(2) نفسه، 48/1، 67، 236،

(3) ينظر: نفسه، 48/1.

(4) الكتاب، 127/2.

قلنا أنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المعمول، ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيّد، فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيّد، ذلك عدول عن الحكمة، وإذا ثبت بهذا جواز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ، فلأن يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه أولى؛ لأنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول، وهذا لا إشكال فيه (1).

كما استدل بعض الكوفيين بهذه القاعدة لإثبات أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، وحجتهم في ذلك أنّ الفعل يعمل في المصدر، وذلك نحو قولك *ضربتُ* *ضرباً* "فتنصب *ضرباً* ب*ضربتُ*، فوجب أن يكون هذا الأخير فرعاً له؛ لأنّ رتبة العامل قبل المعمول (2).

أما ابن الأنباري فقد رد على الكوفيين اعتبارهم هذا فقال: كون الفعل يعمل في المصدر لا يدل على أنه أصل له، فإذا أجمعنا على أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال، ولا شك أن الحروف ليست أصلاً للأسماء والأفعال، فكذلك ها هنا (3).

هذا من جهة ومن جهة أخرى قال الكوفيون كذلك: إنّ المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، ودليلهم في ذلك أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل، وقالوا: لا شك أن رتبة الم و كَد قبل رتبة الم و كَد (4).

(1) ينظر: الإنصاف، 1/ 67-68. والسيوطي، المطالع السعيدة في شرح الفريدة، تح: نبهان ياسين حسين، الجامعة المستنصرية، 1977، 256/1.

(2) ينظر: الإنصاف، 236/1.

(3) نفسه، 1/ 24. وأسرار العربية، ص 175.

(4) الإنصاف، 236/1. وأسرار العربية ص 173.

إلا أن ابن الأنباري ردَّ على ذلك بقوله: "هذا لا يدل على الأصالة والفرعية، بدليل أنك إذا قلت جاءني زيدٌ زيدٌ ورأيتُ زيداً زيداً ولمررتُ بزيدٍ زيدٍ فإنَّ زيداً الثاني يكون توكيدا للأول في هذه المواضع كلها، وليس مشتقا من الأول، ولا فرعا عليه (1).

وقد واجهت هذا الأصل -رتبة العامل قبل رتبة المعمول- حالات استعصت عليه، دفعت النحاة إلى التوجيه والتعليل والتأويل (2).

"الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً" (3):

استدل البصريون بهذه القاعدة لإثبات صحة مذهبهم، وهو أن الاسم بعد "لولا" يرتفع بالابتداء (4)، وهذا خلافا للكوفيين الذين قالوا: بأنه يرتفع بـ "لولا". أما البصريون فعملوا ذلك بقولهم إنَّ الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً (5). فالحروف أنواع منها ما هو مختص بالأسماء فيعمل فيها كحروف الجر، ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها كحروف الجزم، ومنها ما لا يختص بالأسماء ولا الأفعال فلا يعمل شيئاً كهل، كقولك: هل زيدٌ أخوك (6). و"لولا" لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل، كما قد تدخل على الاسم، احتجوا بقول الشاعر:

(1) ينظر: الإنصاف، 1/ 240. وأسرار العربية، ص 175.

(2) ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1406هـ/1986م، ص 262.

(3) الإنصاف، 1/ 73، 165/1، 371، 573/2.

(4) ويوافقهم في ذلك صاحب مغني اللبيب والذي قال فيه: وليس المرفوع بعد "لولا" بفعل محذوف، ولا بلولا لنيابتها عنه، ولا بها أصالة، خلافا لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء. ينظر: مغني اللبيب، 1/ 288.

(5) ينظر: الإنصاف، 1/ 73، وشرح المفصل، 1/ 96.

(6) ينظر: أوضح المسالك، 1/ 25-27.

قالت أمانة لما جئت زائرهم لارم يات ببعض الأسهم السود .

لادر درك إني قدرم يتهم لولا حدت ولا عذري لمحدود (1).

فقلوب: حدت " فأدخلها على الفعل؛ فدل على عدم اختصاصها، فوجب أن لا تكون عاملة وإذا لم تكن كذلك وجب أن يكون الاسم بعدها مرفوعا بالابتداء. فالبصريون بهذه القاعدة توصلوا إلى أن "لولا" غير عاملة وبالتالي فالاسم بعدها مرفوع بالابتداء (2).

أما ابن الأنباري فقد استدل بنفس القاعدة لتوجيه هذا الخلاف بقوله ردا على البصريين: نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا، ولكن لا نسلم أن "لولا" غير مختص، وأما استشهادهم بالبيت الشعري، فـ "لولا" هنا ليست مركبة مع "لا" كما هي مركبة مع "لا" في قولك: لولا زيد لأكرمك وإنما "لو" حرف باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره، و "لا" معها بمعنى "لم" لأن "لا" مع الماضي بمنزلة "لم" مع المستقبل، فكأنه قال: قد رميتهم لو لم أحد، وهذا كقوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ [سورة البلد: الآية 11] أي لم يفتح العقبة، فكذلك ها هنا قولهم: حدت " لولا" أي لو لم أحد، فدل على أن "لولا" هذه ليست "لولا" التي وقع الخلاف فيها؛ لأنها مختصة بالأسماء دون الأفعال، فوجب أن تكون عاملة (3).

كما استدل الكوفيون كذلك بهذه القاعدة لإثبات أن "ما" الحجازية لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض؛ وذلك لأن القياس فيها أن لا تكون عاملة لبنة؛ لأن الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا، وهي غير مختصة فقد تدخل على

(1) من البسيط وهما للجموح الظفرى، و من شواهد خزانة الأدب، 462/1.

(2) ينظر: الإنصاف، 74/1.

(3) نفسه، 78-74 / 1.

الاسم نحو: "ما زيناؤم" وقد تدخل على الفعل نحوما "يقوم" زيد، فلما كانت مشتركة بينهما، وجب أن لا تعمل؛ ولهذا كانت مهملة في لغة بني تميم (1) وهو القياس وإنما عملها أهل الحجاز؛ لأنهم شبهوها بـ "ليس" من وجهة المعنى، وهو شبه ضعيف فلا تقوى على العمل في الخبر كما عملت "ليس؛ لأن "ليس" فعل و "ما" حرف والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوبا بـ "ما" بحذف حرف الخفض؛ لأن الأصل "ما زيد بقائم"، فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا (2).

كما استدل البصريون كذلك بهذه القاعدة لإثبات أن واو رب لا تعمل وإنما العمل لـ رب مقدر؛ وذلك لأن الواو حرف عطف بدليل أنه يجوز ظهورها معها، نحو: ورب بلد. وحرف العطف لا يعمل شيئا؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا، وحرف العطف غير مختص، فوجب أن لا يكون عاملا، وإذا لم يكن كذلك وجب أن يكون العامل رب مقدر. (3).

واستدل ابن الأنباري (4) كذلك بهذه القاعدة لتوجيه الخلاف حول هذه المسألة، فوقف بذلك موقف البصريين قائلا: إن الواو حرف عطف ليست نائبة عن رب ولا

(1) المصدر السابق، 165/1. وأسرار العربية، ص 143-144. ومحمد محي الدين عبدالمعتمد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2009، 240/1-241.

(2) ينظر: الإنصاف، 165/1. وأسرار العربية، ص144.

(3) ينظر: الإنصاف، 1/ 377 وأبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد

ورمضان عبد التواب، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م، 1747/4.

(4) أضف إلى ذلك استدلاله بهذه القاعدة للرد على الكوفيين قولهم بأن لام "كي" هي الناصبة للفعل بعدها من غير

تقدير "أن". فقالهاؤها غير مختصة، وإذا بطل الاختصاص بطل العمل. ينظر: الإنصاف، 573/2.

عوضاً عنها وإذا ثبت ذلك ينبغي أن لا تكون عاملة، فدل على أن النكرة بعدها مجرورة بتقدير رب⁽¹⁾.

"الحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما"⁽²⁾:

اختلف النحاة في عامل النصب في المستثنى نحو: "قام القوم لإزيداً"، فذهب المبرد إلى أن العامل فيه "إلا"⁽³⁾، ووافقه في ذلك الزجاج من البصريين⁽⁴⁾، أما الفراء فقد ذهب إلى أن "إلا" مركبة من "إن" و"لا". فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ"إن"، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ"لا"⁽⁵⁾، وحكي عن الكسائي أنه قال: ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول⁽⁶⁾. وهناك من البصريين من استدل بهذه القاعدة لإثبات صحة مذهبهم وهو "أن العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسط إلا"⁽⁷⁾. ذلك أن الفعل وإن كان لازماً في الأصل إلا أنه قوى بـ"إلا" فتعدى إلى المستثنى، كما تعدى الفعل بحرف الجر؛ إلا أن "إلا" تعمل وإن كانت معدية كما يعمل حرف الجر؛ لأن "إلا" حرف يدخل على الاسم والفعل المضارع، نحو قولكنا "زيدٌ إلا يقوم"، وما عمرو إلا يذهب⁽⁸⁾، والحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما⁽⁸⁾.

(1) الإنصاف، 1/ 371.

(2) نفسه، 1/ 262.

(3) ينظر: الإنصاف، 1/ 261. والمقتضب، 4/ 390. وشرح التصريح، 1/ 541. والارتشاف، 3/ 1506.

(4) ينظر: الإنصاف، 1/ 261. والارتشاف، 3/ 1506. وأسرار العربية، ص 201.

(5) ينظر: الإنصاف، ص 261. وأسرار العربية، ص 201.

(6) ينظر: الارتشاف، 3/ 1506.

(7) الكتاب، 2/ 310، والارتشاف، 3/ 1506، وشرح التصريح، 1/ 541.

(8) المقتصد، 1/ 85-86.

وعدم العمل لا يدل على عدم التعدية، وذلك قياساً على الهمزة والتضعيف فهما يعدّيان وليسا عاملين، وكنصب الاسم في باب المفعول معه، نحو "استوى الماء والخشبة" فالاسم نُصب بالفعل المتقدم بتقوية الواو؛ فإنها قوت الفعل، فأوصلته إلى الاسم، فنصبه، فكذلك هامنا (1).

فالبصريون استطاعوا أن يثبتوا صحة مذهبهم، وهو أن العامل في المستثنى هو الفعل دون "إلا"، لأنّ هذه الأخيرة غير عاملة؛ وذلك لعدم اختصاصها، فالحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما.

"لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه" (2):

استدل كل من البصريين وابن الأنباري بهذه القاعدة، أما البصريون فلا يثبتون أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعداين^٥ "الشرطية نحو قولك إن زيد أتاني آتة" فإنه يرتفع بتقدير فعل (3)، والتقدير فيه إن أتاني زيد، والفعل المظهر تفسير لذلك المقدر؛ وذلك لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملاً فيه؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقى الاسم بلا رافع، وذلك لا يجوز، فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر (4).

أما ابن الأنباري فلتوجيه الخلاف القائم حول هذه المسألة، رد على الكوفيين تجويزهم تقديم المرفوع بعداين^٥ "الشرطية من غير تقدير فعل. فقالوا: لقوتها؛ لأنها الأصل

(1) ينظر: الإنصاف، 1/ 262.

(2) الإنصاف، 2/ 216.

(3) نفسه، 2/ 616. وينظر: الكتاب، 1/ 263. والمقتضب، 2/ 77. وائتلاف النصر، ص 129.

(4) ينظر: الإنصاف، 1/ 216.

في باب الجزاء، فقال: نسلم أن إن^١ " هي الأصل في باب الجزاء، ولكن هذا لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه وهذا لا يجوز؛ لأنه لا نظير له في كلامهم، فوجب أن يكون منصوباً بتقدير فعل، ويكون الفعل الظاهر مفسراً له (1).

وهو مذهب البصريين، فابن الأنباري استطاع بهذه القاعدة أن يثبت صحة ما ذهب إليه البصريون. أضاف إلى ذلك قوله: "بلى لما كانت إن^٢" هي الأصل اختصت بجواز تقديم المرفوع بتقدير فعل مع الفعل الماضي خاصة، دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازى بها؛ لأنها هي الأصل، وتلك الأسماء والظروف فرع عليها، والأصل يتصرف ما لا يتصرف الفعل" (2).

فقد استدلت بقاعدة أخرى "الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفوع"⁽³⁾، وهذا كما سبق الذكر للرد على الكوفيين تجويزهم تقديم المرفوع بعد إن^٤ " الشرطية من غير تقدير فعل، وهذا قياساً على "همزة الاستفهام لما كانت هي الأصل في حروف الاستفهام جاز فيها ما لم يجر في غيرها من حروف الاستفهام" (4).

(1) المصدر السابق، 216/2.

(2) الإنصاف، 617/2.

(3) نفسه، 217/2.

(4) نفسه، 217/2.

"قد يستغنى ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في المذكور دلالة على المحذوف"⁽¹⁾:

استدل ابن الأنباري بهذه القاعدة وذلك لتوجيه الخلاف القائم حول مسألة أي الفعلين أولى بالعمل في التنازع، نحو: أرمني وأكرمت زيدا، وأكرمت وأكرمني زيدٌ .

فردَّ بذلك على مذهب الكوفيين، والقائل بإعمال الفعل الأول أولى؛ وقولهم بذلك لما رأوه من إعمال الثاني الذي يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر⁽²⁾ . وقالوا كذلك: هذا لا يجوز في كلام العرب. فردَّ قائلًا: إنَّما جوزنا الإضمار قبل الذكر؛ لأنَّ ما بعده يفسره؛ لأنَّهم يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض، إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب، قال تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [سورة الأحزاب: الآية 35] فلم يعمل الآخر فيما أُعمل فيه الأول، استغناء عنه بما ذكره قبل، ولعلم المخاطب [كذلك] أنَّ الثاني قد دخل في حكم الأول"⁽³⁾.

(1) المصدر السابق، 93/1.

(2) ينظر: نفسه، 83/1، 87. وابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى تح: محمد محي الدين عبد

الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2004م، ص 177.

(3) الإنصاف، 93 / 1.

ثانيا: من قواعد العدول.

ونقصد بالعدول: العدول عن الأصل، فهو في الاصطلاح النحوي: "من عدل، أي خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى" (1).

ومن القواعد الخاصة بالعدول عن الأصل في "الإنصاف" نجد:

"العدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له" (2):

استدل البصريون كذلك بهذه القاعدة، وذلك للرد على الكوفيين اعتبارهم أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه، سقطت ألفه في التثنية، فقالوا في تثنية "قَرَى"، وَقَهْ قَرَى: "وَزَلَانَ حًا وَقَهْ قَرَى" (3)، وذهبوا أيضا فيما طال من الممدود إلى حذف الحرفان الآخران، فأجازوا في قاضِ عاء، وحادثِ ياقاضِ عانِ، وحادثِ يانِ. أما البصريون فرأوا خلاف ذلك، أي لا يجوز حذف شيء منهما؛ لأنَّ التثنية إنما وردت على لفظ واحد، والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له فينبغي إذن أن لا يحذف منه شيء، قَلَّتْ حروفه أو كثرت، ويحتجون كذلك بما قالت العرب، فهي لم تحذف فيما كثرت حروفه، كما حذف فيما قلت حروفه، فقالوا في تثنية "جمادى": "جماديين" من غير حذف (4). وقال الشاعر:

.....شَهْرِي رَيْرِ بَيْعٍ وَجَمَادِي يَدِي نَهْ (5).

(1) التعريفات، ص 153.

(2) الإنصاف، 755/2.

(3) أوضح المسالك، 299/4.

(4) ينظر: الإنصاف، 755-754/2.

(5) من الرجز، عن قطرب لامرأة من فقفس وهو بأكمله:

فسوته لا تنقضني شهريني رَيْرِ بَيْعٍ وَجَمَادِي يَدِي نَهْ

وهو من شواهد خزنة الأدب، 456/7، وشرح المفصل، 142/4.

فتنوا ذلك على تمام الاسم على الأصل من غير حذف؛ لأنَّ العدول كما قلنا عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له.

أما ابن الأنباري فبالقاعدة نفسها يوجه الخلاف القائم حول هذه المسألة، وذلك من خلال رده على الكوفيين بقوله: كثرة الحروف لا تكون علة للحذف، وإنما يجد ذلك في ألفاظ يسيرة، نُقلت عنهم على خلاف الأصل والقياس، فيجب الاقتصار على تلك المواضع، ولا يقاس عليها؛ إذ ليس الحذف للكثرة قياساً مطرداً؛ وإذا وجب الاقتصار على ما نُقل عنهم من الحذف للكثرة بطل أن الحذف لها هنا للكثرة؛ لورود النقل بخلافه" (1).

"كثرة الاستعمال تجيز الخروج عن الأصل" (2):

تعد هذه القاعدة إحدى الأصول الكوفية (3)، والتي قد ترد بعبارات أخرى منها: كثرة الاستعمال تجيز ترك القياس والخروج على الأصل، وكثرة الاستعمال تجيز الحذف. واستدل بها ابن الأنباري لتوجيه الخلاف القائم حول مسألة اللام الأولى من لعلّ "أهي زائدة أم أصلية؟"، فرد بذلك على البصريين اعتبارهم إياها زائدة بحكم أنهم وجدوا الكوفيين يستعملونها كثيراً في كلامهم عارية من اللام، فقال: "إنما حذف اللام من لعلّ" كثيراً في أشعارهم؛ لكثرتها في استعمالهم، ولهذا تلعبت العرب بهذه الكلمة، فقالوا: لعلّ، نولَعَوْلَعَنَّ، وعَنَّ، ووغنّ... فلما كثرت هذه الكلمة في استعمالهم، حذفوا اللام؛ لكثرة الاستعمال" (4)،

(1) الإنصاف، 757-758.

(2) نفسه، 225/1، 528/2، 540.

(3) مدرسة البصرة، ص 187.

(4) الإنصاف، 224/1-225.

وقال كذلك: "وكان حذف اللام أولى من العين؛ لأنه لو حذف العين لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات، وهذا ما يؤدي إلى الاستئصال" (1).

وما أعابه كذلك ابن الأنباري على البصريين في هذه المسألة، أنهم اعتبروا اللام الأولى من لعل " زائدة انطلافاً من استعمال الكوفيين لها في أشعارهم، مع أنهم لا يقولون بصحة مذهبهم، فكيف يجوز لهم أن يقيسوا عليه.

واستدل الكوفيون كذلك بهذه القاعدة لإثبات أن فعل الأمر معرب مجزوم، وذلك أن الأصل فيه للمُ وَاَجَاهِ فِي نَطْوَعٍ لَ لَ لتفعل، كقولهم في الأمر لِلغَائِبِ فَعَلْ (2). وعلى ذلك ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم: ﴿لَوْ بِشِدْوِ كَةِ أَيُّ رُ، رَهُ . فثبت أن صل أفئ الأمر للمُ وَاَجَاهِ فِي كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب فاستنقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف، وقاسوا هذا على قولهم أَيْشٍ " والأصل: أي شيء، وكقولهم بِمِ صَبَاحًا " والأصل فيه أنعم صباحاً، فقد حذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال، فكذلك هاهنا حذفوا اللام لكثرة الاستعمال (4).

أما ابن الأنباري فقد رد على الكوفيين فقال: " لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله؛ لأنَّ الحذف لكثرة الاستعمال، إنما يختص بما يكثر في الاستعمال بدليل أنهم قالوا في أي شيء " أي شيءٍ فحذفوا هنا

(1) المصدر السابق، 2/ 225.

(2) ينظر: نفسه، 1/ 524.

(3) محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، تح: محمد علي قطب وهشام البخاري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1426هـ-2006م، رقم الحديث 134، (كتاب الصلاة).

(4) ينظر: الإنصاف، 2/ 528.

لكثرة الاستعمال، ولم يقولوا فَيَّيَّ سَدَّيَّ ءَأَيُّسٍ لِقلة استعماله، وَقَلَمُوا: صَدَّ بَادًا " في: اذْءَمَّ صَدَّ بَادًا؛ لكثرتة، ولم يقولوا " بَادًا " في انعم بالا؛ لقلته" (1).

وقال كذلك: " فلما حذفت اللام وحرف المضارعة في محل الخلاف من جميع الأفعال التي تكثر في الاستعمال، والتي نقلت في الاستعمال كذلك، دل على أن ما ادَّعوه من التعليل ليس عليه تعويل... وعلّة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة، فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة، وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتا؛ ولهذا كان الفعل في قوله صلوات الله عليه... معربا؛ لوجود حرف المضارعة. ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف وإذا دُفِ حرف المضارعة -وهو علة وجود الإعراب فيه- قد زالت، فإذا زالت العلة زال حكمها، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معربا" (2). وهو ما ذهب إليه البصريين.

"الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل الاستدلال به" (3):

استدل ابن الأنباري بهذه القاعدة لتوجيه الخلاف القائم بين البصريين والكوفيين حول مسألة "هل يكون للاسم المحلى بأل صلة كصلة الموصول؟" فردَّ بذلك على الكوفيين مذهبهم حين قالوا: الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وُصل كما يوصل بالذي، واحتجوا بقول الشاعر:

عَمِيرٌ لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلُهُ وَأَقْعُدُ فِي يَفَائِهِ بِالْأَصَائِلِ (4).

(1) الإنصاف، 2/ 540-541.

(2) نفسه، 2/ 541.

(3) نفسه، 2/ 726.

(4) من الطويل، لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين، 1/ 142، وهو من شواهد خزنة الأدب 4/ 484.

فقالوا: لأنت مبتدأ، خبره "البيت"، و"أكرم" صلة الخبر الذي هو البيت، وهذا كثير في استعمالهم. فقالين " ما احتجوا به لا حجة لهم فيه؛ لأن "أكرم" خبر آخر للمبتدأ "أنت"، وهذا كقولك: هذا حلو حامض، فـ "حلو" خبر المبتدأ الذي هو "هذا". وحامض خبر آخر، والمعنى أنه قد جمع الطَّيِّين⁽¹⁾، ونحوه قول الشاعر:

مصيّفمقيظ مشتّى

من يك ذا بت فهذا بتّى

سدّ ودّ جادٍ من فاج الدشت⁽²⁾.

تخذته من نجات ستّ

فبتّى "خبر المبتدأ "هذا"، و"مصيّف" خبر ثانٍ، و"مقيظ" خبر ثالث، و"مشتّى" خبر رابع، وإذا جاز أن يكون له أربعة أخبار لجاز أن يكون له خبران⁽³⁾.

كما قال إن "البيت" مبهما، لا يدل على معهود، و"أكرم" وصف له فكأنه قال (الشاعر): لأنت بيت أكرم أهله، كما يقال: إني لأمرك بالرجل غيرك، ومثلك، وخير منك، فيكون: "غيرك، ومثلك، وخير منك" أوصافا للرجل؛ لأنه لما كان مبهما، لا يدل على معهود، فكأنه قال: "إني لأمرك برجل غيرك، ومثلك، وخير منك". ويحتمل أيضا أن يكون التقدير فيه لأنت البيت الذي أكرم أهله، فحذف الاسم الموصول للضرورة وإذا كان يحتمل هذه الوجوه من الاحتمالات بطل الاحتجاج به فلا يكون فيه حجة⁽⁴⁾.

فالكوفيون جعلوا من "أكرم" صلة "للبيت"؛ لأن الاسم الظاهر عندهم إذا كانت فيه الألف واللام وصل مك يوصل بالذي إلا أن ابن الأنباري أبطل ما احتجوا به؛ لأن ما

(1) ينظر: الإنصاف، 724/2.

(2) من أرجوزة لرؤية في ملحقات ديوانه، ص 189، وبلا نسبة في الكتاب، 48/2.

(3) ينظر: الدور اللوامع، ص 78.

(4) ينظر: الإنصاف، 726-725/2.

اعتبروه صلة للخبر يحتمل عدة احتمالات، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل الاستدلال به.

"من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل" (1):

"ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل" (2):

استدل البصريون بهاتين القاعدتين لإثبات أن "كم مفردة موضوعة للعدد؛ لأنّ الأصل فيها هو الأفراد، والتركيب فرع، على حد قولهم فمن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، بخلاف الكوفيين الذين خرجوا عن الأصل، ومن خرج عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل وذلك لأنهم اعتبروا "كم مركبة لأنّ الأصل فيها "ما" زيدت عليها الكاف، وهذه في نظر ابن الأنباري دعوى مجردة من الدليل والمعنى (3).

واستدل البصريون كذلك بهاتين القاعدتين لإبطال ما ذهب إليه الكوفيون فقالوا: لا دليل لهم يدل على صحة ما ادّعوه من أن "أو" تكون بمعنى الواو، وبمعنى "بل"، فمن عدل عن الأصل بقي مرتتها بإقامة الدليل، أما البصريون فقد ذهبوا إلى أن "أو" لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعنى "بل" لأنّ الأصل فيها أن تكون لأحد الشئيين على الإبهام (4)، بخلاف الواو وبل؛ لأنّ الواو معناها الجمع بين الشئيين (5)، و"بل" معناها الإضراب وكلاهما مخالف لمعنى "أو"، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا

(1) الإنصاف، 300/1، 418/2.

(2) نفسه، 88/1، 48/2، 634.

(3) ينظر: نفسه، 300/1.

(4) ينظر: المقتضب، 148/1.

(5) ينظر: نفسه، 148/1.

يدل على معنى حرف آخر، فأروا أنهم قد تمسكوا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عنه بقي مرتها بإقامة الدليل⁽¹⁾.

أما ابن الأنباري فقد ردّ على الكوفيين احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ {سورة الصافات: الآية 147}. وذلك بقولهم: قيل في التفسير: إنها بمعنى "بل"، أي بل يزيدون، وقيل: إنها بمعنى الواو، أي: ويزيدون. فقال: لا حجة لهم في ذلك وهذا من وجهين:

أحدهما: أن يكون للتخيير، والمعنى أنهم إذا رأهم الرائي تخير في أن يقدرهم مائة ألف، أو يزيدون على ذلك.

والوجه الثاني: أن يكون بمعنى الشكّ، أي أن الرائي إذا رأهم شك في عدتهم لكثرتهم، والشك يرجع إلى الرائي، لا إلى الحق تعالى⁽²⁾.

كما استدل البصريون بهاتين القاعدتين للردّ على الكوفيين اعتبارهم أن "إن" الشرطية تقع بمعنى "إذ"، وقد احتجوا بما جاء في كلام الله تعالى وكلام العرب، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ {سورة البقرة: الآية 23} أي وإن كنتم في ريب؛ لأنّ "إن" الشرطية تفيد الشكّ، بخلاف "إذ"، وقالوا: لا يجوز أن تقول: إن قامت القيامة، كان كذا لما تقتضيه من معنى الشك، ولو قلت: إذ قامت القيامة، كان ذلك جائزاً لأنّ "إذ"، و"إذا" ليس فيهما معنى الشك، فلا يجوز أن تكون ها هنا الشرطية؛ لأنه لا شك في أنهم كانوا في شك؛ فدل على أنهما بمعنى "إذ"⁽³⁾.

(1) ينظر: الإنصاف، 481/2.

(2) نفسه، 341/1.

(3) نفسه، 632/2، ومعني اللبيب، 48/1.

وجاء في الحديث عن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم حين دخل المقابر:
 ﴿سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ دَارَ وَاقِعِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا لَنُشَاءُ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ﴾ (1). أي: إذ؛ لأنه لا يجوز الشك باللحاق بهم.

أما البصريون فقد ذهبوا إلى خلاف ذلك؛ لأنَّ الأصل في "إن" أن تكون شرطاً (2)، أما إذ "أن تكون ظرفاً (3)، والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له، فمن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ومن عدل عن الأصل بقي مرتبها بإقامة الدليل، ويرى البصريون كذلك أنه لا دليل للكوفيين يدل على ما ذهبوا إليه (4).

أما ابن الأنباري فرأى فيما ذهب إليه الكوفيون عدولاً عن الأصل، فلا حجة لهم فيما احتجوا به إذ إن "إن" في الآية شرطية، وقولهم إنما تفيد معنى الشك، قلنا: وقد تستعملها العربُ، وإن لم يكن هناك شكٌ، جريا على عاداتهم في إخراج كلامهم مخرج الشك، وإن لم يكن هناك شك (5)، ومنه قولهم: إن كنت إنساناً فأنت تفعل كذا، وإن كنت ابني فأطعني وإن كان لا يشك في أنه إنسان وأنه ابنه، وقال: معناه أن من كان إنساناً أو ابناً، فهذا حكمه، فخاطبهم الله تعالى على عادة خطابهم فيما بينهم. وأما قوله صلوات الله عليه: ﴿إِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ﴾؛ لأنه لما أدبّه الحق تعالى بقوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَأَىٰ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ (سورة الكهف: الآية 23-24).

(1) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تح أحمد زهوية وأحمد عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ - 2004م، رقم الحديث 675، (باب الجنائز).

(2) ينظر: شرح المفصل، 155/8.

(3) ينظر: الإنصاف، 634/2. وشرح المفصل، 96/4.

(4) ينظر: الإنصاف، 634/2.

(5) نفسه، 2 / 634-635.

تمسك بالأدب، وأحال على المشيئة، فقالوا إن شاء الله بكم لاحقون" (1).

"المصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود" (2):

استدل ابن الأنباري بهذه القاعدة للرد على الكوفيين اعتبارهم: أن "السين" التي تدخل على الفعل المستقبل نحو: "سأفعل" أصلها "سوف؛ لأنّ" سوف" لما كثر استعمالها في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً، ويقولون: "من العرب من يقول في "سوف أفعل" و" أفعل"، فحذفوا الفاء، ومنهم من قال بـ"فَ أفعل" فحذفوا الواو. وإذا جاز أن يحذف الواو تارة والفاء تارة أخرى لكثرة الاستعمال، جاز أن يجمع بينهما في الحذف مع تطرق الحذف إليهما في اللغتين لكثرة الاستعمال" (3). فقال: إنّ الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس ليُجعل أصلاً لمحل الخلاف على أن الحذف قلما يوجد في الحرفين وُجد في بعض المواضع، فهو على خلاف القياس؛ فلا يُجعل أصل يقاس عليه، وقد اعترض كذلك عن ما رووه عن العرب فقال: حذف الفاء والواو على خلاف القياس، فلا ينبغي أن يُجمع بينهما في الحذف؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم، فإنه ليس في كلامهم حرف دُف جميع حروفه، طلباً للخفة على خلاف القياس حتّى لم يبق منه إلا حرفاً واحداً، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود" (4).

(1) الإنصاف، 635 /2.

(2) نفسه، 647/2، 707.

(3) ينظر: نفسه، 646/2.

(4) نفسه، 647/2.

"إضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له"⁽¹⁾:

استدل البصريون بهذه القاعدة لإثبات أن الناصب للمفعول هو الفعل وحده، دون الفاعل؛ وذلك لأنهم أجمعوا على أن الفعل له تأثير في العمل، وهذا بخلاف الفاعل الذي لا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له⁽²⁾.

و ابن الأنباري يوافقهم في ذلك، مرجحاً مذهبهم على من اعتبر أن العامل في المفعول النصب هو الفعل والفاعل معاً، فقال: "...وإذا ثبت هذا وأجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل [دون الفاعل] إضافة ما لا تأثير له في العمل، إلى ما له تأثير، لا تأثير له، فدلّ على أن العامل هو الفعل فقط"⁽³⁾.

وقد وجه الخلاف كذلك من خلال استدلاله بهذه القاعدة، وذلك بالرد على كثير من البصريين حين ذهبوا إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط بحجة أنهما يقتضيان، وذلك بقولهم أي البصريين: "فلا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معاً وجب أن يعمل فيهما معاً"⁽⁴⁾. فردّ عليهم بقوله: "إنّ فعل الشرط فعل، والأصل في الفعل أن لا يعمل في الفعل، وإذا لم يكن له تأثير في أن يعمل في الفعل، إضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له"⁽⁵⁾.

(1) الإنصاف، 80/1، 608/2.

(2) ينظر: نفسه، 80/1. وأسرار العربية، ص 85.

(3) الإنصاف، 80/1.

(4) نفسه، 608/2.

(5) نفسه، 608 / 2.

والأثر الذي خلفته هذه القاعدة هو أن "إن" هو عامل الجزم في جواب الشرط وذلك بواسطة فعل الشرط، وهذا ما انتهى إليه ابن الأنباري حين قال:

"إن إن" هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط؛ لأنه لا ينفك عنه، فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط، لا به" (1).

وهذا شبيه بما قاله في مسألة رافع الخبر، ومثل لذلك بقوله: "إن تسخين الماء إنما حصل بواسطة النار والقدر والحطب" (2). فكذاك هاهنا "إن" هو العامل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل معه.

"الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغير حكمها وحدث لها بالتركيب حكم آخر" (3):

تعد هذه القاعدة إحدى الأصول البصرية كما يقول عبد الرحمن السيّد (4)، وقد استدل بها ابن الأنباري لتوجيه الخلاف القائم حول مسألة "الاسم المرفوع بعد لولا" أهي الرافعة له وهو مذهب الكوفيين أم أنه مرفوع بالابتداء وهو مذهب البصريين (5)، وذلك بتقدير "لو لم يمنعني زيد لأكرمتك" فقالوا: لو كانت هي العاملة لكان ينبغي أن يعطف عليها بـ "لولا؛ لأن الجحد يعطف عليه بـ "لولا". فرد على البصريين قائلاً: إنما لم يجز ذلك أي العطف؛ لأن "لولا" مركبة من "لو" و"لا" فلما ركبتا خرجت "لو" من حدّها و"لا"

(1) المصدر السابق، 2/ 608.

(2) ينظر: هذا البحث ص 85.

(3) الإنصاف، 1/ 78، 213، 216.

(4) ينظر: مدرسة البصرة، ص 197.

(5) ينظر: الإنصاف، 1/ 70.

من الجحد؛ إذا رُ كبتا فصدُّ يُّرتا حرفا واحدا؛ لأنَّ الحروف إذا رُ كبت بعضها مع بعض تغير حكمها وحدث لها بالتركيب حكم آخر (1).

استدل الكوفيون كذلك بهذه القاعدة لإثبات جواز دخول اللام في خبر لُكنَّ " نحو قولك: ما قام زيدٌ لُكنَّ ا لقائمُ "، وهذا بخلاف البصريين الذين قالوا بعدم جواز ذلك. أما الكوفيون فقالوا: لأنَّ الأصل في لُكنَّ "إنَّ" زيدت عليها "لا، والكاف"، فصارتا جميعا حرفا واحدا (2)، وذلك قياسا على "ما" في قول العرکم: "مَ ألكَ " إنها "ما" زيدت عليها الكاف، ولكثرة الكلامها؛ حذف الألف من آخرها، وسدُّ كُنت ميمها. كما زيدت اللام على "ما" لكثرة الكلام بها سدُّ كُنت ميمها، فقالوا: "لم فعلت كذا؟" (3).

بما أن الحروف إذا رُ كبت بعضها مع بعض تغير حكمها وحدث لها بالتركيب حكم آخر، كما قالوا فلا يجوز أن يقال: إنه لو كان أصلها "لا أن" لما جاز أن يقال: أما زيدا فلن أضربَ ، ويقيسون ذلك على "هل" فلا يجوز لُكنَّ ما بعدها فيما قبلها، وا إذا رُ كبت مع "لا" ودخلها معنى التحضيض تغير ذلك الحكم عما كان عليه قبل التركيب فجاز أن يعمل ما بعدها، فيقال زيدا هلا ضربتَ ؟" فكذاك هاهنا (4).

أما ابن الأنباري فقد ردَّ على الكوفيين قولهم: إنَّ "لن أصلها: "لا أن" فقال: "لا نسلم؛ لأنه حرف غير مركب وهذا ما نص عليه سيبويه، حين رفض قول الخليل بن أحمد فقال: لو كانت على ما يقول الخليل لما قلتُها "زيداً ا فلن أضربَ ؛ لأنَّ هذا اسم والفعل

(1) المصدر السابق، 74 / 1 ، 78.

(2) نفسه ، 209 / 1.

(3) ينظر: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3،

1403هـ-1983م، 466/1.

(4) ينظر: الإنصاف، 213 / 1.

صلة فكأنه قال: أما زيداً فلا تطرب له⁽¹⁾ "ولو كان كما زعموا لما جاء ذلك؛ أن ما بعد "أن" لا يجوز أن يعمل فيما قبلها.

ورد ابن الأنباري كذلك قولهم: "إن الحروف إذا ركبت تغير حكمها عما كانت عليه قبل التركيب كهلاً، فقال: "إنما تغير حكم "هلا" لأنه ذهب منها معنى الاستفهام. فجاز أن يتغير حكمها، وأما "لن" فمعنى النفي باقٍ فيها، فينبغي أن لا يتغير حكمها. فبان الفرق بينهما"⁽²⁾.

إذا رُكِبَ الحرفان بطل عمل كل منهما منفرداً"⁽³⁾:

استدل ابن الأنباري بهذه القاعدة لتوجيه الخلاف القائم بين النحاة حل مسألة "العامل في المستثنى النصب"، نحو قام القوم لإزيداً، فقد ذهب البصريون إلى أنه الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلا. أما الكوفيون فقد اختلفوا فيما بينهم كذلك حول هذه المسألة، كالفرء الذي قال: "بأنه منصوب بإلا لأن الأصل فيها إن ولا؛ فزيد: اسم إن: ولا كفت من الخبر؛ لأن التأويل: إن زيدا لم يقيم خفت إن وأدغمت في لا ورُكبت معها فصارتا حرفاً واحداً"⁽⁴⁾؛ وشبهها بلولا فقالهما رُكبت لو مع لا وجُعل حرفاً واحداً؛ فلما ركبا إن مع لا عملوها عمليتين: عمل إن فنصبوا بها في الإيجاب، وعمل لا فجعلوها عطفاً في النفي... فكذلك هالها لمّا رُكبت من حرفين أجريت في العمل مجراها"⁽⁵⁾.

(1) الكتاب، 5/3. والمقتضب، 8/2. ومدرسة الكوفة، ص 215.

(2) الإنصاف، 1/ 216.

(3) نفسه، 1/ 265.

(4) نفسه، 1/ 261.

(5) نفسه، 1/ 261-262.

فرد ابن الأنباري عليه بقوله: إنَّ هذه مجرد دعوى تفتقر إلى الدليل. أضيف إلى ذلك قوله: لو كان كما زعم لوجب أن لا تعمل؛ لأنَّ "إن" الثقيلة إذا خفت بطل عملها⁽¹⁾ خصوصا على [مذهبهم] وأما تشبيهه لها بلولا فلاحجة عليه؛ لأنَّ للما رُ كبت مع لا بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد، وحدث لها بالتركيب حكم آخر، وكذلك كل حرفين رُ كب أحدهما مع الآخر؛ فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد، ويحدث لها بالتركيب حكم آخر، وصار هذا كما يقول بمنزلة الأدوية المركبة من أشياء مختلفة فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد ويحدث لها بالتركيب حكم آخر، وهو أي الفراء لا يقول في "إلا" كذلك بل يزعم أن كل واحد من الحرفين باقٍ على أصله وعمله بعد التركيب كما كان قبل التركيب⁽²⁾.

الخلافاً إنَّ وقع في القاعدة قِرباً الأنباري رأى أن الحرفين إذا رُ كبا بطل عمل كل واحد منهما منفرداً، وهذا خلاف ما قال به الفراء من أن عملهما باقٍ على أصله بعد التركيب كما كان قبله.

"لا يدخل عامل على عامل"⁽³⁾:

استدل الكوفيون بهذه القاعدة لرفض فكرة أن الابتداء يعد عاملاً، ذلك أنَّ البصريين يجعلونه عاملاً لرفع المبتدأ، وذلك بقولهم: "إنه لا يجوز أن يقال أنا نعني بالابتداء التعري من العوامل اللفظية"⁽⁴⁾ لأنَّه إنَّ كان كذلك فهو عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملاً، ويجعلون من ابتدائهم بالمنصوبات والمسكنات والحروف

(1) ينظر: المصدر السابق، 1/ 264. وأوضح المسالك، 366/1.

(2) ينظر: الإنصاف، 1/ 264-265.

(3) الإنصاف، 46/1.

(4) نفسه، 45/1.

دليلا على أنَّ الابتداء لا يوجب الرفع، ولو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة، فلما لم يجب ذلك دل على الابتداء لا يكون موجبا للرفع⁽¹⁾.

وما يلاحظ على الكوفيين هنا أنهم يناقضون أنفسهم وذلك في اعتبارهم أنَّ الابتداء هو عدم العوامل، في حين يرفعون المضارع بتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة، فإذا جاز لهم جعل التعري عاملا في المضارع كما يقول الأنباري جاز لنا كذلك جعل التعري عاملا في المبتدأ⁽²⁾.

وبهذه القاعدة استطاع البصريون كذلك الرد على الكوفيين، الذين قالوا بإعمال الظرف في الاسم الذي بعده، نحو: "أمامك زيد" معتبرين في ذلك (الكوفيون) "ألَّ الأصل حلَّ أمامك زيد" فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه، وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل⁽³⁾. رفَّ "وا عليهم بقولهم إنَّ" الأصل في الظرف ألا يعمل، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل، ولو كان ذلك لما جاز أن تدخل عليه العوامل ك"إنَّ" مثلا؛ لأنَّ عاملا لا يدخل على عامل، وقلوا كذلك: فلو كان الظرف رافعا لزيد لما جاز ذلك، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم، ويبطل عمله، كما لا يجوز أن نقول: يقومُ عمرٌ له" وإنما يرفع الاسم الذي بعده بالابتداء⁽⁴⁾.

واعترض الكوفيون أيضا على ذلك بقولهم: "ليس بصحيح أن العامل يتعداه إلى الاسم بعده؛ لأنَّ المحل (الظرف) عندنا اجتمع فيه نصبان: نصب العامل في نفسه، ونصب العامل. ففاض أحدهما إلى زيدٍ" فنصبه⁽⁵⁾.

(1) ينظر: المصدر السابق، 46 / 1.

(2) نفسه، 49 / 1.

(3) الإنصاف، 51/1.

(4) نفسه، 52 / 1.

(5) نفسه، 53 / 1.

إلا أن ابن الأنباري ردَّ على الكوفيين قولهم: إنَّ المحل عندهم اجتمع فيه نصبان، فقال: إنَّ هذا يؤدي إلى أن يكون الاسم منصوباً من وجهين، وذلك لا يجوز، هذا من جهة. ومن جهة أخرى أن النصب الذي فاض من المحل إلى الاسم لا يخلو: إما أن يكون نصب المحل، وإن قلتم بهذا فقولوا إنَّه منصوب بالظرف، وهذا ما لم يقل به أحد أراد القول أنَّ الأصل في الظرف ألا يعمل-؛ لأنه لا دليل عليه، أو أن يكون نصب العامل، وإن قلتم بهذا فقد صح قولنا: إنَّ العامل يتعداه إلى ما بعده ويبطل عمله⁽¹⁾.

ودخول العوامل على الظرف كافٍ لإثبات أنه غير عامل كما قال البصريون، لأنَّ عاملاً لا يدخل على عامل فأدى إلى اعتبار: "الأصل في الظرف ألا يعمل" وهذا بخلاف ما قال به الكوفيون.

(1) ينظر: المصدر السابق، 1/ 53-54.

خاتمة

عني البحث بالكشف عن تراث نحوي ضخم، والذي كان لابد لنا من الكشف عنه للوصول إلى فهم الأحكام النحوية، إذ لا يمكن فهم هذه الأخيرة إلا بالوقوف على هذه القواعد، فكانت بداية البحث هي الكشف عن هذه القواعد وبيان العلاقة التي تربطها بالخلاف من جهة، وبعموم الفكر النحوي من جهة أخرى. فكانت حصيلة البحث جملة من النتائج أهمها:

1-تعد قواعد التوجيه النحوي ضوابط رئيسية في بيان منهج النحاة وبناء تصوراتهم، لذلك لا يمكن فهم ما توصل إليه النحاة ودراسته دراسة علمية صحيحة إلا بالوقوف على تلك الضوابط في مصادرها ومناهجها ومسالك توظيفها.

2-إن اعتماد قواعد التوجيه في الدرس النحوي يوضح لنا حرص النحاة في الحفاظ على سلامة منهجهم في عملية التقعيد النحوي.

3إن الوقوف على الأحكام النحوية الصحيحة مصدره حُسن توظيف هذه القواعد، أي متى أدرك النحوي كيفية الاستدلال بها سيصل حتماً إلى أحكامٍ نحوية صحيحة، وبعبارةٍ أخرى إنَّ صحة الأحكام متوقفة على كيفية الاستدلال بهذه القواعد، وهذا يتطلب من النحوي أن يكون مدركاً لها، لا يخلط بينها وبين قواعد الأبواب.

4-تختلف قواعد التوجيه عن قواعد الأبواب أي قواعد النحو، فالأولى عامة باعتبارها تمثل المبادئ الكلية للفكر النحوي، وقواعد الأبواب خاصة.

5-تسهم قواعد التوجيه في وضع ضوابط منهجية لبيان كيفية الاستدلال بأدلة النحو العربي وتغدو بذلك فرعاً مكملًا لأصول النحو العربي، هذا من جهة ومن جهة أخرى تضبط الأبعاد النظرية للأفكار النحوية العامة كالعامل والإعراب.

6- إن معرفة قواعد التوجيه وتصنيفها والوقوف على كيفية توظيفها ومناهج الاستدلال بها هي البداية لتجميع أشتات نظرية النحو العربي التي بها معرفة عمل النحاة في ضبط اللسان العربي وتفسيره في أصوله ومبادئه. فقد شرع النحاة باب الاجتهاد بتلك القواعد. التي تعد مدخل تجديد ذلك الاجتهاد ومواصلته إذا ما أريد للدرس النحوي العربي أن يجد له مكانا وسط الأنحاء اللسانية المعاصرة.

7- تعد قواعد التوجيه سببا من الأسباب التي دعت إلى توسيع دائرة الخلاف بين النحاة فمنشؤها اختلاف وجهات النظر، والاختلاف غالبا ما يكون في اختيار القواعد الضابطة لعملية التوجيه، لا في القواعد ذاتها، وبذلك فقد فتحت للنحاة باب الاجتهاد.

وفيه الأخير نسأل الله تعالى أن يتقبل منا هذا العمل بقبول حسن، وأن يكتب له القبول في
عين موجهه.

المطابق

ويتمثل في قواعد التوجيه التي تم دراستها في كتاب

"الإنصاف":

رقم المسألة	الصفحة	القاعدة التوجيهية
99،94،57	54	القليل و الشاذ لا يعتد به.
98،48،42	57	ما لا يعرف قائله. لا يؤخذ به.
111	59	الحمل على المعنى كثير في كلامهم.
18	61	ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه في جميع أحكامه.
72	62	ما حذف للضرورة لا يجعل أصلا يقاس عليه.
19	64	يجري الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين.
88،57،40	65	استصحاب الحال من الأدلة المعتمدة.
10	70	يجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع.
4	71	قد يحذف الشيء لفظا ويثبت تقديرا.
89	73	إثبات الإثبات لا يصير نفيا.
15	75	حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله.
83	77	لا يجوز الخروج عن المتأولات القريبة من غير برهان ولا قرينة

90،2	79	المصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير .
28	81	ما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.
80،53،22	81	الفروع أبدا تتحط عن درجة الأصول.
34	84	الأصل في الأسماء أن لا تعمل.
18	86	الأصل في العمل للأفعال.
88،87	88	أصل في كل حرف أن يدل على ما وُضع له في الأصل.
78،74	89	عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.
83،24	90	عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء.
72،110	92	رتبة العامل قبل رتبة المعمول.
79،55،19، 10	94	الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا.
72	97	الحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما.
85	98	لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه.
85	99	الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع.

13	100	قد يستغنى ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في المذكور دلالة على المحذوف .
110	101	العدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له.
72،26	102	كثرة الاستعمال تجيز الخروج عن الأصل.
104	104	الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل الاستدلال به.
88،67،40	106	من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل.
88،67،40	106	من عدل عن الأصل إلى إقامة الدليل .
94	109	المصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود.
84،11	110	إضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له.
25،10	111	روف إذا رُك بعضها مع بعض تغير دُكمها وحدث لها بالتركيب حكم آخر.
56،34	113	رُكب الحرفان بطل عمل كل منهما منفردا.
5	114	لا يدخل عامل على عامل.

الفهارس الفنية : الفهارس الفنية :

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأبيات الشعرية.
- قائمة المصادر و المراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية:

رقم الصفحة	السورة	رقهما	الآية الكريمة
	البقرة	17	﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾.
66	البقرة	23	﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾.
10	البقرة	127	﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ﴾
49	المائدة	6	﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾
10	النحل	26	﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾.
108	الكهف	24، 23	﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾.
68	الأنبياء	57	﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ ﴾.

65	المؤمنون	93	﴿إِمَّا تُرِيبِي مَآ يُوعَدُونَ﴾
10	النور	60	﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ﴾
100	الأحزاب	35	﴿الْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ .﴾
	الصفات	147	﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾
	ص	32	﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾
65	الشورى	11	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
73	الزخرف	81	﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ﴾
	الرحمن	26	﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾
49	الواقعة	95	﴿إِنَّ هَذَا هُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾

73	الملك	20	﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾
95	البلد	11	﴿ فَلَا أَفْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾

الصفحة	الشاعر	بحره	البيت	القافية
	رؤية بن العجاج	المتقارب	يك ذا بتّ فهذا بتّي م صيدّ ف مقيدّ ظمشتّي.	تّي التاء
	رؤية بن العجاج	الرجز	تته من نجات ستّ سدود جعاد من نجاج الدشت.	تت التاء
	مجهول	الطويل	يلومني في حب ليلي عواذلي ولكنني من حبها لكميد.	كميد الدال
	الأعشى	الكامل	نمتي يشأ يصر من ذه ويصر ن اغداء بع يود اد.	اد الدال
	الجموح الظفري.	البسيط	ت أمانة لما جئت زائرها هلا رميت ببعض الأسد هلسود.	تود الدال
	الجموح الظفري.	البسيط	إني قدر م يتهم لولا حددت ولا عذري لمحدود.	ود الدال
	عمرو بن أبي ربيعة	الطويل	ي دون من كنت أتقي لانت شذوص كاع بطن وصر.	د الراء

	الحطيئة	الوافر	سِ وِثْلَاتُ ذُو دِ لَقَدْ جَازَ الزَّمَانُ عَلَيَّ يَا أَلِي.	أَلِي الام
	الأعشى	الوافر	ذَفَسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا أَخِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَا أَلَا.	أَلَا الام
	أبو ذؤيب	الطويل	نُتِ الْبَيْتُ أَكْرَمُ لَهُ وَأَقْوَدُ فِي أَفَائِهِ بِالْأَصَائِلِ .	أَصَائِلِ الام
	مجهول	الرجز	أَحَدَتْ أَلْمَا أَقُولُ يَا إِلَهْمَّ يَا لِلَّهِ مَّأ.	ه مَّأ الميم
	المتقارب	الأعشى	دِينِي وَ لِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أودى بها.	أودى بها الهاء
	لبيد بن ربيعة	الكامل	ضَى رَكَانَتْ عَادَةٌ مِنْهُ إِذَا هِي عَرَدَتْ لِقَدَامِهَا.	هَا الهاء
	مجهول	الكامل	مِنْ نَدَقْوَتِهِ بنت ثمانى عشرة حرجته .	تته الهاء
	قطرب		لَا تَنْقُضِي شَهْرِي نَهْ شَهْرِي وَ مَبِيعِي يَنْه .	يَنْ الياء

قائمة المصادر

والمراجع

❖ القرآن الكريم.

- 1- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ط1، 1937م.
- 2- أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار الرشيد، الرياض، 1400هـ-1980م.
- الأزهري (خالد): شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ - 2000م.
- الاستريادي(رضي الدين) : شرح الرضي على الكافية، تح:يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، 1996م، ج2.
- 27-شرح كافية بن الحاجب،
- 3-الأشموني، شرح حاشية الصبان على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، (د.ت)، ج1.
- 4-ابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد) : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ- 1957م.
- 5-البيان في غريب إعراب القرآن، تح: طه عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1400هـ-1980م .
- 6نز هة الألباء في طبقات الأدباء، تح:إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار،الأردن، ط5، 1985م.
- 7-الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الإنصاف من الإنصاف بتأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1418هـ- 1997م.
- 8-أسرار العربية، تح:محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العربي، دمشق،(د.ت).

- الأندلسي (أبو حيان): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م، ج4.
- 9 البخاري (محمد بن اسماعيل)، صحيح البخاري، تح: محمد علي قطب وهشام البخاري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1426هـ-2006م، (كتاب الصلاة).
- 10- البغدادي (عبد القادر بن عمر) : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مطبعة المدني، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط1، 1403هـ-1982م.
- 11- تمام (حسان) : الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر 1420هـ-2000م .
- 12- الجرجاني (عبد القاهر) : المقتصد في شرح، الإيضاح، تح: كاظم المرجان، دار الرشيد، العراق، 1982، ج1.
- 13- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهرى الجرجاني تح: البدر اوي زهران، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، 1983.
- 14- الجرجاني (علي بن محمد الشريف) : التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، 1985م .
- 15- ابن جني (أبو الفتح عثمان) : الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952م، ج1.
- 16- سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، ط2، 1413هـ-1993م، ج1.
- 17- الجوهري (إسماعيل بن حماد): الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط3، 1404هـ/1984م، ج2.

- 18-حسام) أحمد قاسم) : الأسس المنحية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، دار الأفاق العربية، القاهرة، مصر، ط1، 1428م، 2007م.
- 19-حسن خميس الملح، التفكير العلمي في النحو العربي - الاستقراء التحليل التفسير - ، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2002م.
- 20-حماسة (محمد عبد اللطيف) : لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2006م .
- 22-خالد رمضان حسن، معجم أصول الفقه، دار الروضة، مصر، 1418 هـ - 1997م.
- ابن أبي الربيع (عبيد الله بن أحمد) : البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ-1986م، ج1.
- 23-عبد الرحمن بودرع، الأساس المعرفي للغويات العربية، منشورات نادي الكتاب لكلية تطوان، المغرب، ط1، 2000م.
- 24-عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، دارا لمعارف، القاهرة، مصر، ط1، 1968م.
- 28-الزبيدي(عبد اللطيف الزبيدي) : ائتلاف النصر في اختلاف نحاة البصرة والكوفة، تح: طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1407 هـ - 1987م.
- 29-الزجاجي(أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) : اللامات، تح:مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1405 هـ - 1985م.
- 30-الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399 هـ - 1979م.

- 31- الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر) : أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العملية،بيروت، لبنان ،ط1،1419هـ-1998م، ج1.
- 32- أبو زهرة، أصول الفقه، دار الفكر العربي، 1958م .
- 33- السامرائي(فاضل صالح) :الجملة العربية والمعنى، دار الفكر، ط1، 1428هـ-2007م.
- 34- ابن السراج (أبو بكر) : الأصول في النحو،تح:عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1408هـ-1988م، ج2.
- 35- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1414هـ-1994م.
- 36- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) : الكتاب تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م.
- 37- السيوطي (جلال الدين) : المطالع السعيد في شرح الفريدة، تح: نبهان ياسين حسين، الجامعة، المستنصرية، 1977، ج1.
- 38- بغية الوعاة في طبقات اللغويين النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1399-1979م، ج2.
- 40- الأشباه والنظائر في النحو، تح: محمد الفاضلي،المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1420هـ-1999م.
- 41- الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، تح: محمود سليمان ياقوت، 1426هـ - 2006م.
- 42- المزمع في اللغة وأنواعها، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، دار التراث، القاهرة، ط3، 2008م.

43-سبب وضع علم العربية،

44-ابن الشجري (هبة الله بن حمزة العلوي) : أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (د.ت)، ج2.

45-الشنقيطي(أحمد بن الأمين) : الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تح:أحمد ناجي الجمالي ومحمد أمين خانجي، 1328هـ.

46-عبد العزيز عبده المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، ط1، 1391هـ-1982م، ج2.

47-العسكري (أبو هلال):الفروق اللغوية، تح: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م.

48-ابن عقيل(بهاء الدين عبد الله) : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2009، ج1.

49-العكبري (أبو البقاء) :اللباب في علل البناء والإعراب ،تح: محمد عثمان ،مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1430هـ- 2009م .

50-ابن فارس(أحمد بن فارس بن زكريا) : مقاييس اللغة،تح: عبد السلام هارون وعيسى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1366هـ، ج2.

51-الصاحبى في فقه اللغة العربية، تح: عمر الطباع، مكتبة العارف، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ، 1993م.

52-الفارسي(أبوعلي) : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات،تح: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، 1973م.

- 53- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد): معاني القرآن، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1403هـ-1983م، ج1.
- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح: مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1371م، 1752م، ج4.
- 54- القفطي (جمال الدين بن يوسف): انباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط1، 1406هـ-1968م، ج2.
- 55- القوزي (عوض حمد): المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري، عمادة شؤون المكتبات، السعودية، 1401هـ-1981م.
- 56- القيرواني (العربي السنوسي): القولة الشافية بشرح القواعد الكافية، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1409هـ-1982م.
- 57- كامل سلمان الجبوري، معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م، تح: حاتم رضي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ-2003م، ج2.
- 58- كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 1427هـ-2006م.
- 59- الكفوي (أبو البقاء): الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1419-1998م.
- 60- عبد الله بن حمد الخثران ظاهرة التأويل في درس النحوي، النادي الأدبي، الرياض، ط1، 1408هـ-1988م.
- 61- المائقي (أحمد عبد النور): رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، 1423هـ-2002م.

- 62-المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد): المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة، 1415هـ- 1994م، ج2.
- 63-محمد بن عبد العزيز العميريني، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية الرياض، 2007م.
- 64-محمد الروكي، نظرية التعقيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، تح: فارق حمادة، دار الصفاء ودار ابن حزم، بيروت، لبنان ط1، 1421هـ، 2000م.
- 65-محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأتباري، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 1427هـ- 2006م.
- 66-محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 1427هـ- 2006م.
- 67-الاستدلال النحوي نحو نظرية معاصرة الأصول النمو العربي، القاهرة، 2008م.
- 68-محمود حسن الجاسم، القاعدة النحوية- تحليل ونقد- دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2007م .
- 69-المخزومي (مهدي المخزومي) : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1406هـ-1986م.
- 70-المرادي(الحسن بن قاسم) : الجني الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ-1992م.
- 71-مسلم(أبو الحسين مسلم بن الحجاج)، صحيح مسلم، تح:أحمد زهوة وأحمد عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ-2004م، (باب الطهارة) 72-أبو المكارم (علي):أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م.

- 73- ابن منظور (جمال الدين) : لسان العرب، تح: محمد أحمد حسب الله وعبد الله علي الكبير، دار المعارف، النيل، القاهرة، (د.ت).
- 74- ابن هشام (الأنصاري) : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1416هـ-1995م، ج1.
- 75- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2004م.
- 76- شرح قطر الندى وبل الصدى تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2004م.
- 77- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، 2005م، ج2، ج4.
- 78- ابن الوراق (أبي الحسن محمد بن عبد الله الوارق) : علل النحو، تح: محمود محمد نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ، 2002م .
- 79- وفاء محمد علي السعيد، الاستثناء على القاعدة النحوية، دار غيداء، الأردن، ط1، 1432هـ- 2011م.
- 80- يحيى بن محمد الحكمي، الفكر النحوي للسيرافي من خلال شرح الرضي للكافية، دار الجنادرية، عمان، الأردن، ط1، 1430هـ-2009م.
- 81- ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء) : شرح المفصل للزمخشري، دار صادر، بيروت، (د.ت).

الدواوين الشعرية:

- ديوان الأعشى، شرح: يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، ط1، 1413هـ-1992م.
ديوان عمرو بن ربيعة، تح: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1 .
ديوان الحطيئة، شرح: ابن السكيت وآخرون، تح: نعمان أمين طه، شركة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1378، 1هـ-1958م.
ديوان، لبيد بن ربيعة، شرح: جمال بدران، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1422هـ-2002م.

ثالثا - المجلات:

- 82- محمود حسن الجاسم، المعنى والقاعدة النحوية، (مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها)، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، سوريا، ع 32، 1425هـ، ج 17.
83- نهاد الموسى، رأي في رسم منهاج النحو، (مجلة التربية)، قطر ع 14، 1976م.

رابعا - الرسائل الجامعية :

- 84 إبراهيم محمد السيد منصور، القاعدة النحوية والسماع بين النظرية والتطبيق، (رسالة دكتوراه)، قسم النحو والصرف والعرض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2000م
85- الأمين ملاوي، جدل النص والقاعدة قراءة في نظرية النحو العربي بين المنهج والاستعمال، (رسالة دكتوراه)، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، 1430 هـ - 2009م.

- 86- عبد الرحمن العثيمين، كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين،
(رسالة الماجستير)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز،
السعودية، 1396هـ - 1976م.
- 87- علي حسن أحمد حسن، القاعدة النحوية وأثرها في إعراب النحاة للقران الكريم،
(رسالة دكتوراه) ، كلية الدراسات العربية ، الفيوم.

فهرس الموضوعات

الموضوع:	الصفحة:
مقدمة.....	أ-هـ
الفصل الأول: قواعد التوجيه بين تشكيل المفهوم وبناء النظرية:	8-55
توطئة.....	8-9
أولاً - القاعدة بين اللغة والاصطلاح:	10-
1- مفهوم القاعدة:	10-
1-1- لغة.....	10.....
1-2- اصطلاحاً.....	11
2- القاعدة النحوية:	12-.....
2-1- القاعدة النحوية وندرة التعريفات.....	12.....
2-2- المصطلحات المترادفة.....
2-3- شروط بناء القاعدة.....
ثانياً - قواعد التوجيه: المصطلح بين الممارسة والتنظير:
1- أنواع القواعد:
1-1- قواعد الأحكام.....
1-2- قواعد التوجيه.....
2- قواعد التوجيه وتأسيس المصطلح.....
3- كثافة الممارسة التطبيقية و غياب التنظير.....
5- أهمية قواعد التوجيه.....
ثالثاً- علاقة قواعد التوجيه بالمنهج النحوي:

- 1- علاقتها بالخلاف النحوي.....
- 2- علاقتها بأدلة النحو:.....
- 2-1- مفهوم أدلة النحو.....
- 2-2- أقسام أدلة النحو:.....
- 2-2-1- من قواعد الاستدلال بالنقل.....
- 2-2-2- من قواعد الاستدلال بالقياس.....
- 2-2-3- من قواعد الاستدلال باستصحاب الحال.....
- 3- علاقتها بعموم الفكر النحوي:.....
- 3-1- المعنى.....
- 3-2- الإعراب.....
- 3-3- العامل النحوي.....
- 3-4- التأويل.....
- 8-55 **الفصل الثاني: أثر قواعد التوجيه في بناء أصول الاستدلال:**
- 51 **أولا - توطئة.....**
- ثانيا- من قواعد الدليل.....
- ثالثا - من قواعد الإثبات.....
- 120-80 **فصل الثالث: أثر قواعد التوجيه في بناء ضوابط الاستدلال:.....**
- أولا- من قواعد التأسيس.....
- ثانيا- من قواعد العدول.....
- الخاتمة.....

الملحق.....123-121

الفهارس الفنية:.....-124

1-فهرس الآيات القرآنية.....125-124

2 فهرس الأبيات الشعرية.....

3-قائمة المصادر والمراجع.....

4-فهرس الموضوعات.....

الحمد لله الذي جعلنا
العلماء من عباده